



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيبي علي - البليدة 02 -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
- الشهيد طالب عبد الرحمان -



قسم علوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك

من إعداد :

الدكتور: بضيف صالح

السنة الجامعية: 2026/2025

مقدمة:

تُعتبر مادة علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الأساسية التي تهدف إلى فهم كيفية تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجات الإنسان المختلفة، وذلك عبر تحليل سلوك الأفراد والمؤسسات والأسواق. هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، وتهدف إلى تقديم دروس ومحاضرات مبسطة ومنهجية تغطي المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد، مع تسهيل فهم القضايا الاقتصادية الكبرى التي تواجه المجتمعات.

وعليه حتى يستفيد طلبة السنة الأولى جذع المشترك من تكوينهم المستمر والمدعم في هذا المقياس وتسنى لهم معرفة مختلف جوانب المقياس، ارتئينا إلى وضع هذه المطبوعة التي تذكر الطالب بمختلف المفاهيم والاسس المرتبطة بأساسيات علم الاقتصاد ومختلف أفكار المدارس والنظريات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الدولية والجهوية مما يسمح لهم بالتعرف الجيد على هذه المادة العلمية بأسلوب بسيط وواضح.

تم تقسيم المطبوعة وفق المقرر المعتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجزائر canva للمقياس إلى ثلاثة عشر محورا تبدأ بتعريف المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد، لفهم طبيعة هذا العلم وأهدافه. ثم يتم تناول "المشكلة الاقتصادية" التي تمثل جوهر الاقتصاد، حيث يبرز التحدي الرئيسي المتمثل في ندرة الموارد مقارنة بحاجات الإنسان غير المحدودة. يتبع ذلك محور "أنماط حل المشكلة الاقتصادية" والذي يوضح الطرق المختلفة التي تتبعها المجتمعات لتنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

في محور "الإنتاج" نتعرف على مفهوم العملية الإنتاجية، وعوامل الإنتاج المختلفة، وكيفية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات. أما في محور "التبادل والتوزيع" فيتناول كيف يتم توزيع الناتج الاقتصادي بين الأفراد والعوامل الاقتصادية المختلفة، وكيف تؤثر أنظمة السوق في هذا التوزيع.

ينتقل الحديث بعدها إلى محور "الاستهلاك"، حيث يتم دراسة سلوك المستهلك وأنواعه، ثم محور "الادخار والاستثمار" الذي يشرح العلاقة بينهما ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي. كما يتم التعريف بـ "الأعوان الاقتصاديين" الذين يشكلون القوى الفاعلة في العملية الاقتصادية من أفراد، مؤسسات، وأسواق.

في محور "المؤسسات الاقتصادية" ندرس أنواع المؤسسات الاقتصادية ودورها في تنظيم النشاط الاقتصادي. يليه محور "السوق وتصنيفاته"، الذي يسلط الضوء على أنواع الأسواق، وآليات عملها، ودورها في الاقتصاد.

نتقل بعد ذلك إلى محور "النقود"، الذي يشرح نشأتها، وظائفها، وأهميتها في تسهيل التبادل التجاري. كما ندرس في المحور التالي "المشكلات الاقتصادية الكلية" مثل التضخم والبطالة، والتي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً، يتناول المقرر "المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية" التي أصبحت تلعب دوراً حيوياً، وعليه جاءت محاور المطبوعة كالتالي:

المحور الاول: مفاهيم اساسية حول علم الاقتصاد ؛

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية؛

المحور الثالث: انماط حل المشكلة الاقتصادية؛

المحور الرابع: الانتاج ؛

المحور الخامس: التبادل والتوزيع ؛

المحور السادس: الاستهلاك ؛

المحور السابع: الادخار والاستثمار ؛

المحور الثامن: الاعوان الاقتصاديون؛

المحور التاسع: المؤسسات الاقتصادية ؛

المحور العاشر: السوق وتصنيفاته ؛

المحور الحادي عشر: النقود؛

المحور الثاني عشر: المشكلات الاقتصادية الكلية " تضخم والبطالة" ؛

المحور الثالث عشر المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

الصفحة	العنوان
5-3	الفهرس.....
2-1	مقدمة.....
19-6	1. اساسيات علم الاقتصاد.....
6	1.1. ماهية علم الاقتصاد.....
8	2.1. فروع علم الاقتصاد.....
11	3.1. تطور علم الاقتصاد.....
15	4.1. مناهج علم الاقتصاد.....
17	5.1. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى انواع علم الاقتصاد.....
29-19	2. المشكلة الاقتصادية.....
20	1.2. ماهية المشكلة الاقتصادية.....
22	2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية في ظل الانظمة الاقتصادية.....
25	3.2. اسباب المشكلة الاقتصادية.....
26	4.2. الحاجات والرغبات.....
27	5.2. الموارد الاقتصادية.....
31-29	3. انماط حل المشكلة الاقتصادية.....
29	1.3. النموذج الراسمالي.....
29	2.3. النموذج الاشتراكي.....
30	3.3. النموذج المختلط.....
30	4.3. النموذج الاقتصادي الاسلامي.....
42-32	4. الانتاج.....
32	1.4. ماهية الانتاج.....
33	2.4. الفرق بين الانتاج في الاجل القصير والانتاج في الاجل الطويل.....
34	3.4. أنواع الانتاج.....
35	4.4. خصائص الانتاج.....
35	5.4. عناصر الانتاج.....
36	6.4. أهمية الانتاج في العملية الاقتصادية.....
36	7.4. دوال الانتاج في علم الاقتصاد.....

42	8.4. حلول وتعزيز الانتاج.....
47-42	5. التبادل والتوزيع
43	1.5. ماهية التبادل والتوزيع.....
44	2.5. أنواع التبادل والتوزيع.....
44	3.5. خصائص التبادل والتوزيع
45	4.5. أسباب التبادل والتوزيع ".....
45	5.5. دوال التبادل والتوزيع.....
47	6.5. نماذج التبادل والتوزيع.....
47	7.5. الحلول بحسب النظريات والانظمة الاقتصادية.....
55-48	6. الاستهلاك.....
49	1.6. تعاريف الاستهلاك وخصائصه
50	2.6. أنواع الاستهلاك واسبابه.....
50	3.6. نماذج الاستهلاك.....
51	4.6. دوال الاستهلاك في علم الاقتصاد والنظريات المفسرة.....
52	5.6. الحلول بحسب النظريات الاقتصادية والانظمة الاقتصادية.....
69-55	7. الادخار والاستثمار.....
55	1.7. اساسيات الادخار.....
59	2.7. اساسيات الاستثمار.....
75-69	8. الاعوان الاقتصاديون.....
70	1.8. تعريفات الاعوان الاقتصاديون بحسب الانظمة والمفكرين.....
70	2.8. انواع الاعوان الاقتصاديون.....
72	3.8. تطور ظهور الاعوان الاقتصاديون ومميزاتهم.....
79-74	5.8. أهمية واهداف الاعوان الاقتصاديون والانتقادات الموجهة اليهم.....
75	9. المؤسسات الاقتصادية.....
76	1.9. التعاريف المختلفة للمؤسسات الاقتصادية حسب الانظمة الاقتصادية والمفكرين.....
76	2.9. الانواع والتصنيفات.....
78	3.9. المميزات والاسس للمؤسسات الاقتصادية.....
79	4.9. الأهمية والاهداف للمؤسسات الاقتصادية.....

84-79	5.9. الانتقادات حسب الانظمة الاقتصادية
80	10. السوق وتصنيفاته.....
81	1.10. تعريف السوق.....
82	2.10. خصائص السوق.....
82	3.10. مستويات السوق.....
84	4.10. انواع وعناصر السوق.....
89-84	5.10. وظائف السوق واختلالاته.....
85	11. النقود.....
86	1.11. تعريف النقود وخصائصها.....
87	2.11. تطور النقود عبر الزمن.....
87	3.11. مستويات النقود.....
93-89	4.11. النظريات المفسرة للنقود والنماذج العالمية عليها.....
90	12. المشكلات الاقتصادية الكلية " تضخم والبطالة".....
91	1.12. تعريف التضخم والبطالة.....
92	2.12. خصائص التضخم والبطالة وتطورهما.....
92	3.12. أنواع التضخم والبطالة.....
93	4.12. الاهمية الاقتصادية لظاهرة التضخم والبطالة.....
98-94	5.12. نماذج عالمية لحل المشكلات الكلية.....
94	13. المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
94	1.13. تعريف المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
95	2.13. خصائص المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
96	3.13. تطور المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية ومستوياتها.....
96	4.13. الاسس والاهمية المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
98	5.13. النظريات المفسرة والنماذج العالمية المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
106	6.13. بعض أهم المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
108	خاتمة.....
121	نماذج لإمتحان مقياس مدخل للاقتصاد مع التصحيح.....
	قائمة المراجع.....

1. اساسيات علم الاقتصاد

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة كيفية إدارة الموارد النادرة لتلبية حاجات الإنسان المتنوعة والغير محدودة. فالإنسان يعيش في عالم محدود الموارد، سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو بشرية أو رأسمالية، بينما تزداد حاجاته ورغباته بشكل مستمر، مما يفرض ضرورة اتخاذ قرارات رشيدة لاستخدام هذه الموارد بأفضل صورة ممكنة.

1.1. ماهية علم الاقتصاد:

اولا: تعريف علم الاقتصاد

لعلم الاقتصاد تعريفات مختلفة بحسب فكر المدارس الاقتصادية وابرز المفكرين الاقتصاديين ومن ضمنهم ما يلي:

آدم سميث – (Adam Smith) المدرسة الكلاسيكية

علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس طبيعة وأسباب ثروة الأمم".¹

ديفيد ريكاردو – (David Ricardo) المدرسة الكلاسيكية

الاقتصاد يركز على قوانين توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث: الأرض، العمل، ورأس المال.²

جون ستيوارت ميل – (John Stuart Mill) المدرسة الكلاسيكية الاقتصاد هو "علم إنتاج وتوزيع الثروة".³

ليون والراس – (Léon Walras) المدرسة النيوكلاسيكية

الاقتصاد هو علم التوازن العام بين الأسواق المختلفة الذي يحدد الأسعار والكميات.⁴

ألفريد مارشال – (Alfred Marshall) المدرسة النيوكلاسيكية

الاقتصاد هو دراسة الإنسان في الأعمال العادية للحياة، ويركز على الكيفية التي يحقق بها دخله وكيف يستخدمه.⁵

ليونيل روبنز – (Lionel Robbins) المدرسة الحديثة

الاقتصاد هو علم يدرس السلوك الإنساني بوصفه علاقة بين أهداف ووسائل نادرة لها استعمالات متعددة.⁶

¹ آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة: محمد محمود يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ج1، ص. 13

² ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ترجمة: أحمد رضوان، مكتبة مدبولي، 1999، ص. 21.

³ جون ستيوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: عبد الحميد حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص. 45.

⁴ Léon Walras, Elements of Pure Economics, Routledge, 2003 (reprint), p. 5.

⁵ ألفريد مارشال، مبادئ الاقتصاد، ترجمة: محمد عبد الحميد رضوان، دار النهضة العربية، 1985، ص. 21.

⁶ Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, Macmillan, 1932, p. 16.

جون ماينارد كينز – (John Maynard Keynes) المدرسة الكينزية
الاقتصاد يهتم بالعوامل المؤثرة على مستوى التشغيل الكلي والدخل القومي، ويسعى لتحقيق الاستخدام الكامل للموارد¹.

كارل ماركس – (Karl Marx) المدرسة الماركسية
الاقتصاد هو دراسة علاقات الإنتاج في المجتمع، ويركز على كيفية استغلال رأس المال للعمال².
ميلتون فريدمان – (Milton Friedman) المدرسة النقدية
علم الاقتصاد هو دراسة الكيفية التي تؤثر بها السياسات النقدية في التضخم، التوظيف، والنمو الاقتصادي³.
بول سامويلسون – (Paul Samuelson) المدرسة الحديثة (الرياضية)
الاقتصاد هو دراسة كيفية استخدام المجتمعات لمواردها النادرة لإنتاج سلع ذات قيمة وتوزيعها بين مختلف الأفراد⁴.

التعريف الشامل لعلم الاقتصاد : علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة ذات الاستخدامات المتعددة، من أجل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بين الأفراد والمجتمعات، بهدف إشباع حاجاتهم المتزايدة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك في ظل قيود الموارد والاختيارات.
الجدول رقم 01: شرح العناصر المكونة لتعريف علم الاقتصاد:

العنصر	الشرح
علم اجتماعي	لأنه يدرس سلوك الإنسان داخل المجتمع.
الموارد النادرة	تعني أن الموارد (كالأرض، العمل، رأس المال) محدودة.
الاستخدامات المتعددة	نفس المورد يمكن استخدامه في أكثر من غرض.
الإنتاج والتوزيع	يركز على كيف تُنتج السلع وكيف تُوزع بين الناس.
إشباع الحاجات	الهدف النهائي للاقتصاد هو تلبية حاجات الإنسان.
الكفاءة الاقتصادية	الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أقصى منفعة

¹ جون كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص. 22.

² كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، 2004، ج1، ص. 83.

³ Milton Friedman, Essays in Positive Economics, University of Chicago Press, 1953, p. 15.

⁴ بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة: نجيب الحصادي، دار المريخ، 1991، ص. 5.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

العنصر	الشرح
الاختيار والتفضيل	نتيجة للندرة، يجب على الأفراد والمجتمعات أن يختاروا بين بدائل.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: خصائص علم الاقتصاد:

بشكل مبسّط وشامل، مع شرح كل خاصية كما يلي:

الجدول رقم 02: يوضح خصائص علم الاقتصاد مع شرح موجز لها:

الخاصية	الشرح
علم اجتماعي	لأنه يدرس سلوك الإنسان والمجتمع في كيفية تخصيص الموارد والتعامل مع الندرة .
يعتمد على الندرة والاختيار	يقوم على حقيقة أن الموارد محدودة والحاجات غير محدودة، مما يفرض ضرورة اتخاذ قرارات واختيارات .
يعالج قضايا الإنتاج والتوزيع والاستهلاك	يركّز على كيفية إنتاج السلع والخدمات، وكيفية توزيعها على الأفراد، وكيف يستهلكها الناس .
يسعى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية	يهتم بالاستخدام الأمثل للموارد بحيث يتم تقليل الفاقد وزيادة الإنتاج .
علم نظري وتطبيقي في آن واحد	يطور نماذج نظرية لفهم الواقع الاقتصادي، ويستخدم عملياً في صنع السياسات الاقتصادية .
ديناميكي ومتغير	يتغير مع تغيّر الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والاقتصادية .
يعتمد على التحليل الكمي والنوعي	يستخدم الرياضيات والإحصاء في التحليل، ويستند أيضاً إلى دراسات سلوكية وملاحظات اجتماعية .
يتفرع إلى اقتصاد جزئي وكمي	الجزئي يدرس الأفراد والمنشآت، والكمي يدرس الاقتصاد القومي ككل (التضخم، البطالة، النمو)
يتعامل مع السلوك العقلاني	يفترض أن الأفراد يتخذون قرارات عقلانية لتعظيم منفعتهم أو أرباحهم .
يتأثر ويتداخل مع علوم أخرى	مثل السياسة، علم الاجتماع، الجغرافيا، والإدارة، ما يجعله علماً متعدد الأبعاد .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

2.1. فروع علم الاقتصاد:

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)

الاقتصاد الجزئي هو الفرع الذي يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، مثل المستهلك، والمنتج، والشركة، والسوق الجزئي. يركّز على كيفية اتخاذ الأفراد والمؤسسات قراراتهم الاقتصادية في ظل الموارد المحدودة، ويحلل آليات العرض والطلب، والأسعار، ومرونة السوق، وتكلفة الفرصة البديلة. كما يتناول الاقتصاد الجزئي مفاهيم مثل تعظيم الربح وتعظيم المنفعة، ونظرية التوازن الجزئي، ونظرية الإنتاج.

ويُعد هذا الفرع حجر الأساس لفهم كيفية تشكّل الأسعار والتخصيص الأمثل للموارد في الأسواق الحرة، ويُستخدم أيضاً لتحليل تأثير الضرائب والدعم الحكومي في سلوك المستهلكين والمنتجين¹.

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، أي تحليل المتغيرات الاقتصادية العامة مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، والسياسة المالية والنقدية. يسعى هذا الفرع إلى فهم التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني، وتفسير الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات أو الازدهار الاقتصادي، ويستخدم أدوات مثل الإنفاق الحكومي، ومعدل الفائدة، والعرض النقدي لتوجيه الاقتصاد.

ظهر هذا الفرع بشكل واضح بعد الكساد الكبير 1929، عندما أدرك الاقتصاديون أهمية تدخل الدولة في تحفيز الطلب الكلي. وتطورت النظرية الكينزية لتصبح أساس الاقتصاد الكلي الحديث².

الاقتصاد القياسي (Econometrics)

الاقتصاد القياسي هو فرع متخصص يدمج بين الاقتصاد، الرياضيات، والإحصاء، ويهدف إلى تحليل البيانات الاقتصادية باستخدام النماذج الرياضية. يساعد هذا الفرع على اختبار الفرضيات الاقتصادية، وتقدير العلاقات بين المتغيرات (مثل العلاقة بين الدخل والاستهلاك)، والتنبؤ باتجاهات المستقبل.

يُستخدم الاقتصاد القياسي في تحليل السياسات الاقتصادية، والتخطيط، ودراسة تأثير القوانين الحكومية. ويُعد أداة ضرورية لصنّاع القرار والباحثين في المؤسسات الدولية والبنوك المركزية³.

الاقتصاد الدولي (International Economics)

¹ د. حسن السيد، الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء، 2012، ص. 20-45.

² عبد الله شحاتة، الاقتصاد الكلي، دار المعارف، 2003، ص. 15-40.

³ أحمد عبد الباقي، الاقتصاد القياسي وتطبيقاته، دار الشروق، 2013، ص. 10-35.

يتناول الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويتضمن موضوعات مثل التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، أسعار الصرف، والعملة الاقتصادية. يدرس هذا الفرع الفوائد والمخاطر المرتبطة بتبادل السلع والخدمات بين الدول، ويحلل نظريات التجارة مثل الميزة النسبية والنقد الأجنبي.

يستخدم الاقتصاد الدولي لفهم السياسات الجمركية، واتفاقيات التجارة الحرة، وأثر العملة على الاقتصادات المحلية، كما يُعد أساساً لتحليل قضايا مثل العجز التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي¹.

الاقتصاد التنموي (Development Economics)

الاقتصاد التنموي يركز على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، مثل الفقر، التفاوت الاجتماعي، البطالة، التعليم، البنية التحتية، والاستثمار. يهتم بتحليل العقبات التي تواجه التنمية المستدامة، ويقترح سياسات لتحقيق النمو المتوازن والشامل، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية.

يرتبط هذا الفرع بسياسات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، ويُعد من أكثر الفروع استخداماً في تخطيط السياسات في البلدان النامية².

الاقتصاد البيئي (Environmental Economics)

يختص هذا الفرع بدراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، ويُعنى بتحليل التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية، تغيير المناخ، والتنوع البيولوجي، ويقترح أدوات اقتصادية لحماية البيئة، مثل الضرائب البيئية، وتداول حقوق الانبعاث، ودعم الطاقة النظيفة.

هذا الفرع حديث نسبياً، وازداد الاهتمام به مع تصاعد المخاطر البيئية عالمياً، وظهر مفاهيم مثل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة³.

الاقتصاد الإسلامي

يعتمد هذا الفرع على مبادئ الشريعة الإسلامية في تنظيم النشاط الاقتصادي، ويرفض الربا والاحتكار والمضاربة، ويعتمد على أدوات مثل الزكاة، الوقف، التمويل الإسلامي، والمشاركة في الربح والخسارة.

¹ د. يوسف عبد الله، اقتصاديات التنمية، دار الوفاء، 2011، ص. 33-60.

² Todaro, Michael, Economic Development, Addison-Wesley, 2011, pp. 12-40.

³ د. عبد السلام أبو قحف، الاقتصاد البيئي، دار المعرفة الجامعية، 2014، ص. 20-55.

يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، ويوازن بين المصلحة الفردية والعامّة، مع مراعاة الأخلاق في التعاملات المالية¹.

وعليه فإن علم الاقتصاد يتفرع إلى عدد كبير من التخصصات التي تخدم أغراضاً متنوعة: من تحليل الأفراد والأسواق، إلى فهم الاقتصاد الكلي والدولي، إلى تصميم سياسات التنمية والحماية البيئية. هذا التعدد يجعل من الاقتصاد علماً حياً ومتجدداً، قادراً على التفاعل مع مختلف القضايا الإنسانية والاجتماعية في العصر الحديث.

3.1. تطور علم الاقتصاد:

المرحلة القديمة والوسطى: الجذور الفلسفية والدينية للفكر الاقتصادي

بدأت البذور الأولى لعلم الاقتصاد في الحضارات القديمة، حيث لم يكن الاقتصاد علماً مستقلاً، بل جزءاً من الفلسفة والدين والأخلاق. ففي الحضارة اليونانية، ناقش أفلاطون وأرسطو قضايا مثل العدالة الاقتصادية، الملكية، والتوزيع. ركّز أفلاطون في كتابه الجمهورية على أهمية تقسيم العمل لتحقيق التوازن الاجتماعي، بينما ناقش أرسطو مفهوم "القيمة" وميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. أما في الفكر الإسلامي الوسيط، فقد برز ابن خلدون في القرن الرابع عشر في مقدمته، حيث ناقش قوانين العمل والإنتاج والتقسيم الاجتماعي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو يُعتبر من أوائل من وضعوا أسس نظرية اقتصادية متكاملة².

القرن 16-17: المدرسة التجارية (الميركانتيلية)

مع صعود الدول القومية وبدء الاكتشافات الجغرافية، نشأت المدرسة التجارية التي رأت أن الثروة القومية تقاس بكمية الذهب والفضة التي تملكها الدولة. دعت هذه المدرسة إلى تدخل الدولة لدعم الصادرات وتقليل الواردات، وفرضت قيوداً جمركية صارمة. اعتبرت التجارة الخارجية المصدر الأساسي للثروة، وشجعت الاستعمار لتأمين المواد الخام والأسواق. وقد خدمت هذه الأفكار مصالح الملوك والتجار في أوروبا³.

القرن 18: المدرسة الفيزيوقراطية

¹ علي القره داغي، أصول الاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار البشائر، 2005، ص. 15-30.

² عبد المنعم السيد، الاقتصاد عبر التاريخ، مكتبة الأجلو المصرية، 2004، ص. 11-35.

³ عبد العزيز عباس، المدارس الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص. 45-52.

ظهرت المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا كرد فعل على الميركنتيلية، وركزت على الزراعة كمصدر وحيد للثروة. يُعتبر فرانسوا كينييه أبرز ممثليها، وقد وضع "الجدول الاقتصادي" الذي يُعد أول نموذج اقتصادي دوري. اعتبرت الفيزيوقراطية أن الطبيعة (أي الأرض) هي المصدر الحقيقي للإنتاج، ودعت إلى تقليل تدخل الدولة وتشجيع الحرية الاقتصادية، خاصة حرية التجارة¹.

أواخر القرن 18 وبداية 19: المدرسة الكلاسيكية

تُعد المدرسة الكلاسيكية حجر الأساس لعلم الاقتصاد الحديث، وتعود بدايتها إلى نشر كتاب آدم سميث ثروة الأمم عام 1776. اعتبر سميث أن الحرية الاقتصادية، وتقسيم العمل، والمنافسة هي آليات طبيعية تحقق التوازن في السوق. وقد صاغ مفهوم "اليد الخفية" ليصف كيف أن الأفراد الساعين وراء مصالحهم الخاصة يحققون، دون قصد، المصلحة العامة. تبعه ديفيد ريكاردو الذي وضع نظرية القيمة والعمل ونظرية التجارة الدولية (الميزة النسبية)، وجون ستوارت ميل الذي دمج بين الاقتصاد والسياسة الاجتماعية².

القرن 19: المدرسة الاشتراكية (كارل ماركس)

ظهر كارل ماركس كمنقذ جذري للرأسمالية الكلاسيكية، حيث رأى أن النظام الرأسمالي قائم على استغلال الطبقة العاملة (البروليتاريا) من قبل أصحاب رأس المال. في كتابه رأس المال، قدّم نظريته في فائض القيمة، مبيّناً كيف يسرق الرأسمالي فائض إنتاج العامل دون مقابل. ركز ماركس على العلاقات الاجتماعية في الإنتاج، ودعا إلى ثورة تقلب النظام الرأسمالي وتحل محله الاشتراكية ثم الشيوعية³. ظهرت هذه المدرسة في القرن التاسع عشر على يد كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وركزت على التحليل النقدي للرأسمالية وعلاقات الإنتاج.

الخصائص الأساسية:

- تحليل الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال.
- النظر إلى القيمة باعتبارها مبنية على العمل الاجتماعي.
- التركيز على التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي، وأزمات الإنتاج.
- الدعوة إلى تحول النظام الاقتصادي إلى الاشتراكي.

¹ عبد العزيز عباس، المدارس الاقتصادية، ص. 53-60.

² آدم سميث، ثروة الأمم، الهيئة العامة للكتاب، 2005، ج1، ص. 13-30.

³ كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: فالخ عبد الجبار، دار الفارابي، 2004، ج1، ص. 81-110.

الأهمية:

قدمت نقداً عميقاً للرأسمالية، وأثرت بشكل كبير في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أواخر القرن 19: المدرسة النيوكلاسيكية (Neoclassical Economics)

انتقلت الأفكار الاقتصادية نحو مزيد من الدقة العلمية والرياضية، وظهرت مفاهيم مثل "المنفعة الحدية" و"التوازن العام". اعتمدت هذه المدرسة على تحليل سلوك الفرد والمستهلك، وكان ألفريد مارشال من أبرز رموزها. دمج مارشال بين الكلاسيكية والأدوات الرياضية الحديثة، واعتبر أن السعر يتحدد من خلال التفاعل بين العرض والطلب¹.

تطورت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وركزت على تحليل سلوك الفرد والأسواق باستخدام أدوات رياضية.

الخصائص الأساسية:

- تعتمد على مفهوم الفعالية الاقتصادية من خلال توازن العرض والطلب.
- تقدم نظرية الحدية في تفسير القيمة والإنتاج.
- تركز على سلوك المستهلك والشركة لتحليل السوق.
- تستخدم الرياضيات والاقتصاد القياسي.

الأهمية:

أسست منهج الاقتصاد الجزئي الحديث، وأدت إلى تطوير نماذج السوق المثالية وغير المثالية.

القرن 20: المدرسة الكينزية (Keynesian Economics)

نشأت في القرن العشرين، تحديداً في الثلاثينيات، كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير). مؤسسها جون مينارد كينز الذي دعا إلى تدخل الدولة في الاقتصاد لتجنب الركود. جاءت المدرسة الكينزية كرد فعل على الكساد الكبير (1929)، حيث عجزت الأسواق الحرة عن استعادة التوازن. في كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (1936)، دافع جون مينارد كينز عن تدخل الدولة في الاقتصاد لتحفيز الطلب الكلي، وخفض البطالة. غيرت الكينزية وجه الاقتصاد، واعتمدت حكومات عديدة سياسات مالية موسعة استناداً إلى أفكاره².

الخصائص الأساسية:

¹ ألفريد مارشال، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، 1985، ص. 20-40.

² جون كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص. 22-45.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- رفض فرضية التوازن التلقائي للسوق.
 - التأكيد على أهمية الطلب الكلي كمحرك للنشاط الاقتصادي.
 - الدعوة إلى سياسات مالية ونقدية نشطة لتحفيز الاقتصاد.
 - استخدام الإنفاق الحكومي لمواجهة البطالة والتضخم.
- الأهمية: غيرت المدرسة الكينزية نظرة الاقتصاد الكلي، وأثرت على السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم منذ منتصف القرن العشرين.
- النصف الثاني من القرن 20: المدرسة النقدية ومدارس حديثة
- في الخمسينيات والستينيات، انتقدت المدرسة النقدية بقيادة ميلتون فريدمان الكينزية، معتبرة أن السياسات النقدية أكثر فعالية من المالية في التحكم بالتضخم. وشددت على أهمية عرض النقود واستقلالية البنك المركزي. لاحقاً، ظهرت مدارس أخرى مثل الاقتصاد السلوكي (كانيمان)، واقتصاديات المعلومات (جوزيف ستيجليتز)، والاقتصاد البيئي والرقمي، مما يعكس تطور علم الاقتصاد نحو التخصص والتداخل مع علوم أخرى¹.

المدرسة السلوكية (Behavioral Economics)

بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين كرد فعل على افتراضات العقلانية المطلقة للإنسان في الاقتصاد النيوكلاسيكي. تدمج بين الاقتصاد وعلم النفس لفهم سلوك الإنسان الاقتصادي.

الخصائص الأساسية:

- دراسة الانحرافات في السلوك الاقتصادي عن النموذج العقلاني.
 - التركيز على تأثيرات النفسية، العواطف، والمعايير الاجتماعية على اتخاذ القرار.
 - تحليل تأثيرات اللامبالاة، التحيز، وعدم التناسق في التفضيلات.
- الأهمية: أسهمت في تطوير سياسات اقتصادية أكثر واقعية تركز على فهم السلوك الفعلي للمستهلكين².

المدرسة المؤسسية (Institutional Economics)

تعود جذورها إلى أوائل القرن العشرين، وتركز على دور المؤسسات والقوانين والعادات في تشكيل النشاط الاقتصادي.

الخصائص الأساسية:

¹ Milton Friedman, Essays in Positive Economics, University of Chicago Press, 1953, p. 15–35.

² Thaler, R.H., Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness, 2008

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- ترى أن المؤسسات الاقتصادية (القوانين، الأعراف، الهياكل التنظيمية) تحدد سلوك الأفراد والأسواق.
 - تحليل كيفية تأثير التغيرات المؤسسية على الأداء الاقتصادي.
 - تشدد على أهمية البيئة الاجتماعية والسياسية.
- الأهمية: ساعدت في فهم التباينات الاقتصادية بين الدول بسبب اختلافات المؤسسات¹.
- الجدول رقم 03: يوضح تطور علم الاقتصاد مع شرح موجز لها:

الحقبة	المدرسة	الاتجاه الرئيسي
قبل القرن 18	أخلاقي / ديني	العدالة / الإنتاج البسيط
18م	التجارية، الفيزيوقراطية	تراكم الذهب، الزراعة مصدر الثروة
19م	الكلاسيكية، الماركسية	الحرية الاقتصادية مقابل الاشتراكية
20م	كينزية، نقدية	تدخل الدولة، ثم رفضه
حديث	سلوكية، رقمية	اقتصاد نفسي، معلوماتي، بيئي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

يتبين لنا أن علم الاقتصاد تطور باستمرار وفقاً للظروف التاريخية والاجتماعية والتكنولوجية، فانتقل من الفلسفة إلى العلم، ومن التجريد إلى النماذج الرياضية والتحليل السلوكي، مما جعله علماً متجدداً، متشابكاً مع السياسة والاجتماع والإدارة.

4.1. أنواع مناهج علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد باعتباره علماً اجتماعياً وموضوعياً، يتطلب أدوات تحليلية مختلفة لفهم الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتنوعة. ومن هنا نشأت عدة مناهج اقتصادية تتباين في أهدافها، طرقها، وأسلوب تحليلها. يمكن تصنيف مناهج علم الاقتصاد إلى عدة أنواع رئيسية تشمل: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي، والمنهج الكلي والجزئي، والمنهج الرياضي والكمي. كل منها يقدم زاوية فريدة تساهم في توسيع فهمنا للواقع الاقتصادي.

¹ North, D.C., Institutions, Institutional Change and Economic Performance, 1990

المنهج الوصفي: يُركز المنهج الوصفي على جمع البيانات والمعلومات الاقتصادية بشكل موضوعي، ووصف الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع، دون اللجوء إلى تفسير الأسباب أو تقديم فرضيات تحليلية. هذا المنهج يهدف إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع الاقتصادي، مثل مستويات الإنتاج، توزيع الدخل، معدلات البطالة، وأسعار السلع. يعتمد على الإحصاءات، الجداول، والرسوم البيانية.

إن المنهج الوصفي "يمثل الخطوة الأولى في دراسة الظواهر الاقتصادية، حيث يزود الباحث بالحقائق الواقعية اللازمة لفهم الظاهرة قبل الشروع في التحليل"¹.

المنهج التحليلي: يركز المنهج التحليلي على تفكيك الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها الأساسية لفهم العلاقات السببية بينها، وإيجاد قوانين أو نماذج تشرح كيفية عمل النظام الاقتصادي. يستخدم هذا المنهج الفرضيات، المنطق الاستدلالي، والنماذج النظرية لبيان كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة في بعضها البعض. "المنهج التحليلي هو قلب البحث الاقتصادي، حيث يمكن من خلاله دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية المتغيرة على الناتج القومي، الأسعار، أو التوظيف، مع إمكانية التعميم والتنبؤ"².

المنهج التجريبي: يركز المنهج التجريبي على اختبار الفرضيات الاقتصادية باستخدام البيانات التجريبية الواقعية، عبر جمع المعلومات من الواقع الاقتصادي ومن ثم تحليلها إحصائياً. هذا المنهج يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد القياسي (Econometrics) وأساليب البحث الكمي، ويستخدم لاختبار صحة النظريات الاقتصادية وقياس تأثير السياسات الاقتصادية.

"التجريب في الاقتصاد يسمح للباحثين بالتحقق من صحة الفرضيات النظرية باستخدام بيانات فعلية، مما يعزز دقة النتائج ويوفر أساساً متيناً لصنع القرار"³.

المنهج التاريخي: يُعنى المنهج التاريخي بدراسة تطور الظواهر الاقتصادية عبر الزمن، وتحليل كيف أثرت العوامل الاجتماعية، السياسية، والثقافية على تطور الاقتصاد. يتيح هذا المنهج فهم السياقات التي أدت إلى ظهور نماذج اقتصادية معينة، أو سياسات محددة، ويساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

"يعتبر المنهج التاريخي ضرورياً لفهم كيف تغيرت الأفكار الاقتصادية وأدواتها عبر العصور، وكيف تفاعلت مع الأحداث الكبرى مثل الثورات الصناعية والكساد العالمي"⁴.

¹ محمود عبد الرحمن، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 2015، ص:45.

² سعيد الجبوري، أساسيات التحليل الاقتصادي، دار الكتب العلمية، 2017، ص:78.

³ عبد الله حسن، الاقتصاد القياسي وتطبيقاته، مكتبة الاقتصاد، 2019، ص:102.

⁴ محمد الباز، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، 2016، ص:56.

- المنهج الكلي والجزئي: ينقسم علم الاقتصاد تقليدياً إلى فرعين رئيسيين:
- الاقتصاد الجزئي: يركز على سلوك الأفراد والشركات، والأسواق المحددة، وكيف يتم تحديد الأسعار والكمية في الأسواق المختلفة.
- الاقتصاد الكلي: يهتم بالظواهر الاقتصادية العامة، مثل الناتج القومي، البطالة، التضخم، والسياسات الاقتصادية الكلية.

المنهج الجزئي يعتمد بشكل كبير على النماذج التحليلية الدقيقة لفهم التوازن في الأسواق الفردية، بينما يتعامل المنهج الكلي مع العلاقات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني والدولي.¹ المنهج الرياضي والكمي: يستخدم هذا المنهج الأدوات الرياضية والإحصائية لصياغة النماذج الاقتصادية بشكل دقيق، ما يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية المعقدة وإجراء توقعات دقيقة. يُعتبر هذا المنهج من أحدث المناهج وأكثرها اعتماداً في البحوث الاقتصادية الحديثة، خاصة في مجالات الاقتصاد القياسي والنمذجة الرياضية.

"استخدام المنهج الرياضي يعزز قدرة الاقتصاديين على صياغة نماذج تمكّن من تحليل المشكلات الاقتصادية بكفاءة عالية، ويمكّن من اختبار الفرضيات بدقة باستخدام الحوسبة الحديثة".²

5.1. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

الاقتصاد وعلم الاجتماع: يُعد علم الاقتصاد وعلم الاجتماع من أكثر العلوم تداخلاً، فكلاهما يهتم بدراسة سلوك الإنسان في المجتمع، لكن من زوايا مختلفة. يركز علم الاقتصاد على القرارات الاقتصادية كإنتاج والاستهلاك والتوزيع، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة البنى الاجتماعية والعلاقات والأنظمة التي تؤثر في السلوك الإنساني. ومع ذلك، لا يمكن فصل العوامل الاجتماعية عن الظواهر الاقتصادية. فمثلاً، قرارات الاستهلاك تتأثر بالطبقة الاجتماعية، والثقافة، والعادات، وهو ما ناقشه ماكس فيبر في تحليله للرأسمالية وعلاقتها بالبروتستانتية.

وفي علم الاقتصاد السلوكي الحديث، تم استخدام العديد من مفاهيم علم الاجتماع لتحليل سلوك المستهلك في سياقات جماعية وثقافية، مما يؤكد الطابع التكاملي بين العلمين.³

¹ كريستوفر هيلتون، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ترجمة أحمد علي، 2018، ص/ص: 92/89.

² علي القاضي، المنهج الرياضي في الاقتصاد، منشورات الجامعة، 2020، ص: 120.

³ عبد الله شحاتة، الاقتصاد العام، دار المعارف، 2003، ص. 18-20.

الاقتصاد والعلوم السياسية: يرتبط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بالعلوم السياسية، حيث تؤثر القرارات السياسية بشكل مباشر في الأنشطة الاقتصادية. فمثلاً، السياسات الضريبية، الإنفاق العام، والتدخل الحكومي في الأسواق كلها قرارات ذات طابع سياسي - اقتصادي. كذلك، يعتمد الاقتصاد الكلي (مثل التضخم والبطالة والعجز المالي) على نوع النظام السياسي ومدى استقراره.

ظهرت مجالات متخصصة مثل الاقتصاد السياسي، الذي يدرس تأثير المؤسسات السياسية والقوانين على الأداء الاقتصادي، كما تطور مفهوم "الحوكمة الاقتصادية" في الأدبيات الحديثة. وقد بين آدم سميث في ثروة الأمم أهمية تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق، وهو ما لا يزال مطروحاً حتى اليوم في النقاشات بين الليبرالية والاشتراكية¹.

الاقتصاد وعلم النفس: شهدت العقود الأخيرة تزايداً كبيراً في العلاقة بين الاقتصاد وعلم النفس، خصوصاً في ظل صعود الاقتصاد السلوكي. حيث أثبت علماء النفس، مثل دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي، أن الأفراد لا يتصرفون دائماً بعقلانية كما تفترض النظرية الاقتصادية التقليدية، بل يتأثرون بالعواطف والانحيازات المعرفية والمحفزات النفسية.

ساهم هذا التداخل في تطوير نماذج أكثر واقعية لفهم السلوك الاقتصادي، مثل ظاهرة "النفور من الخسارة"، و"الرضا اللحظي"، والانحياز للتوافر، مما أدى إلى إدخال أدوات نفسية في تحليل القرارات الاقتصادية الفردية والجماعية².

الاقتصاد والقانون: لا يمكن للاقتصاد أن يعمل في فراغ قانوني. فوجود قوانين تنظم الملكية، العقود، الضرائب، الاستثمار، المنافسة، والعمل هي شروط أساسية لقيام اقتصاد فعال. كما أن السياسات الاقتصادية يتم تفعيلها من خلال القوانين التي تصدرها الدول.

ظهر مجال حديث يسمى "التحليل الاقتصادي للقانون"، يقوم على استخدام المفاهيم الاقتصادية لتحليل النظم القانونية، خاصة في مجال العقود والملكية. مثلاً، يتم تحليل مدى كفاءة قانون ما في تحقيق أقصى منفعة مجتمعية، أو في تقليل التكاليف القانونية والاجتماعية³.

¹ آدم سميث، ثروة الأمم، الهيئة العامة للكتاب، 2005، ج1، ص. 90-100

² محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السلوكي، دار المعرفة الجامعية، 2018، ص. 22-40.

³ ريتشارد بوزنر، التحليل الاقتصادي للقانون، ترجمة: يوسف توفيق، دار النهضة العربية، 2010، ص. 50-75.

الاقتصاد والإدارة: علم الإدارة هو الأقرب ميدانياً إلى علم الاقتصاد، خاصة في جوانب التخطيط واتخاذ القرار والتحليل المالي. يوفر الاقتصاد أدوات كمية ونظرية تُستخدم في الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة العمليات، خاصة في مجالات مثل تحليل التكاليف والعائد، دراسة الجدوى، والتنبؤ بالأسواق.

يعتمد المديرون على المبادئ الاقتصادية في تقييم البدائل واتخاذ قرارات تخص الأسعار، الإنتاج، والمخزون، ما يجعل الاقتصاد أساساً في المناهج الإدارية الحديثة. كذلك، تسهم الإدارة في تطبيق الأهداف الاقتصادية العامة على مستوى الشركات والمنظمات¹.

الاقتصاد والرياضيات والإحصاء: يعتمد الاقتصاد الحديث اعتماداً كبيراً على النماذج الرياضية والإحصائية لتحليل الظواهر وتوقع الاتجاهات. فمثلاً، في الاقتصاد الكلي تُستخدم المعادلات التفاضلية لتقدير النمو والتضخم، بينما يُستخدم الإحصاء والاقتصاد القياسي لتحليل البيانات وسلوك الأسواق.

برز هذا التداخل في ظهور تخصصات مثل الاقتصاد القياسي (Econometrics)، الذي يمزج بين الإحصاء والنمذجة الرياضية لتحليل البيانات الاقتصادية. هذا التداخل ضروري في اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة².

يتضح أن علم الاقتصاد علم متعدد التخصصات، لا يمكن فصله عن العلوم الأخرى. فهو يستمد أدواته من الرياضيات والإحصاء، ويتأثر بالاجتماع والسياسة، ويستفيد من التحليل النفسي والقانوني، كما يترجم إلى تطبيقات إدارية. هذا التداخل يؤكد أن فهم القضايا الاقتصادية بشكل عميق يتطلب فهماً مركباً ومنفتحاً على العلوم الأخرى، وهو ما يعزز من قيمة الاقتصاد كعلم اجتماعي تطبيقي شامل.

2. المشكلة الاقتصادية

تُعد المشكلة الاقتصادية لب علم الاقتصاد، وهي أساس ظهور كل النظريات الاقتصادية. ورغم أن الندرة حقيقة لا مفر منها، فإن سبل التعامل معها تختلف حسب الفكر الاقتصادي السائد. فبين حرية السوق والتخطيط المركزي والنموذج الإسلامي، تنوعت الحلول، لكن التحدي الأساسي بقي قائماً: كيف نُشبع حاجات متجددة بموارد محدودة؟

¹ غريغوري مانكيف، مبادئ الاقتصاد، دار المريخ، 2010، ص. 150-160.

² أحمد عبد الباقي، الاقتصاد القياسي، دار الشروق، 2013، ص. 15-35.

1.2. ماهية المشكلة الاقتصادية :

تُعد المشكلة الاقتصادية لبّ علم الاقتصاد، وهي أساس ظهور كل النظريات الاقتصادية. ورغم أن الندرة حقيقة لا مفر منها، فإن سبل التعامل معها تختلف حسب الفكر الاقتصادي السائد. فبين حرية السوق والتخطيط المركزي والنموذج الإسلامي، تنوّعت الحلول، لكن التحدي الأساسي بقي قائماً: كيف نُشبع حاجات متجددة بموارد محدودة؟

1.1.2 تعريف المشكلة الاقتصادية

تُعد المشكلة الاقتصادية أساس علم الاقتصاد، وتتمثل في ندرة الموارد مقابل تعدد الحاجات . فالإنسان يسعى دائماً إلى تلبية حاجاته المتزايدة باستخدام موارد محدودة، مما يُنتج مفارقة تُعرف بـ"المشكلة الاقتصادية".

يعرّفها بول سامويلسون بأنها:

"كيفية استخدام الموارد المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة"¹.

أما غريغوري مانكيف فيُعرّفها بأنها:

"اختيار المجتمع للطريقة التي يُخصّص بها موارده المحدودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة"².

2.1.2 خصائص المشكلة الاقتصادية

- ✓ الندرة: (Scarcity): الموارد الاقتصادية (مثل الأرض، العمل، رأس المال) نادرة، بينما الحاجات الإنسانية في تزايد دائم.
- ✓ الاختيار: (Choice): بسبب الندرة، لا بد من المفاضلة بين الحاجات والوسائل، ما يفرض على الفرد والمجتمع اتخاذ قرارات اقتصادية.
- ✓ تكلفة الفرصة البديلة: (Opportunity Cost): كل قرار اقتصادي ينطوي على تكلفة لما تم التخلي عنه، وهو مفهوم جوهري في تحليل المشكلة الاقتصادية.
- ✓ الاستمرارية: المشكلة الاقتصادية ليست مؤقتة، بل مستمرة مع وجود الإنسان، وتتجدد مع ظهور حاجات جديدة.

3.1.2 أنواع المشكلة الاقتصادية

مشكلة الإنتاج:

¹ بول سامويلسون، الاقتصاد، دار المريخ، 1991، ص. 10

² مانكيف، مبادئ الاقتصاد، دار المريخ، 2010، ص. 7.

ماذا ننتج؟ من أي سلع وخدمات؟ وبأي كميات؟ هذا يتعلق بموارد الدولة واتجاهاتها.
مشكلة التوزيع:

كيف نوزع الناتج الاقتصادي بين الأفراد؟ وفقاً للدخل، أو الحاجة، أو المساواة؟
مشكلة الاستخدام (الاستهلاك):

كيف تُستخدم السلع والخدمات؟ من يستهلكها، ومتى، وبأي طريقة؟
وعليه: المشكلة الاقتصادية: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟

تُعدّ المشكلة الاقتصادية الأساسية واحدة من أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، وهي تنبع من وجود الموارد المحدودة والحاجات والرغبات البشرية غير المحدودة. ومن هنا يبرز السؤال المركزي: كيف يمكن للمجتمع تخصيص موارده المحدودة لإشباع حاجاته المتعددة؟ تلخص هذه المشكلة في ثلاثة أسئلة رئيسية: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟، وهي محاور أساسية تساعد في فهم طبيعة التحديات الاقتصادية.
ماذا ننتج؟

هذا السؤال يتناول تحديد نوعية وكمية السلع والخدمات التي يجب إنتاجها لتلبية حاجات المجتمع. نظراً لوجود موارد محدودة، فلا يمكن إنتاج كل شيء، لذا يجب على المجتمع أو الجهات المسؤولة اختيار إنتاج السلع التي تلي أولويات الناس بأفضل شكل.

يتضمن هذا الاختيار تحديد نسبة تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع الزراعي، الصناعي، والخدمي، وأيضاً بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. هذا القرار يعتمد على عوامل عديدة منها مستوى الدخل، التقاليد، والتطور التكنولوجي (محمود عبد الرحمن، 2015، ص. 60).

كيف ننتج؟

يرتبط هذا السؤال بـ طريقة استخدام الموارد في عملية الإنتاج، أي تحديد التقنيات والأساليب المناسبة لإنتاج السلع والخدمات. يتعين على المنتجين اختيار الأسلوب الذي يحقق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية.

يمكن أن يكون الإنتاج كثيفاً في رأس المال، حيث تستخدم آلات وتقنيات حديثة، أو كثيفاً في العمل، يعتمد بشكل أكبر على اليد العاملة. كما يتطلب اتخاذ قرار بشأن استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وضمن كفاءة الإنتاج وعدم الهدر (سعيد الجبوري، 2017، ص. 82)

لمن ننتج؟

يتعلق هذا السؤال بتوزيع السلع والخدمات المنتجة بين أفراد المجتمع، أي تحديد من سيحصل على هذه السلع، وما هي الحصة التي سينالها كل فرد أو مجموعة.

يُبرز هذا السؤال قضية العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة. يعتمد التوزيع على عوامل مثل القدرة الشرائية للأفراد، السياسات الحكومية، وأنظمة السوق. يطرح هذا المحور تساؤلات حول الفوارق الاجتماعية ومستويات المعيشة، ودور الدولة في تحقيق التوازن بين الفئات المختلفة (عبد الله حسن، 2019، ص. 67)

أهمية هذه الأسئلة:

تُشكل هذه الأسئلة الثلاثة جوهر المشكلة الاقتصادية، حيث توضح طبيعة القرارات التي تواجه الأفراد والدول في تخصيص الموارد النادرة. تختلف الإجابات عليها باختلاف الأنظمة الاقتصادية؛ ففي السوق الحر، يتم تحديد هذه الأسئلة بواسطة قوى العرض والطلب، بينما في الاقتصاد المخطط تكون الدولة هي التي تحددها وفقاً لخططها التنموية.

فهم هذه الأسئلة يُمكن الطلبة والمهتمين من تحليل السياسات الاقتصادية، واستشراف الآثار المحتملة للقرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، وهو أساس لبناء الاقتصاد الرشيد والمتوازن.

2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادي في ظل الانظمة الاقتصادية

1.2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والأسواق الحرة، حيث تلعب قوى العرض والطلب الدور الأساسي في تخصيص الموارد.

طبيعة المشكلة الاقتصادية

- ماذا ننتج؟
- يحدد السوق والربح المنتج التي تستحق الإنتاج، أي ما يحقق أكبر عائد ربحي. المنتجات التي تلي طلب المستهلكين المربح تُنتج، بينما المنتجات غير المربحة تُهمل.
- كيف ننتج؟
- يقرر المنتجون كيفية الإنتاج بناءً على الكفاءة والتكلفة، لتحقيق أقصى ربح ممكن باستخدام تقنيات متطورة وعوامل إنتاج فعالة.
- لمن ننتج؟

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- التوزيع يعتمد على القدرة الشرائية، أي أن المنتجات تذهب لمن يملك القدرة على الدفع، مما يخلق فروقاً في التوزيع على أساس الدخل والثروة.
- المميزات والتحديات
- يتميز بفعالية عالية في تخصيص الموارد.
- يعاني من مشكلات مثل التفاوت الاقتصادي، البطالة، والاهتمام المفرط بالربح على حساب العدالة الاجتماعية.
- 2.2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي
- النظام الاشتراكي يقوم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي لتوجيه الاقتصاد.
- طبيعة المشكلة الاقتصادية
- ماذا ننتج؟
- يقرر التخطيط المركزي ما يتم إنتاجه بناءً على احتياجات المجتمع والخطط الحكومية، وليس الربح السوقي.
- كيف ننتج؟
- يُحدد أسلوب الإنتاج من قبل الدولة، مع تركيز على التوظيف الكامل للعمال واستخدام الموارد بما يخدم المصلحة العامة.
- لمن ننتج؟
- توزيع الناتج يتم بناءً على مبدأ العدالة الاجتماعية واحتياجات الأفراد، وليس على القدرة الشرائية فقط.
- المميزات والتحديات
- يهدف لتحقيق المساواة وتوفير الاحتياجات الأساسية.
- قد يعاني من عدم الكفاءة، نقص الحوافز، ومشكلات في تحديد الأولويات بسبب التخطيط المركزي.
- 3.2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي
- النظام المختلط يجمع بين خصائص الرأسمالية والاشتراكية، حيث توجد ملكية خاصة وحررة للسوق، لكن مع تدخل حكومي لتنظيم الاقتصاد وتصحيح أوجه القصور.
- طبيعة المشكلة الاقتصادية

- ماذا ننتج؟
- تُحدد السوق ما ينتج أساساً، لكن الحكومة تدخل لتوجيه الإنتاج نحو قطاعات استراتيجية أو اجتماعية.
- كيف ننتج؟
- يجمع بين الكفاءة السوقية واستخدام السياسات الحكومية لتحسين الإنتاجية والعدالة.
- لمن ننتج؟
- يوجد توزيع يعتمد على السوق، لكن الحكومة تتدخل لتقليل التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر السياسات الضريبية والخدمات الاجتماعية.
- المميزات والتحديات
- يوازن بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية.
- يحتاج إلى إدارة متوازنة بين تدخل الدولة والقطاع الخاص
- 4.2.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي
- النظام الاقتصادي الإسلامي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تجمع بين الملكية الخاصة والمسؤولية الاجتماعية، مع تأكيد على العدالة والإنصاف.
- طبيعة المشكلة الاقتصادية
- ماذا ننتج؟
- يتم توجيه الإنتاج نحو ما يحقق المصلحة العامة ويتوافق مع القيم الأخلاقية، مع منع إنتاج ما يضر المجتمع أو يتعارض مع الشريعة (كالمنتجات المحرمة).
- كيف ننتج؟
- يُشجع على الإنتاج بكفاءة مع مراعاة الأمانة والعدل، ويُمنع الربا والاحتكار، ويتم تنظيم المعاملات الاقتصادية بما يحقق توازن المصالح.
- لمن ننتج؟
- التوزيع يتم وفق مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل، حيث يتم توزيع الثروة بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويُؤخذ في الاعتبار حقوق الفقراء والمحتاجين (مثل الزكاة والصدقات).
- المميزات والتحديات
- يركز على التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

- يواجه تحديات في تطبيق المبادئ الإسلامية في أنظمة السوق المعاصرة.

3.2. أسباب المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية هي النتيجة الطبيعية لتفاعل عاملين رئيسيين: الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية المحدودة. لفهم طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية، من الضروري دراسة الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها واستمرارها. يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

الندرة في الموارد الاقتصادية:

يُعد الندرة السبب الأساسي للمشكلة الاقتصادية، فهي تعني عدم توفر كمية كافية من الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية. الموارد مثل الأرض، رأس المال، العمل، والمواد الخام كلها محدودة، سواء من حيث الكمية أو الجودة، مقارنة بالحاجات المتزايدة والمتنوعة للإنسان. يؤكد (محمود عبد الرحمن، 2015، ص. 23) أن "الندرة هي جوهر المشكلة الاقتصادية، إذ لا تتوافر الموارد بكميات غير محدودة، وبالتالي لا يمكن تلبية جميع الرغبات."

الحاجات والرغبات البشرية غير المحدودة:

إن الطبيعة الإنسانية تجعل من الحاجات والرغبات شيئاً لا حدود له، حيث يتطلع الإنسان إلى تحسين مستوى معيشته باستمرار، وزيادة الراحة، والاستمتاع بالكماليات والخدمات الجديدة. هذه الحاجات تتطور وتزداد مع الزمن نتيجة التطور التكنولوجي، والتغيرات الاجتماعية والثقافية. وبذلك، يوضح (سعيد الجبوري، 2017، ص. 27) أن "توسع الحاجات والرغبات يتجاوز قدرة الموارد المحدودة، مما يجعل التنافس على الموارد ضرورة اقتصادية."

اختلاف خصائص الموارد الاقتصادية:

تتنوع الموارد الاقتصادية في طبيعتها؛ بعضها متجدد كالزراعة والمصادر الطبيعية التي يمكن تعويضها، وبعضها غير متجدد كالنفط والمعادن. كذلك تختلف في سهولة استغلالها وكفاءتها. هذه الاختلافات تعقد عملية تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة، مما يزيد من تعقيد المشكلة الاقتصادية. (عبد الله حسن، 2019، ص. 50) يشير إلى أن "عدم تجانس الموارد يجعل من الصعب تحقيق استخدام متوازن وفعال، ويستلزم اتخاذ قرارات دقيقة لاختيار أفضل طرق الاستغلال."

عدم الكفاءة في استخدام الموارد:

يرتبط السبب الرابع بكيفية إدارة الموارد الاقتصادية. في كثير من الأحيان، تُستغل الموارد بشكل غير فعال أو تُهدر بسبب ضعف التخطيط أو غياب التنسيق بين مختلف الوحدات الاقتصادية. هذا النقص

في الكفاءة يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية، ويؤدي إلى تقليل حجم الإنتاج وإمكانية توفير السلع والخدمات.

وفقاً لـ(محمد الباز، 2016، ص. 60)، فإن "عدم الكفاءة في التخصيص واستخدام الموارد يؤدي إلى إضاعة فرص التنمية الاقتصادية وزيادة معاناة المجتمع."

القيود التكنولوجية والتنظيمية:

التكنولوجيا والأساليب الإنتاجية تلعب دوراً حاسماً في مدى كفاءة استغلال الموارد. وجود قيود في التطور التكنولوجي أو ضعف البنية التنظيمية قد يمنع تحقيق أفضل إنتاج ممكن، ويحد من قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات المتزايدة.

كما يوضح (علي القاضي، 2020، ص. 115) أن "التقدم التكنولوجي والتنظيمي يعد عاملاً محورياً في تجاوز قيود الموارد وتحسين مستوى الإنتاج، وعجز الاقتصاد عن ذلك يفاقم المشكلة الاقتصادية."

4.2. الحاجات والرغبات:

يُعد التمييز بين الحاجات والرغبات من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، حيث يؤثر هذا الفرق بشكل مباشر على كيفية تحليل السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، وعلى القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك.

تعريف الحاجات:

الحاجات هي المتطلبات الأساسية والضرورية التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها للحفاظ على حياته واستمراره. تشمل هذه الحاجات ما يسمى بالاحتياجات الفسيولوجية مثل الغذاء، الماء، السكن، والملبس، بالإضافة إلى حاجات الأمان والصحة الأساسية.

الحاجات تمثل الخط الأساسي الذي يبدأ منه تحليل السلوك الاقتصادي، حيث إن تلبية هذه الحاجات هو الهدف الأول الذي يسعى إليه الفرد والمجتمع (محمود عبد الرحمن، 2015، ص. 15).

تعريف الرغبات:

الرغبات هي الطلبات أو الطلبات غير الضرورية التي تعبر عن رغبة الإنسان في تحسين مستوى معيشتة وزيادة رفاهيته. تختلف الرغبات من شخص لآخر وتتنوع حسب الثقافة، الوضع الاجتماعي، والظروف الاقتصادية. وتشمل الرغبات الكماليات مثل السيارات الفاخرة، الأجهزة الإلكترونية الحديثة، والرحلات السياحية.

الرغبات لا تمثل حاجة حيوية للبقاء، وإنما تعبر عن تحسين أو ترف إضافي عن المستوى الأساسي للحياة (سعيد الجبوري، 2017، ص. 22).

الفرق الأساسي بين الحاجات والرغبات:

- الضرورية مقابل الكمالية: الحاجات ضرورية للبقاء على قيد الحياة، أما الرغبات فهي إضافات تُحسّن جودة الحياة وليست ضرورية.
 - الثبات مقابل التغير: الحاجات تتسم بالثبات نسبياً عبر الزمن، بينما الرغبات متغيرة ومرتفعة مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي.
 - الأساس مقابل التوسع: الحاجات تشكل الأساس الذي ينبثق منه السلوك الاقتصادي، بينما الرغبات تدفع إلى توسع في الطلب على السلع والخدمات.
- الأثر الاقتصادي: في التحليل الاقتصادي، يُركز على الحاجات الأساسية لتحديد أولويات الإنتاج والتوزيع، بينما الرغبات تحدد السوق والتوجهات الاستهلاكية المتغيرة. إن فهم هذا الفرق يساعد في وضع سياسات اقتصادية تحقق التوازن بين تلبية الاحتياجات الأساسية وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تلبية الرغبات. إذا الحاجات هي الأساسيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، والرغبات هي طلبات إضافية تسعى إلى تحسين مستوى الحياة. هذا الفرق مهم لفهم دوافع المستهلكين وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة.

5.2. الموارد الاقتصادية:

1.5.2. تعريف الموارد الاقتصادية:

الموارد الاقتصادية هي كل ما يُستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات التي تلبى حاجات ورغبات الإنسان. وتُعرف أيضاً بالعوامل الإنتاجية، وتشمل مجموعة متنوعة من الوسائل الطبيعية والبشرية والمادية التي تدخل في العملية الإنتاجية. وبدون هذه الموارد، لا يمكن لأي اقتصاد أن يعمل أو يحقق النمو والتنمية.

يمكن تصنيف الموارد الاقتصادية إلى عدة أنواع رئيسية:

- الأرض (الموارد الطبيعية)
- العمل (القوى العاملة)
- رأس المال (الأدوات والمعدات)
- المقاولون أو التنظيم (إدارة وتنسيق عوامل الإنتاج)¹

2.5.2. خصائص الموارد الاقتصادية:

¹ (محمود عبد الرحمن، 2015، ص. 30)

تتميز الموارد الاقتصادية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموارد، وتؤثر بشكل كبير في كيفية تخصيصها واستخدامها:

الندرة: تُعتبر الموارد الاقتصادية محدودة وغير كافية لتلبية جميع الحاجات والرغبات، وبالتالي فهي نادرة مقارنة بطبيعة الحاجات البشرية التي لا تنتهي. هذه الندرة تفرض على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات تخصيص دقيقة¹.

القابلية للاستخدام في الإنتاج:

تمتاز الموارد الاقتصادية بكونها عوامل تدخل في العملية الإنتاجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لإنتاج السلع والخدمات. فالأرض توفر المواد الخام، والعمالة توفر الجهد، ورأس المال يوفر الأدوات، والتنظيم يوفر التنسيق والإدارة.

التنوع:

تنوع الموارد الاقتصادية من حيث نوعها وطبيعتها، فهي تشمل الموارد الطبيعية كالنفط والأراضي الزراعية، والموارد البشرية مثل العمالة المدربة، ورأس المال المادي كالمصانع والآلات. هذا التنوع يعقد عملية تخصيص الموارد بما يتناسب مع احتياجات السوق والاقتصاد².

القدرة على التناقص أو التجدد:

تتميز بعض الموارد الاقتصادية بأنها متجددة مثل الموارد الزراعية والغابات، التي يمكن إعادة إنتاجها أو نموها مع الزمن. بينما هناك موارد غير متجددة مثل المعادن والنفط، التي تنفذ مع الاستخدام. هذا يضيف بعداً هاماً في إدارة الموارد واستخدامها بشكل مستدام.

القابلية للنقل والتبادل:

بعض الموارد الاقتصادية قابلة للنقل والتبادل بين الدول والمجتمعات، مثل رأس المال والعمالة الماهرة. أما الموارد الطبيعية مثل الأرض فهي محدودة جغرافياً ولا يمكن نقلها.

قابلية للتغيير والتطوير:

يمكن تطوير بعض الموارد الاقتصادية، خصوصاً الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب، والمواد المادية من خلال التكنولوجيا والابتكار. هذا يسمح بتحسين كفاءة استخدامها وزيادة الإنتاجية³.

¹ سعيد الجبوري، 2017، ص. 40

² عبد الله حسن، 2019، ص. 52

³ محمد الباز، 2016، ص. 59

الموارد الاقتصادية هي العوامل الأساسية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وتمتاز بالندرة، التنوع، والقابلية للاستخدام والتطوير. فهم هذه الخصائص يساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة تخصيص الموارد بكفاءة، وضمان استدامتها لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة.

3. أنماط حل المشكلة الاقتصادية " الانظمة الاقتصادية"

1.3. النموذج الرأسمالي (الاقتصاد الحر)

يعتمد النموذج الرأسمالي، القائم على الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية، على مبدأ أن السوق هو الآلية المثلى لمعالجة المشكلة الاقتصادية. يرى المفكرون مثل آدم سميث أن الفرد، بدافع مصلحته الشخصية، يسهم في تحقيق المصلحة العامة من خلال ما سماه بـ "اليد الخفية" للسوق. وفقاً لهذا النموذج، يتم تخصيص الموارد بشكل فعال عبر آلية الأسعار الناتجة عن قوى العرض والطلب.

تم معالجة المشكلة الاقتصادية في هذا السياق من خلال:

- تحديد ما يُنتَج بناءً على طلب المستهلكين.
- تحديد كيف يُنتَج عبر الشركات التي تسعى لتحقيق أعلى ربح بأقل تكلفة.
- تحديد لمن يُنتَج بناءً على القدرة الشرائية للمستهلك.

ورغم أن هذا النموذج يوفر حرية اقتصادية واسعة ويحفز الابتكار والمنافسة، إلا أنه يؤدي غالباً إلى تفاوت اقتصادي كبير، واحتكار للموارد أحياناً، ما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء¹.

2.3. النموذج الاشتراكي (التخطيط المركزي)

يأتي هذا النموذج كرد فعل على أوجه القصور في الرأسمالية. يؤمن المفكرون الاشتراكيون مثل كارل ماركس ولينين بأن الحل الحقيقي للمشكلة الاقتصادية لا يتم إلا من خلال إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتولي الدولة مسؤولية التخطيط الاقتصادي الكامل.

في هذا النموذج، تُعالج المشكلة الاقتصادية من خلال²:

- وضع خطة اقتصادية مركزية تحدد مسبقاً ما سيتم إنتاجه، وكيف، ولمن.
- تحديد الأسعار والأجور من قبل الدولة، وليس السوق.
- توزيع الناتج القومي بطريقة "عادلة" تضمن لكل فرد حاجاته الأساسية.

¹ آدم سميث، ثروة الأمم، دار المعارف، 2005، ص. 135-155.

² كارل ماركس، رأس المال، دار التنوير، 1984، ج1، ص. 90-110.

يتميز هذا النموذج بإزالة التفاوت الطبقي (نظرياً)، وضمان تلبية الحاجات الأساسية للجميع، إلا أنه يُنتقد لجموده، وضعف الحوافز الفردية، وبيروقراطية التخطيط التي قد تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وهدرها¹.

3.3. النموذج المختلط (اقتصاد السوق الاجتماعي)

النموذج المختلط يجمع بين آليات السوق وآليات التدخل الحكومي، ويعد من أكثر النماذج شيوعاً في العصر الحديث، كما هو الحال في الدول الإسكندنافية وألمانيا. تقوم فلسفة هذا النموذج على أن السوق قادر على إدارة الاقتصاد بشكل عام، لكن الدولة يجب أن تتدخل لتصحيح أوجه القصور، مثل التفاوت في الدخل، والبطالة، والتضخم، والتلوث البيئي. المعالجة في هذا النموذج تعتمد على:

- ترك السوق يحدد الأسعار والإنتاج، مع تنظيم حكومي رقابي يمنع الاحتكار.
- فرض ضرائب تصاعدية لإعادة توزيع الدخل.
- توفير الخدمات العامة (كالصحة والتعليم) لجميع المواطنين.
- تطبيق برامج الرفاه الاجتماعي، مثل دعم السكن والبطالة.

يوفر هذا النموذج قدرًا من العدالة الاجتماعية دون التضحية بالكفاءة الاقتصادية، وهو ما جعله يُوصف بـ "الطريق الثالث" بين الرأسمالية والاشتراكية².

4.3. النموذج الاقتصادي الإسلامي:

يقوم النموذج الاقتصادي الإسلامي على الجمع بين الحرية الاقتصادية والضوابط الشرعية، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية دون اللجوء إلى تدخل الدولة الكلي أو إطلاق السوق بالكامل. ينطلق هذا النموذج من أن المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، ويُراعى في التعامل الاقتصادي القيم الأخلاقية.

تتم معالجة المشكلة الاقتصادية في هذا الإطار من خلال:

- منع الربا والاحتكار، وتحريم الغرر والميسر.
- تشجيع التمويل بالمشاركة لا بالفائدة، مثل المضاربة والمشاركة والمراجعة.
- فرض الزكاة كآلية توزيع إلزامية وإعادة توازن بين الأغنياء والفقراء.
- تفعيل الوقف والعمل الخيري كوسائل لتلبية الحاجات المجتمعية دون تدخل حكومي مباشر.

¹ كارل ماركس، رأس المال، دار التنوير، 1984، ج1، ص. 90-110.

² محمد دويدار، النظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص. 65-80.

يؤدي هذا النموذج إلى تخصيص الموارد بشكل يراعي الكفاءة والعدالة في آن، كما يُقدّر الملكية الفردية ضمن إطار المصلحة العامة. ويهدف إلى توازن بين الاقتصاد المادي والبعد الروحي¹.

وعليه يمكننا اختصار المعلومات المقدمة كما يلي:

الرأسمالية (الليبرالية الكلاسيكية)

- الفكرة: السوق الحر يُنظم الاقتصاد تلقائياً عبر آلية الأسعار.
- الحل: ترك السوق يحدد ما يُنتج وكيف يُوزع بناءً على العرض والطلب، دون تدخل الدولة.
- النقد: يؤدي إلى احتكار ولا مساواة.
- الاشتراكية (التخطيط المركزي)
- الفكرة: الدولة تتدخل لتوزيع الموارد وتحقيق العدالة.
- الحل: التخطيط الاقتصادي الكامل: الدولة تقرر ماذا ننتج ولمن، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل.
- النقد: يحد من المبادرة الفردية والابتكار.

الاقتصاد المختلط

- الفكرة: الدمج بين آلية السوق وتدخل الدولة.
- الحل: السوق يحدد الأسعار والإنتاج، لكن الدولة تتدخل لضمان توزيع عادل وتوفير الخدمات العامة.
- النموذج: دول أوروبا الغربية وكندا والصين.

الاقتصاد الإسلامي

- الفكرة: تنظيم النشاط الاقتصادي وفقاً للشريعة الإسلامية.
- الحل: تحقيق العدالة دون تدخل مفرط، من خلال أدوات مثل الزكاة، تحريم الربا، الوقف، التكافل.
- النموذج: يوازن بين الملكية الفردية والمصلحة العامة.

تبين المقارنة بين النماذج الاقتصادية المختلفة أن معالجة المشكلة الاقتصادية ليست وصفة واحدة تصلح لكل المجتمعات. فبينما يُقدّس النموذج الرأسمالي حرية السوق، يؤمن النموذج الاشتراكي بالعدالة عن طريق التخطيط، في حين أن النموذج المختلط يسعى للجمع بين الحوافز والكفاءة، ويقدم النموذج الإسلامي معالجة فريدة تمزج بين الأخلاق والاقتصاد.

النموذج الأنسب لأي مجتمع يعتمد على قيمه، موارده، مؤسساته، وتركيبته الاجتماعية، ولا يمكن القول بتفوق نموذج مطلق على الآخر دون مراعاة السياق الخاص بكل دولة أو مرحلة تاريخية.

¹ حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، 2009، ص. 33-55.

4. الإنتاج

يُعد الإنتاج أحد المحاور الجوهرية في علم الاقتصاد، إذ يُمثل العملية التي من خلالها تُحوّل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات تُلبّي حاجات الإنسان المتزايدة. فالهدف الأساسي لأي نظام اقتصادي هو تلبية هذه الحاجات، والإنتاج هو الوسيلة التي يتم عبرها تحقيق هذا الهدف. ومن خلاله تتحول عناصر الإنتاج—مثل العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم—إلى منتجات قابلة للاستهلاك أو الاستثمار.

تتبع أهمية محور الإنتاج من كونه الركيزة الأولى في النشاط الاقتصادي، فهو لا يقتصر فقط على خلق السلع والخدمات، بل يشمل أيضاً اتخاذ قرارات متعلقة بما يجب إنتاجه، وبأي كمية، وبأي أسلوب، ولمن يُوجّه الإنتاج. ويُساهم الإنتاج في تحقيق النمو الاقتصادي، تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل. يشمل محور الإنتاج دراسة عدة مفاهيم أساسية، منها:

- عوامل الإنتاج، العملية الإنتاجية ومراحلها، القوانين التي تحكم الإنتاج مثل قانون الغلة المتناقصة، والإنتاجية باعتبارها مؤشراً على كفاءة استخدام الموارد.
- كما يتناول هذا المحور العلاقة بين الإنتاج والتكنولوجيا، وتأثير الابتكار والتنظيم الجيد على زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف. ومن خلال تحليل أنماط الإنتاج (كإنتاج السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية)، يُمكن فهم الفروق بين الاقتصادات التقليدية والحديثة.
- إن فهم آليات الإنتاج يُمثل خطوة أساسية لفهم بقية المحاور الاقتصادية مثل التبادل، التوزيع، والاستهلاك، حيث لا يمكن الحديث عن توزيع أو استهلاك دون وجود إنتاج سابق.

1.4. ماهية الإنتاج:

يُعرّف الإنتاج في الاقتصاد على أنه العملية التي يتم من خلالها تحويل الموارد أو المدخلات إلى سلع وخدمات قابلة للاستهلاك، بهدف تلبية حاجات الإنسان. ويمثل الإنتاج جوهر النشاط الاقتصادي، إذ بدون إنتاج لا يمكن تلبية الحاجات ولا استدامة الحياة الاقتصادية.

- حسب بول سامويلسون:

"الإنتاج هو النشاط الذي يحول الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات تفي بالحاجات الإنسانية"¹. ويعرفه مانكيف أيضاً بأنه: العملية التي تُنتج بها السلع والخدمات التي تُشبع الحاجات الإنسانية"².

¹ بول سامويلسون، الاقتصاد، دار المريخ، 1991، ص. 45.

² مانكيف، مبادئ الاقتصاد، 2010، ص. 50.

يمكن استنتاج أن الإنتاج هو جسر الاتصال بين الموارد المحدودة واحتياجات الإنسان اللامحدودة، وهو الوسيلة التي يُعبر بها الاقتصاد عن قدرته على خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما أن الإنتاج ليس مجرد نشاط تقني، بل هو عملية متكاملة تتطلب تنسيقاً بين عوامل متعددة وقراراً اقتصادياً يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أكبر فائدة ممكنة للمجتمع.

2.4. الفرق بين الإنتاج في الأجل القصير والإنتاج في الأجل الطويل

1.2.4. تعريف الإنتاج في الأجل القصير

الإنتاج في الأجل القصير هو العملية الإنتاجية التي تحدث في فترة زمنية قصيرة، لا تسمح بتغيير جميع عوامل الإنتاج. عادةً ما يكون بعض عوامل الإنتاج ثابتة ولا يمكن تعديلها خلال هذه الفترة، مثل رأس المال (المصانع والآلات)، بينما يمكن تغيير عوامل أخرى كالعمل والمواد الخام. في هذه المرحلة، يركز المنتجون على زيادة الإنتاج باستخدام الموارد المتاحة دون تعديل كبير في البنية التحتية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، لكن غالباً مع تناقص العائدات بسبب محدودية بعض الموارد.

مثال تطبيقي: شركة تنتج السيارات تمتلك مصنعاً ثابتاً (رأس المال لا يمكن تغييره في الأجل القصير). إذا أرادت زيادة الإنتاج خلال فصل معين، يمكنها زيادة عدد ساعات العمل أو توظيف عمال إضافيين، ولكنها لا تستطيع بناء مصنع جديد بسرعة.

2.2.4. تعريف الإنتاج في الأجل الطويل

أما الإنتاج في الأجل الطويل فهو الفترة الزمنية التي يمكن فيها تغيير جميع عوامل الإنتاج، سواء كانت ثابتة في الأجل القصير أو متغيرة. بمعنى آخر، يمكن للشركات تعديل رأس المال، بناء مصانع جديدة، استبدال الآلات، أو حتى دخول وخروج من السوق.

في الأجل الطويل، يتم النظر إلى الإنتاج على أنه عملية أكثر مرونة تسمح بالتخطيط والتوسع أو التقلص بشكل كامل، وهو ما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق عوائد اقتصادية متزايدة أو ثابتة¹. مثال تطبيقي: الشركة نفسها في المثال السابق، إذا قررت التوسع خلال عدة سنوات، يمكنها بناء مصنع جديد، شراء آلات متطورة، وتوظيف عدد كبير من العمال، مما يزيد من القدرة الإنتاجية بشكل كبير.

3.2.4. الفروق الأساسية بين الأجل القصير والأجل الطويل للإنتاج

يمكن تبسيط ذلك من خلال الجدول الموالي:

¹ حسن السيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، 2012، ص. 210-215.

الجدول رقم 04: يوضح الانتاج في الاجل القصير وفي الاجل الطويل

الجانب	الإنتاج في الأجل القصير	الإنتاج في الأجل الطويل
عوامل الإنتاج	بعضها ثابت (رأس المال)، وبعضها متغير (العمل)	جميع عوامل الإنتاج متغيرة
المرونة	محدودة في تغيير حجم الإنتاج	مرونة كاملة في تعديل جميع عوامل الإنتاج
اتخاذ القرار	يعتمد على استخدام الموارد الحالية بأفضل شكل	يشمل قرارات توسعية أو تقليصية في الاستثمار
العوائد	قد تحدث عوائد متناقصة بسبب محدودية بعض الموارد	يمكن تحقيق عوائد متزايدة بسبب التوسع والتطوير
الفترة الزمنية	قصيرة نسبياً، لا تسمح بتغييرات كبيرة	طويلة تسمح بإعادة هيكلة وتحسين عوامل الإنتاج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

4.2.4. أهمية التفريق بين الأجلين في التخطيط الاقتصادي

يفيد فهم الفارق بين الأجل القصير والطويل صناعات القرار في الشركات والحكومات في:

- تقدير كيفية التعامل مع مشكلات الإنتاج العاجلة أو المستدامة.
- اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة لكل فترة زمنية.
- تصميم السياسات الاقتصادية التي تحفز الإنتاج سواء عبر تحسين الكفاءة في الأجل القصير أو دعم التوسع في الأجل الطويل.

حل تطبيقي عملي: شركة تصنيع ملابس ترغب في زيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب المفاجئ

خلال موسم معين.

- في الأجل القصير: تقوم الشركة بزيادة ساعات العمل وتوظيف عمال مؤقتين، لأنها لا تستطيع بناء مصنع جديد بسرعة. هذا يزيد الإنتاج لكن مع زيادة التكاليف وربما تراجع جودة الإنتاج.
- في الأجل الطويل: تخطط الشركة لبناء مصنع جديد، شراء آلات حديثة، وتحسين عمليات الإنتاج. هذا التوسع يسمح لها بتلبية الطلب المستقبلي بكفاءة أكبر وتقليل تكلفة الوحدة.

3.4. أنواع الإنتاج

ينقسم الإنتاج في الاقتصاد إلى عدة أنواع رئيسية:

- الإنتاج المادي (المادي)
- إنتاج السلع الملموسة مثل الملابس، السيارات، الأغذية، والذي يمكن لمسه وقياسه.

- الإنتاج غير المادي (الخدمي)
- إنتاج الخدمات مثل التعليم، الصحة، النقل، والتي لا يمكن لمسها لكنها تلي حاجات مباشرة¹.
- 4.4. خصائص الإنتاج:
- العملية الاقتصادية: الإنتاج ليس مجرد نشاط ميكانيكي بل عملية اقتصادية تهدف لتحقيق منافع بشرية.
- إضافة قيمة: يضيف الإنتاج قيمة إلى الموارد الطبيعية أو المدخلات عن طريق تحويلها إلى منتجات ذات قيمة أعلى.
- استخدام عوامل الإنتاج: يعتمد الإنتاج على عوامل معينة هي الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم.
- الاستمرارية: الإنتاج نشاط مستمر ومتجدد، يتكيف مع حاجات المجتمع والتغيرات الاقتصادية².
- 5.4. عناصر الإنتاج:
- هي الموارد الأساسية التي تُستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات بهدف تلبية حاجات الإنسان. يُنظر إلى هذه العناصر كمدخلات تدخل في العملية الإنتاجية، وكل عنصر منها يلعب دوراً حيوياً في تحديد كمية وجودة الإنتاج النهائي.
- حسب بول سامويلسون:
- "عناصر الإنتاج هي الموارد التي تُستخدم في تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتشمل الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم".
- الأنواع الرئيسية لعناصر الإنتاج:
- ✓ الأرض: تمثل الأرض الموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها في الإنتاج، وتشمل الأراضي الزراعية، الغابات، المعادن، المياه، والطاقة. الأرض هي عنصر ثابت لا يمكن زيادته، لكنه أساس لكل نشاط اقتصادي.
- أهمية الأرض تظهر في توفير الموارد الخام التي تدخل في الصناعة والزراعة.
- تختلف الأرض من حيث الجودة والموقع، ما يؤثر على إنتاجيتها.

¹ عبد الله شحاتة، مبادئ الاقتصاد، دار المعارف، 2003، ص. 56-60.

² حسن السيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، 2012، ص. 62-65.

✓ العمل: يمثل العمل الجهد البدني والعقلي الذي يبذله الإنسان في عملية الإنتاج. يشمل كل من العمال والفنيين والمبدعين.

- جودة العمل تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية.
- يشمل العمل المهارات، الخبرة، والتعليم، لذا تطوير رأس المال البشري هو عامل مهم لتحسين الإنتاج.

✓ رأس المال: يشير رأس المال إلى الآلات، المعدات، المصانع، والبنية التحتية المستخدمة في الإنتاج، بالإضافة إلى الأموال المستثمرة في النشاط الاقتصادي.

- رأس المال ليس مالمًا فقط، بل يشمل كل ما يُستخدم لتسهيل الإنتاج.
 - الاستثمار في رأس المال يرفع من كفاءة الإنتاج ويزيد من الإنتاجية.
- ✓ التنظيم (ريادة الأعمال): يُعرف أيضًا بريادة الأعمال، وهو العنصر الذي يجمع ويُنسق بين عناصر الإنتاج الثلاثة السابقة.

- الريادي هو الذي يتحمل المخاطر ويتخذ القرارات الإنتاجية.
- القدرة على الابتكار وتنظيم الموارد تعتبر من أهم مهام التنظيم.

6.4. أهمية عناصر الإنتاج في العملية الاقتصادية

- تكامل هذه العناصر ضروري لتحقيق الإنتاج الفعال؛ فغياب أي منها يعرقل العملية الإنتاجية.
- تطوير أي عنصر من هذه العناصر ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي، مثل تحسين مهارات العمال أو تحديث الآلات.
- تحديد تكاليف كل عنصر يُسهم في فهم تكلفة الإنتاج وبالتالي تسعير المنتج النهائي بشكل مناسب¹.

7.4. دوال الإنتاج في علم الاقتصاد

1.7.4. تعريف دوال الإنتاج

دالة الإنتاج هي تمثيل رياضي يربط بين كمية المدخلات (عوامل الإنتاج) والكمية الناتجة من السلع أو الخدمات (المخرجات). (تستخدم دوال الإنتاج لتحليل العلاقة بين الموارد المستخدمة ومستوى الإنتاج المحقق، مما يساعد في دراسة كفاءة الإنتاج واتخاذ قرارات التوسع أو التغيير في عوامل الإنتاج.

¹ إبراهيم الملاح، الاقتصاد السياسي، دار الكتاب الجامعي، 2008، ص. 140-145.

2.7.4. أشكال دوال الإنتاج:

- دالة الإنتاج البسيطة: تعتمد على مدخل واحد فقط (مثل العمل أو رأس المال)
- دالة الإنتاج متعددة المدخلات: تعتمد على أكثر من عامل إنتاج (مثل العمل ورأس المال معاً)
- دالة الإنتاج الكلاسيكية (كوبي دوغلاس) تأخذ شكلاً رياضياً محدداً وشائع الاستخدام:

$$Q = A \times L^{\alpha} \times K^{\beta}$$

حيث:

- Q: كمية الإنتاج
- L: كمية العمل
- K: كمية رأس المال
- A: معامل التكنولوجيا (كفاءة الإنتاج)
- α : β : معاملات تمثل حساسية الإنتاج لكل من العمل ورأس المال.

أمثلة تطبيقية

مثال 1: دالة إنتاج بسيطة

لنفترض أن دالة الإنتاج تعتمد فقط على العمل، وتعطى بالصيغة:

$$Q = 5 \times L^{0.8}$$

- إذا كان عدد العمال $L = 10$ ، احسب كمية الإنتاج.

الحل:

$$Q = 5 \times 10^{0.8} = 5 \times (6.31) = 31.55$$

$$Q = 5 \times 10^{0.8} = 5 \times (6.31) = 31.55$$

إذن، كمية الإنتاج هي حوالي 31.55 وحدة.

مثال 2: دالة إنتاج كوبي دوغلاس

تعطى دالة الإنتاج:

$$Q = 2 \times L^{0.5} \times K^{0.5}$$

$$Q = 2 \times L^{0.5} \times K^{0.5}$$

- إذا كان العمل $L = 16$ ورأس المال $K = 9$ ، احسب الإنتاج.

الحل:

$$Q=2 \times 160.5 \times 90.5 = 2 \times 4 \times 3 = 24 \quad Q = 2 \times 16^{0.5} \times 9^{0.5} = 2 \times 4 \times 3 = 24$$

إذن، الإنتاج يساوي 24 وحدة.

خصائص دوال الإنتاج

- العوائد من الحجم:
 - إذا كانت $\alpha + \beta = 1$ ، فالعوائد ثابتة من الحجم.
 - إذا كانت $\alpha + \beta > 1$ ، فالعوائد متزايدة من الحجم.
 - إذا كانت $\alpha + \beta < 1$ ، فالعوائد متناقصة من الحجم.
- مرونة الإنتاج: تعبر عن مدى تغير الإنتاج عند زيادة مدخل معين بنسبة معينة.
- القابلية للاستبدال: إمكانية استبدال عامل إنتاج بآخر مع الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج.
- أهمية دوال الإنتاج:
 - تساعد في تحديد أفضل مزيج من عوامل الإنتاج لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة.
 - تستخدم لتحليل كفاءة الإنتاج وتخطيط الموارد.
 - تساعد في فهم تأثير التغيرات التكنولوجية على الإنتاج.

8.7.4 تكاليف دالة الإنتاج في الأجل القصير والأجل الطويل

تعتبر التكاليف من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدالة الإنتاج، إذ تعكس التكاليف مقدار الموارد المالية التي تنفقها المؤسسة لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات. تختلف طبيعة التكاليف بين الأجل القصير والأجل الطويل بسبب مرونة تعديل عوامل الإنتاج، وهو ما يؤثر على كيفية تقديرها وتحليلها.

تكاليف دالة الإنتاج في الأجل القصير:

في الأجل القصير، لا تستطيع المؤسسة تغيير جميع عوامل الإنتاج، بل يمكنها فقط تعديل العوامل المتغيرة مثل العمل، بينما تظل عوامل الإنتاج الثابتة مثل رأس المال ثابتة.

أنواع التكاليف في الأجل القصير

التكاليف الثابتة: (Fixed Costs - FC) هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، مثل

الإيجار، الرواتب الثابتة، والآلات.

التكاليف المتغيرة: (Variable Costs - VC) هي التكاليف التي تتغير مع حجم الإنتاج، مثل أجور العمالة المباشرة، تكلفة المواد الخام.

التكاليف الإجمالية: (Total Costs - TC) هي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة:

$$TC=FC+VC \quad TC = FC + VC \quad TC=FC+VC$$

العلاقة مع دالة الإنتاج

- عند زيادة الإنتاج، ترتفع التكاليف المتغيرة لأن المؤسسة تحتاج إلى المزيد من العمال والمواد.
 - التكاليف الثابتة تبقى ثابتة بغض النظر عن كمية الإنتاج.
 - قانون العوائد المتناقصة في الإنتاج ينعكس في التكاليف المتزايدة بشكل أسرع بعد نقطة معينة.
- تكاليف دالة الإنتاج في الأجل الطويل:
- في الأجل الطويل، تستطيع المؤسسة تغيير جميع عوامل الإنتاج، بما في ذلك رأس المال والعمل. لا توجد تكاليف ثابتة بالمعنى الدقيق، لأن كل التكاليف تصبح متغيرة.

خصائص تكاليف الأجل الطويل

- التكاليف في الأجل الطويل تكون مرنة، حيث يمكن تعديل كل عوامل الإنتاج بما يتناسب مع حجم الإنتاج المطلوب.
- تكاليف الأجل الطويل تُمثل المستوى الأدنى من التكلفة الممكن تحقيقه لإنتاج أي كمية معينة عندما تكون جميع عوامل الإنتاج متغيرة.

أنواع التكاليف في الأجل الطويل

التكاليف الكلية في الأجل الطويل: (Long-Run Total Cost - LRTC) تمثل التكلفة الإجمالية عند اختيار أفضل مزيج من عوامل الإنتاج لإنتاج كمية معينة.

التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل: (Long-Run Average Cost - LRAC) تمثل تكلفة الوحدة المنتجة عندما يكون حجم الإنتاج قابلاً للتغيير بالكامل.

التكاليف الحدية في الأجل الطويل: (Long-Run Marginal Cost - LRMC) هي التكلفة الإضافية لإنتاج وحدة إضافية من المنتج عندما تكون كل عوامل الإنتاج متغيرة.

العلاقة مع دالة الإنتاج

- في الأجل الطويل يمكن للمؤسسة الاستفادة من عوائد الحجم (ثابتة، متزايدة، أو متناقصة) لتقليل أو زيادة التكاليف بمرونة.

- تكاليف الأجل الطويل تأخذ شكل منحني يُعرف بمنحنى التكلفة المتوسطة الطويلة (LRAC) الذي يعكس مختلف مستويات الإنتاج وأفضل استخدام للموارد.
- الجدول رقم 05: يوضح الفرق بين تكاليف الأجل القصير وطويل

الأجل الطويل	الأجل القصير	الخاصية
تغيير جميع عوامل الإنتاج	تغيير بعض العوامل فقط (متغيرة)	قابلية تغيير عوامل الإنتاج
غير موجودة (كل التكاليف متغيرة)	موجودة	وجود التكاليف الثابتة
مرنة تماماً	محدودة	مرونة التكاليف
تحقيق أقل تكلفة ممكنة	تغطية التكاليف مع وجود قيود	الهدف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق
وعليه فإن:

- في الأجل القصير، تواجه المؤسسة تكاليف ثابتة ومتغيرة، وتكون قيد قيود عوامل إنتاج ثابتة.
- في الأجل الطويل، تكون كل التكاليف متغيرة، وتمتص المؤسسة بمرونة كاملة لاختيار مزيج عوامل الإنتاج الأمثل لتحقيق أقل تكلفة ممكنة.
- فهم طبيعة التكاليف في كلا الأجلين يساعد على اتخاذ قرارات الإنتاج والتوسع الاستثماري بشكل أفضل.

9.7.4. العوامل المؤثرة على فعالية عناصر الإنتاج

- التكنولوجيا: تساهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال.
- التعليم والتدريب: يعزز من جودة العنصر البشري (العمل).
- السياسات الاقتصادية: تشجع أو تعيق الاستثمار في رأس المال والتنظيم.
- الظروف الطبيعية: تؤثر على جودة الأرض وتوفر الموارد¹.

10.7.4. أسباب الإنتاج:

- تلبية حاجات الإنسان: الحاجات الإنسانية لا تنتهي، والإنتاج ضرورة لتلبية هذه الحاجات.
- الندرة: الموارد محدودة، والإنتاج هو الوسيلة الأمثل لاستخدامها بكفاءة.
- التطور الاقتصادي: رغبة المجتمعات في تحسين مستوى المعيشة يتطلب زيادة الإنتاج.

¹ محمد دويدار، النظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص. 130-135.

- التخصص والتقنية: تقدم التكنولوجيا والتخصص يساهمان في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات¹.
- 11.7.4. نماذج الإنتاج:
 - أ. نموذج الإنتاج التقليدي
 - يعتمد على الأساليب اليدوية والتقنيات البسيطة، وكان سائداً في المجتمعات الزراعية القديمة، حيث يكون الإنتاج محدوداً وغير كافٍ لتلبية حاجات النمو السكاني.
 - ب. نموذج الإنتاج الصناعي
 - يركز على استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الكميات وجودة المنتجات، وتوفير الوقت والجهد.
 - ج. نموذج الإنتاج الحديث (الإلكتروني/الخدمي)
 - يركز على تقديم الخدمات والمعرفة، باستخدام التكنولوجيا الرقمية، والابتكار، مثل البرمجيات، الخدمات المالية، والتعليم الإلكتروني².
- 8.4. معالجة الإنتاج بحسب النظريات الاقتصادية
 - أ. النظرية الكلاسيكية
 - ترى أن الإنتاج يعتمد على عوامل الإنتاج الأربعة: الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم.
 - يشدد آدم سميث على دور التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية.
 - إنتاج السوق الحر يعتمد على الحرية الاقتصادية وتحفيز الأفراد³.
 - ب. النظرية الكينزية
 - تؤكد أهمية الطلب الكلي في تحديد حجم الإنتاج.
 - ترى أن تدخل الدولة ضروري لتحفيز الإنتاج في أوقات الركود من خلال الإنفاق الحكومي.
 - تؤمن بأن الاستثمار الحكومي قد يخلق فرص عمل وينشط الإنتاج⁴.
 - ج. النظرية الماركسية

¹ يوسف عبد الله، مبادئ الاقتصاد والتنمية، دار الوفاء، 2011، ص. 70-75.

² محمد دويدار، النظم الاقتصادية الحديثة، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص. 88-95.

³ آدم سميث، ثروة الأمم، 2005، ص. 120-140.

⁴ جون كينز، النظرية العامة، دار النهضة العربية، 1986، ص. 160-175.

- تنتقد استغلال عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي.
 - ترى أن الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج هي الحل الأمثل لزيادة الإنتاج وضمن توزيع عادل.
 - تؤكد على دور التنظيم والتخطيط المركزي في تحسين كفاءة الإنتاج¹.
 - د. النموذج الإسلامي
 - يربط الإنتاج بالقيم الأخلاقية والاجتماعية.
 - يبحث على تحقيق التوازن بين الملكية الفردية والمصلحة العامة.
 - يشجع على الإنتاج بما يلي الحاجات الحقيقية ويمنع الإسراف².
 - 8.4. حلول وتعزيز الإنتاج:
 - تحسين التكنولوجيا: الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة كفاءة الإنتاج.
 - تطوير رأس المال البشري: تدريب العمال ورفع كفاءتهم.
 - تخطيط اقتصادي جيد: توجيه الموارد بشكل أمثل عبر التخطيط الحكومي أو المؤسساتي.
 - تشجيع الاستثمار: سواء من القطاع الخاص أو العام.
 - الابتكار والتنوع: تنوع القاعدة الإنتاجية لتقليل المخاطر وتحقيق نمو مستدام³.
- الإنتاج هو القلب النابض لأي اقتصاد، فهو يشكل الوسيلة التي بها يتم تلبية حاجات الإنسان عبر تحويل الموارد إلى سلع وخدمات. فهم تعقيدات الإنتاج وأنواعه وأسبابه، بالإضافة إلى دراسة النماذج والنظريات الاقتصادية، يمكن من تصميم سياسات اقتصادية ناجحة تحقق التنمية المستدامة.
5. التبادل والتوزيع في علم الاقتصاد
- يُعد محور التبادل والتوزيع من المحاور الأساسية في علم الاقتصاد، إذ يُجسّد المرحلة التالية لعملية الإنتاج في الدورة الاقتصادية. فبعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات، لا بد من توزيعها بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، ومن ثم تبادلها داخل الأسواق المحلية أو الدولية وفقاً لأنماط تنظيمية واقتصادية متعددة. ومن هنا تتجلى أهمية هذا المحور في فهم كيفية انتقال الثروات والمنتجات من المنتجين إلى المستهلكين، ومن مالكي عوامل الإنتاج إلى مستحقي الدخل.

¹ جون كينز، النظرية العامة، دار النهضة العربية، 1986، ص. 160-175.

² حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، 2009، ص. 60-85.

³ إبراهيم الملاح، الإدارة الاقتصادية والتنمية، 2008، ص. 98-110.

يُشير التبادل الاقتصادي إلى تلك العملية التي يتم من خلالها مقايضة السلع والخدمات مقابل النقود أو مقابل سلع أخرى (كما في المقايضة)، وهو الأساس الذي تقوم عليه الأسواق. ويُعتبر التبادل عنصرًا حيويًا في تخصيص الموارد، إذ يسمح للأفراد والمؤسسات بالحصول على حاجاتهم دون إنتاجها بشكل مباشر. كما يُشجّع على التخصص وتقسيم العمل، مما يُحسّن الكفاءة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل.

أما التوزيع فيعني بكيفية اقتسام الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف عوامل الإنتاج، أي كيف يُوزع الدخل بين العمل (الأجور)، رأس المال (الأرباح والفوائد)، الأرض (الريع)، والتنظيم (الريح الريادي). ويشير هذا الجانب من الاقتصاد قضايا مركزية تتعلق بالعدالة الاجتماعية، الفوارق الطبقيّة، والفعالية الاقتصادية.

يتضمن هذا المحور دراسة آليات السوق ودور الأسعار في عملية التبادل، إلى جانب سياسات التوزيع وأثرها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما يهتم بتحليل العوامل المؤثرة في قرارات التبادل (مثل العرض والطلب، الأسعار، تكاليف النقل، السياسات التجارية...)، إضافة إلى تحليل آثار التوزيع غير العادل على التنمية والعدالة الاجتماعية.

إن فهم آليات التبادل والتوزيع يُساعد الطالب على تكوين رؤية شاملة حول كيفية سير النشاط الاقتصادي، ويساعده في تحليل القضايا المعاصرة مثل الفقر، التفاوت في الدخل، والعملة الاقتصادية.

1.5. ماهية التبادل والتوزيع

• التبادل: هو العملية التي يتم من خلالها انتقال السلع والخدمات بين الأفراد أو المؤسسات، مقابل سلع أخرى أو أموال، بهدف تلبية حاجات ومتطلبات مختلفة.

○ حسب مارشال:

"التبادل هو النشاط الاقتصادي الذي يتم به نقل ملكية السلع والخدمات بين الأطراف المختلفة"¹.

التبادل هو العملية التي يتم من خلالها مبادلة السلع والخدمات بين الأفراد أو الجهات الاقتصادية بهدف تحقيق المنفعة المشتركة.

التوزيع: يشير إلى طريقة تقسيم الدخل الوطني أو الثروة بين أفراد المجتمع والعناصر المشاركة في العملية الإنتاجية، كالأجور، الأرباح، والإيجارات والفوائد.

○ حسب بول سامويلسون:

¹ مارشال، مبادئ الاقتصاد، 1990، ص. 180.

"التوزيع هو العملية التي من خلالها يتم تخصيص الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج المختلفة¹".
التوزيع يعبر عن كيفية تقسيم الناتج أو الدخل الاقتصادي بين عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض).
التعريف الشامل والمستنتج: التبادل والتوزيع يمثلان محورين أساسيين في العملية الاقتصادية:

- التبادل هو العملية التي يتم من خلالها نقل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين، مما يضمن تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية ووفاء الحاجات المتنوعة.
- التوزيع هو كيفية تخصيص الدخل الناتج عن الإنتاج بين مختلف عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم)، وهو ما يحدد مستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية.

2.5. أنواع التبادل والتوزيع

أ. أنواع التبادل

- التبادل المباشر (المقايضة): يتم من خلال تبادل السلع مقابل سلع أخرى بدون وسيط نقدي.
 - التبادل النقدي: حيث تستخدم النقود كوسيلة لتسهيل عملية التبادل.
 - التبادل الدولي: بين دول مختلفة، ويشمل الصادرات والواردات.
- ب. أنواع التوزيع
- التوزيع الوظيفي: توزيع الدخل على أساس عوامل الإنتاج (أجور للعمل، فوائد لرأس المال، إيجار للأرض، أرباح لريادة الأعمال).
 - التوزيع الشخصي: توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر في المجتمع.
 - التوزيع الجغرافي: توزيع الدخل والثروة على مناطق مختلفة.

3.5. خصائص التبادل والتوزيع

- التبادل:
 - يعتمد على وجود سوق فعالة ومنظمة.
 - يتطلب وجود وسائل دفع موثوقة (نقد أو إلكتروني).
 - يساهم في تخصيص الموارد وتلبية الحاجات.
 - يتأثر بعوامل مثل العرض والطلب، والتقنيات، والسياسات التجارية.
- التوزيع:
 - يحدد مستوى العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

¹ بول سامويلسون، الاقتصاد، دار المريخ، 1991، ص. 220

- يعكس طبيعة النظام الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي، مختلط).
- يتأثر بالقوانين والسياسات الضريبية والاجتماعية.
- يؤثر في الحافز على العمل والإنتاج¹.

4.5. أسباب التبادل والتوزيع

- تعدد الحاجات ورغبة الأفراد في الحصول على سلع متنوعة.
- تخصص الأفراد أو الدول في إنتاج سلع محددة مما يجعل التبادل ضرورة.
- وجود عوامل إنتاج مختلفة التوزيع والملكية.
- التنمية الاقتصادية وتوسع الأسواق، مما يزيد من حجم التبادل ويعقد عمليات التوزيع.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية.

5.5. دوال التبادل والتوزيع:

دالة التبادل يمكن أن تمثل العلاقة بين كمية السلعة التي يرغب المستهلك في بيعها مقابل كمية السلعة التي يريد شراؤها أو تبادلها.

كمثال مبسط، يمكن التعبير عن دالة التبادل في السوق بـ:

$$Q_d = a - bP$$

حيث:

• Q_d كمية الطلب أو التبادل

• P : سعر السلعة

a, b : ثوابت تمثل معطيات السوق

4. دالة التوزيع

مثال على دالة التوزيع هي دالة توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، التي قد تكون مبنية على نسب معينة تعتمد على إنتاجية كل عامل.

مثلاً:

$$Y = wL + rKY$$

حيث:

• Y : الناتج الكلي أو الدخل

¹ عبد الله شحاتة، مبادئ الاقتصاد، دار المعارف، 2003، ص. 200-210.

• W : أجر العمل

• L : كمية العمل

• R : عائد رأس المال

• K : كمية رأس المال

. أمثلة تطبيقية

مثال 1: دالة التبادل (طلب السلعة)

دالة الطلب:

$$Q_d = 100 - 5P$$

• إذا كان سعر السلعة $P = 10$ ، احسب كمية الطلب.

الحل:

$$Q_d = 100 - 5 \times 10 = 100 - 50 = 50$$

$$Q_d = 100 - 5 \times 10 = 100 - 50 = 50$$

مثال 2: دالة التوزيع

إذا كان الناتج الكلي 5000 وحدة نقدية، والأجر لكل وحدة عمل 50، وكمية العمل المستخدمة 60

وحدة، وعائد رأس المال 40، فما كمية رأس المال المستخدمة؟

الحل:

$$Y = wL + rK \Rightarrow 5000 = 50 \times 60 + 40 \times K$$

$$Y = wL + rK \Rightarrow 5000 = 50 \times 60 + 40 \times K$$

$$5000 = 3000 + 40K \Rightarrow 40K = 2000 \Rightarrow K = \frac{2000}{40} = 50$$

$$\Rightarrow 40K = 2000 \Rightarrow K = \frac{2000}{40} = 50$$

$$5000 = 3000 + 40K \Rightarrow 40K = 2000 \Rightarrow K = \frac{2000}{40} = 50$$

الرسومات البيانية

دالة التبادل (طلب السلعة)

• المحور الأفقي: كمية الطلب Q_d

• المحور الرأسي: السعر P

عندما يكون السعر منخفضاً، تكون الكمية المطلوبة مرتفعة، والعكس صحيح. يكون الرسم خطأً نازلاً.

دالة التوزيع

- المحور الأفقي: كمية العمل L ورأس المال K
- المحور الرأسي: الدخل Y

يمكن تمثيلها بمخطط يوضح كيف يساهم كل عامل في تكوين الدخل.

جدول دالة الطلب كمثال:

السعر P	الكمية المطلوبة $Q_d = 100 - 5P$
5	$100 - 25 = 75$
10	50
15	$100 - 75 = 25$
20	0

الرسم البياني سيكون خطأً ينخفض من النقطة $(0, 100)$ عند السعر صفر إلى $(20, 0)$

6.5. نماذج التبادل والتوزيع

أ. نموذج التبادل الاقتصادي الكلاسيكي

يركز على السوق الحر كمنظم للتبادل والتوزيع، حيث يُحدد السعر من خلال العرض والطلب، ويتم توزيع الدخل بناءً على مساهمة كل عامل إنتاج.

ب. نموذج التوزيع الاشتراكي

يركز على المساواة في توزيع الدخل والثروة، حيث تملك الدولة وسائل الإنتاج وتقوم بتوزيع الموارد حسب الحاجة وليس حسب المساهمة.

ج. نموذج التوزيع المختلط

يجمع بين السوق والدولة، حيث يتم السماح للسوق بتحديد جزء من التوزيع، مع تدخل الدولة للحد من الفوارق الكبيرة وضمان العدالة¹.

7.5. الحلول بحسب النظريات والأنظمة الاقتصادية

- النظرية الكلاسيكية: تؤكد على حرية السوق في التبادل والتوزيع، مع دور محدود للدولة.

¹ حسن السيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، 2012، ص. 230-240.

- النظرية الكينزية: تدعو لتدخل الدولة في التوزيع لتصحيح اختلالات السوق عبر الضرائب والإنفاق العام.
- النظرية الماركسية: ترى أن التوزيع الرأسمالي غير عادل، وتدعو إلى ملكية جماعية لوسائل الإنتاج لتحقيق توزيع عادل.
- النظام الإسلامي: يركز على العدالة الاجتماعية والتوازن بين الملكية الفردية والمصلحة العامة، ويحث على زكاة الثروة كآلية لتوزيع الدخل.

6. الاستهلاك

يُعد الاستهلاك أحد الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي، إذ يُمثل الهدف النهائي لكل عمليات الإنتاج والتبادل. فالاستهلاك يُعبّر عن استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الإنسان، سواء كانت هذه الحاجات فردية أو جماعية، حالية أو مستقبلية. ومن هنا تبرز أهمية محور الاستهلاك باعتباره نقطة الانطلاق والنهاية في الدورة الاقتصادية، وكمؤشر حيوي لفهم سلوك الأفراد والمجتمعات، وتوجيه السياسات الاقتصادية.

في علم الاقتصاد، يُنظر إلى الاستهلاك على أنه كل استخدام للموارد والسلع في سبيل تلبية رغبات الإنسان، سواء من خلال الاستهلاك المباشر (كالغذاء والملبس) أو الاستهلاك غير المباشر (كالخدمات التعليمية والصحية). ويُعتبر الاستهلاك كذلك مرآة تعكس مستوى معيشة الأفراد، أنماطهم السلوكية، وقيمهم الاجتماعية والثقافية.

يتناول هذا المحور بالدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية مثل:

- دافعية الاستهلاك وحاجات الإنسان،
 - العلاقة بين الدخل والاستهلاك،
 - قانون إنجل الذي يوضح كيفية تغير بنية الاستهلاك مع تغير مستويات الدخل،
 - ودالة الاستهلاك التي تربط بين الاستهلاك والدخل في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية.
- كما يناقش المحور تأثير العوامل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية على سلوك المستهلك، إلى جانب دور الإعلانات والتكنولوجيا والعولمة في تشكيل أنماط الاستهلاك المعاصرة. ويُعد فهم هذه السلوكيات أمراً أساسياً في صياغة السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحفيز الطلب، وتقليل التفاوتات الاجتماعية، وضمان استدامة الموارد.

إن دراسة محور الاستهلاك لا تنفصل عن باقي المحاور الاقتصادية، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج، التوزيع، الادخار والاستثمار، ويُعتبر عاملاً محورياً في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

1.6. تعاريف للاستهلاك وخصائصه:

تعريف الاستهلاك:

- الاستهلاك هو العملية التي يتم فيها استخدام السلع والخدمات لتلبية حاجات الإنسان ورغباته.

○ حسب مارشال:

"الاستهلاك هو الغاية الأساسية للاقتصاد، حيث أن السلع والخدمات تُنتج ليتم استهلاكها في النهاية"¹.

بول سامويلسون يعرف الاستهلاك بأنه:

"العملية التي يتم بها إنفاق الأفراد على السلع والخدمات لتحقيق الرضا وتحقيق حاجاتهم"².

"الاستهلاك هو المرحلة الأخيرة في دورة الإنتاج حيث تُستخدم السلع والخدمات وتُستهلك لتحقيق المنفعة"³.

التعريف الشامل والمستنتج:

الاستهلاك هو العملية الاقتصادية التي من خلالها يُستخدم الناتج من السلع والخدمات لتلبية الحاجات والرغبات البشرية، ويُعتبر الاستهلاك الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي لأنه يعبر عن استخدام الموارد بطريقة تحقق المنفعة الاجتماعية والفردية. يمكن استنتاج أن الاستهلاك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج والتوزيع، حيث يشكل الحلقة النهائية في دورة النشاط الاقتصادي.

خصائص الاستهلاك:

- ضروري وحتمي: لا يمكن الاستغناء عن الاستهلاك لأنه يغطي حاجات أساسية.
- متغير ومتعدد: يتغير حسب الدخل ومستوى المعيشة والظروف الاقتصادية.
- مرتبط بالادخار: هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار.
- يتأثر بالعوامل النفسية والاجتماعية: مثل العادات والتقاليد ومستوى التعليم.

¹ مارشال، مبادئ الاقتصاد، 1990، ص. 250.

² بول سامويلسون، الاقتصاد، دار المريخ، 1991، ص. 255.

³ عبد الله شحاتة، مبادئ الاقتصاد، دار المعارف، 2003، ص. 260.

2.6. أنواع الاستهلاك واسبابه:

انواع الاستهلاك:

- الاستهلاك الفردي: يشمل السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر لتلبية حاجاتهم الشخصية (كالطعام، الملابس، السكن)
 - الاستهلاك الجماعي: يشمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للجميع مثل التعليم، الصحة، الدفاع.
 - الاستهلاك الحالي: السلع والخدمات التي تُستهلك بالكامل ولا يمكن إعادة استخدامها.
 - الاستهلاك الرأسمالي: يتعلق باستخدام السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج (كالمصانع والآلات)
- أسباب الاستهلاك:

- تلبية الحاجات الأساسية والمتجددة كالطعام والملبس.
- تحقيق الراحة والرفاهية النفسية.
- التأثيرات الاجتماعية والثقافية.
- مستوى الدخل والثروة المتاحة.
- العوامل النفسية والسلوكية.

3.6. نماذج الاستهلاك

- النموذج الكلاسيكي: يعتمد على أن الاستهلاك مرتبط مباشرة بالدخل الحالي.
- نظرية الدخل الدائم (Milton Friedman): تفترض أن المستهلكين يخططون للاستهلاك بناءً على الدخل الدائم وليس الدخل الحالي فقط.
- نظرية دورة الحياة (Modigliani): تقول أن الاستهلاك يعتمد على توقعات الدخل طوال حياة الفرد وليس فقط في فترة معينة¹.

تمرين 1:

إذا كان دخل أسرة ما 5000 دولار شهرياً وتنفق 3500 دولار على الاستهلاك، احسب نسبة الادخار ونسبة الاستهلاك من الدخل.

الحل:

$$\bullet \text{ نسبة الاستهلاك} = 100 \times (5000 / 3500) = 70\%$$

¹ بول سامويلسون، الاقتصاد، دار المريخ، 1991، ص. 260-265.

• نسبة الادخار = $100\% - 70\% = 30\%$

تمرين 2:

إذا ارتفع دخل الفرد من 3000 إلى 4000 دولار شهرياً وارتفع استهلاكه من 2000 إلى 2800 دولار، فما هو الميل الحدي للاستهلاك؟

الحل:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{(2800 - 2000)}{(4000 - 3000)} = \frac{800}{1000} = 0.8$$

6.6. دوال الاستهلاك في علم الاقتصاد والنظريات المتشعبة

تعريف دالة الاستهلاك

دالة الاستهلاك هي معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين مستوى الدخل المتاح (Disposable Income) ومستوى الاستهلاك (Consumption). توضح هذه الدالة كيف يتغير الاستهلاك مع تغير الدخل. فالشكل العام لدالة الاستهلاك عادة يُعبر عن دالة الاستهلاك بالصيغة التالية:

$$C = C_0 + cY_d$$

حيث:

- C: الاستهلاك الكلي
- C_0 : الاستهلاك الذاتي (الاستهلاك عند صفر دخل)
- c: الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ويعبر عن نسبة زيادة الاستهلاك مقابل كل وحدة زيادة في الدخل
- Y_d : الدخل المتاح

تفسير العناصر:

- الاستهلاك الذاتي C_0 : هو الاستهلاك الضروري الذي يقوم به الفرد حتى ولو لم يكن لديه دخل (قد يكون من الادخار أو الاقتراض).
- الميل الحدي للاستهلاك (MPC): هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة وحدة تغير في الدخل.

مثال تطبيقي مع الحل:

لنفترض دالة الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.8Y_d$$

• إذا كان الدخل المتاح $Y_d = 1000$ ، فما هو مستوى الاستهلاك؟
الحل:

$$C = 100 + 0.8 \times 1000 = 100 + 800 = 900$$

إذاً، الاستهلاك الكلي هو 900 وحدة نقدية.

مثال 1:

إذا كانت دالة الاستهلاك:

$$C = 150 + 0.6Y_d$$

ما مقدار الاستهلاك إذا كان الدخل المتاح 2000؟

الحل:

$$C = 150 + 0.6 \times 2000 = 150 + 1200 = 1350$$

مثال 2:

في دالة الاستهلاك:

$$C = 80 + 0.9Y_d$$

إذا كان الاستهلاك 980، احسب الدخل المتاح.

الحل:

$$980 = 80 + 0.9Y_d \Rightarrow 0.9Y_d = 900 \Rightarrow Y_d = \frac{900}{0.9} = 1000$$

تأثير التغير في الميل الحدي للاستهلاك

- إذا زاد الميل الحدي للاستهلاك CCC ، يعني أن المستهلكين ينفقون جزءاً أكبر من دخلهم على الاستهلاك.
- إذا قل الميل الحدي، يزيد الادخار.

النظريات المفسرة للاستهلاك

يُعد الاستهلاك أحد أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد، لذلك حظي باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين والحديثين على حد سواء. وقد تطورت النظريات المفسرة لسلوك المستهلك عبر

الزمن، متأثرة بالتغيرات في طبيعة المجتمعات والأسواق، وكذلك بتقدم أدوات التحليل الاقتصادي. فيما يلي أبرز هذه النظريات:

النظرية الكلاسيكية (Classical Consumption Theory)

- المحتوى: تفترض أن الاستهلاك يتحدد أساساً من خلال سعر الفائدة، إذ يؤثر الفرق بين الاستهلاك الحاضر والمستقبلي في قرارات الأفراد بين الادخار والإنفاق.
- الفرضيات: الإنسان عقلائي، يسعى لتعظيم منفعته، والأسواق كاملة.
- النقد: تجاهلت هذه النظرية العلاقة المباشرة بين الدخل والاستهلاك.
- المصدر: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

النظرية الكينزية (Keynesian Consumption Theory)

- المحتوى: طرحها جون مينارد كينز في كتابه *النظرية العامة* (1936)، حيث اعتبر أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل الجاري (الحالي)، أي كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بمعدل أقل.
- الدالة:

$$C = a + bY$$

- حيث C = الاستهلاك، a = الاستهلاك التلقائي، b = الميل الحدي للاستهلاك، Y = الدخل الجاري.
- النقد: لا تفسر هذه النظرية سبب استقرار الميل المتوسط للاستهلاك على المدى الطويل¹.

فرضية دخل الدوام (Permanent Income Hypothesis)

- صاحبها: ميلتون فريدمان (1957).
- المحتوى: الاستهلاك لا يعتمد فقط على الدخل الجاري، بل على الدخل الدائم الذي يتوقعه الفرد على مدى حياته. أي أن الأفراد يستهلكون بناءً على متوسط دخلهم المتوقع طويل الأجل.
- التمييز: بين الدخل الدائم والدخل العارض (المؤقت).
- الأثر: فسرت لماذا لا يتغير الاستهلاك بشكل حاد مع التغيرات المؤقتة في الدخل².

فرضية دورة الحياة (Life-Cycle Hypothesis)

- صاحبها: فرانكو موديليانو وريتشارد بروميرغ (1954).

¹ Keynes, J.M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, pp. 90–98

² Friedman, M. (1957). *A Theory of the Consumption Function*, Princeton University Press, pp. 20–38

- المحتوى: يوزع الأفراد استهلاكهم وادخارهم على مراحل حياتهم المختلفة (الشباب، العمل، التقاعد)، بهدف تحقيق استهلاك متوازن على مدى الحياة.
 - الدالة: الاستهلاك دالة للدخل والثروة والعمر.
 - الأثر: فسرت الظاهرة التجريبية لثبات الميل المتوسط للاستهلاك على المدى الطويل¹.
- نظرية الدخل النسبي (Relative Income Hypothesis)
- صاحبها: جيمس دوسن بيرى. (1949) (James Duesenberry)
 - المحتوى: سلوك الاستهلاك يتأثر ليس فقط بالدخل المطلق، وإنما بالدخل النسبي للفرد مقارنة بالآخرين (دوافع اجتماعية، تأثير التقليد)
 - الفكرة الرئيسية: ظاهرة "الاستيعاب الاجتماعي" (Demonstration Effect)
 - الأثر: فسرت لماذا يظل الاستهلاك مرتفعاً حتى في فترات انخفاض الدخل.
- النظرية السلوكية للاستهلاك (Behavioral Economics Approach)
- المحتوى: لا يتصرف الأفراد دائماً بعقلانية مطلقة، بل يتأثرون بالتحيزات النفسية مثل: فرط الثقة، النفور من الخسارة، تفضيل الحاضر.
 - روادها: ريتشارد ثالر، دانيال كانيمان.
 - المفاهيم الأساسية: التأطير، النظم العقلية المزدوجة، الندرة المعرفية.
 - الأثر: فسرت الانحرافات السلوكية عن النماذج العقلانية التقليدية للاستهلاك².
- يتضح أن تطور نظريات الاستهلاك قد مرّ بمراحل متتالية، من التركيز على الدخل الجاري (كينز) إلى التركيب بين الدخل والثروة والتوقعات المستقبلية (موديليان، فريدمان)، ثم التوسع في دمج العوامل النفسية والاجتماعية (دوسن بيرى، ثالر). وقد أتاحت هذه النظريات فهماً أعمق وأكثر واقعية لسلوك المستهلك، وساهمت في صياغة السياسات المالية والنقدية المعاصرة.
- 5.6. الحلول بحسب النظريات الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية
- النظرية الكلاسيكية: تركز على حرية الأفراد في الاستهلاك والادخار، مع دور محدود للدولة.

¹ Modigliani, F. & Brumberg, R. (1954). Utility Analysis and the Consumption Function: An Interpretation of Cross-Section Data, in Kurihara, K. (ed.), Post-Keynesian Economics, Rutgers University Press, pp. 388-436

² Thaler, R. (1999). Mental Accounting Matters, Journal of Behavioral Decision Making, Vol. 12, pp. 183-206.

- النظرية الكينزية: تؤكد على دور الاستهلاك في تحفيز الطلب الكلي، وترى ضرورة تدخل الدولة لزيادة الاستهلاك خلال فترات الركود.
- النظام الاشتراكي: يوجه الاستهلاك لخدمة المجتمع ويركز على التوزيع العادل للسلع.
- النظام الإسلامي: يشجع على الاستهلاك المعتدل ويمنع الإسراف، ويربط الاستهلاك بالادخار والزكاة لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي.

7. الادخار والاستثمار

يُعدّ الادخار من المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد، نظراً لدوره الحيوي في التوازن بين الاستهلاك والاستثمار، وفي تحقيق الاستقرار المالي على المستويين الفردي والاقتصادي العام. فالادخار لا يقتصر على كونه سلوكاً مالياً شخصياً يتخذه الأفراد، بل يُمثّل أحد أهم محددات النمو الاقتصادي في المجتمعات، إذ يوفر رأس المال اللازم للتمويل والاستثمار.

وقد تنوعت زوايا معالجة الادخار عبر المدارس الاقتصادية؛ فبينما ركزت المدرسة الكلاسيكية على العلاقة بين الادخار ومعدل الفائدة، اعتبرته المدرسة الكينزية سلوكاً تابعاً للدخل، تتأثر به مستويات الإنفاق والتوظيف في الاقتصاد الكلي. كما أدخلت النظريات الحديثة، كدورة الحياة ودخل الدوام، البُعد الزمني والنفسي في تحليل سلوك الادخار، مما جعل فهمه أكثر تعقيداً وارتباطاً بعوامل متعددة.

تتزايد أهمية الادخار في الوقت المعاصر في ظل التحديات الاقتصادية المتعددة، من أزمات التضخم وتذبذب الأسواق، إلى ضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ما جعل الادخار ليس فقط ضرورة اقتصادية، بل ركيزة للأمن المالي الأسري والاستقرار الاجتماعي. كما يُعدّ مستوى الادخار الوطني أحد مؤشرات القدرة التمويلية للدول، وهو عامل مؤثر في تقييم جدارتها الائتمانية وجاذبيتها للاستثمار.

في ضوء ما سبق، تتطلب دراسة محور الادخار فهماً شاملاً لمختلف جوانبه: تعريفه، خصائصه، أنواعه، دوافعه، دواله، ونظرياته، إلى جانب استعراض التجارب الدولية الناجحة، والتحديات التي تعيق تحقيق معدلات ادخار كافية وفعّالة.

1.7. اساسيات الادخار

1.1.7. تعريف الادخار

يُعدّ الادخار من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي شكّلت محوراً لتحليل سلوك الأفراد والمجتمعات في ما يخص التوازن بين الاستهلاك والدخل. وتعددت تعريفاته باختلاف المدارس الفكرية والمقاربات المعتمدة:

آدم سميث (Adam Smith)، مؤسس المدرسة الكلاسيكية، أشار إلى أن "الادخار هو المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال، وهو تضحيات الأفراد بجزء من دخلهم الحاضر من أجل تحقيق عوائد مستقبلية." (*The Wealth of Nations*, 1776)

جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)، في كتابه الشهير *The General Theory of Employment, Interest and Money*، عرّف الادخار بأنه "الجزء من الدخل الذي لم يُستهلك"، مؤكداً أنه لا يخلق تلقائياً استثماراً، مما قد يؤدي إلى نقص في الطلب الكلي، ومن ثم ركود اقتصادي. (Keynes, 1936, p. 63)

ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، من رواد النظرية النقدية، اعتبر أن الادخار هو نتاج التوقعات المستقبلية للدخل، حيث يبيّن الأفراد قرارات الادخار على أساس "دخل الدوام" وليس فقط على الدخل الحالي، وهو ما عُرف بـ "فرضية دخل الدوام" (*A Theory of the Consumption Function*, 1957, p. 21).

فرانكو موديليان (Franco Modigliani)، في إطار "فرضية دورة الحياة"، يرى أن الادخار هو نتيجة لتوزيع الأفراد لاستهلاكهم ودخلهم على مدى مراحل الحياة (الشباب، العمل، التقاعد)، حيث يدخرون أثناء فترات الدخل المرتفع للاستهلاك في مراحل انقطاع الدخل (Modigliani & Brumberg, *Utility Analysis and the Consumption Function*, 1954).

وفقاً لـ صندوق النقد الدولي (IMF)، يُعرف الادخار بأنه: "ذلك الجزء من الدخل القومي المتاح الذي لا يُنفق على الاستهلاك النهائي، ويُستخدم في تمويل الاستثمار، سواء أكان ادخاراً فردياً أو حكومياً أو من قطاع الأعمال" (IMF, *Balance of Payments Manual*, 6th Edition, 2009, p. 130).

أما البنك الدولي (World Bank)، فيُعرّف الادخار الوطني بأنه: "إجمالي الدخل القومي ناقصاً الاستهلاك العام والخاص"، ويستخدم كمؤشر على قدرة الدولة على تمويل استثماراتها دون الاعتماد على مصادر أجنبية (World Bank, *World Development Indicators*, 2023, p. 211).

كما تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الادخار بأنه: "الفرق بين الدخل القومي القابل للتصرف وبين الاستهلاك النهائي"، وتشير إلى أنه يلعب دوراً رئيسياً في دعم الاستثمار

والإنتاجية على المدى الطويل (OECD, *National Accounts at a Glance*, 2020, p. 45).

وعليه: تجمع كل هذه التعريفات على أن الادخار يمثل الفرق بين الدخل والاستهلاك، إلا أن بعضها ركز على البعد النفسي والسلوكي، فيما ربطه آخرون بالدورة الاقتصادية والاستثمار. أما المنظمات الدولية، فتميل إلى التعريف الإحصائي المحايد، الذي يُستخدم في قياس الأداء الاقتصادي الوطني. فُيعرّف الادخار بأنه الجزء غير المُستهلك من الدخل خلال فترة زمنية معينة، والذي يُستخدم إما للاستهلاك المستقبلي أو للاستثمار. وهو سلوك اقتصادي يُعبّر عن تفضيل الأفراد تأجيل الاستهلاك الحالي مقابل استهلاك أكبر مستقبلاً

2.1.7. خصائص الادخار وانواعه

خصائص الادخار: للادخار خصائص اقتصادية واجتماعية تميّزه عن غيره من السلوكيات المالية:

1. الطابع الزمني: فهو قرار يؤثر في توزيع الاستهلاك عبر الزمن.
 2. الطابع الشخصي: يختلف باختلاف الأفراد حسب مستوى الدخل والتفضيلات.
 3. الارتباط بالثقة: يتأثر بمستوى الثقة في المستقبل، مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
 4. المرونة النسبية: يتفاعل مع سعر الفائدة والتضخم والسياسات الحكومية.
- وقد أشار فريدمان (1957) في نظريته لدخل الدوام إلى أن الادخار يعتمد على تقدير الأفراد لدخلهم الدائم، وليس فقط الدخل الحالي.

أنواع الادخار: يتعدد الادخار حسب الجهة والدافع:

- الادخار الفردي: يمارسه الأفراد والأسر.
- الادخار الحكومي: الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها.
- الادخار القسري: مثل اشتراكات التقاعد.
- الادخار الاختياري: ناتج عن القرار الطوعي للأفراد.
- الادخار الوطني: مجموع الادخار الخاص والعام في الاقتصاد.

3.1.7. الفرق بين الادخار والاكتناز: الادخار هو سلوك اقتصادي إيجابي يؤدي إلى تراكم رأس المال ومن ثم الاستثمار والنمو، بينما الاكتناز هو حبس النقود عن التداول دون توجيهها لأي استخدام منتج، ما يضر بالدورة الاقتصادية. ويؤدي الاكتناز إلى تقليص الطلب الكلي، عكس الادخار الذي قد يُعاد ضحّه عبر الجهاز المصرفي. أشار كينز إلى أن "الادخار الذي لا يقابله استثمار قد يُسبب انكماشاً اقتصادياً

4.1.7 أسباب الادخار

ترتبط دوافع الادخار بعدة عوامل:

- ✓ الحيلة: لمواجهة الطوارئ.
- ✓ التحضير للمستقبل: التعليم، التقاعد، الزواج.
- ✓ الاستثمار: بهدف تحقيق عائد مالي.
- ✓ العادة الاجتماعية: التقاليد والثقافة الأسرية.
- ✓ الضرائب والسياسات: تؤثر في الحوافز الادخارية.

5.1.7 دالة الادخار والنظريات المفسرة

دالة الادخار

تمثل دالة الادخار العلاقة بين الادخار والدخل. وصيغتها البسيطة في النظرية الكينزية:

$$S = -a + (1 - MPC)Y \quad S = -a + (1 - MPC)Y$$

حيث a هو الاستهلاك التلقائي، و MPC هو الميل الحدي للاستهلاك.

ويشتق الادخار كنتاج ثانوي من دالة الاستهلاك. $S = Y - C$

نظريات الادخار:

- ✓ النظرية الكينزية: الادخار يتبع الدخل، وهو قرار تابع، لا يؤثر على الاستثمار.
- ✓ نظرية دخل الدوام لفريدمان: الادخار يعتمد على الدخل المتوقع على المدى الطويل.
- ✓ نظرية دورة الحياة لموديغلياني: الأفراد يدخرون في مرحلة العمل وينفقون في التقاعد.
- ✓ النظرية السلوكية: العوامل النفسية والاجتماعية تحدد القرار الادخاري، بما في ذلك انحيازات السلوك.

6.1.7 أسس ومميزات الادخار

أسس الادخار الناجح

- ✓ تحديد الأهداف المالية: قصيرة وطويلة الأجل.
- ✓ الانضباط الذاتي: الالتزام بخطط الادخار.
- ✓ توافر الأدوات المالية: حسابات التوفير، صناديق الاستثمار.
- ✓ الاستقرار المالي: انخفاض المديونية، دخل منتظم¹.

¹ Lusardi & Mitchell, 2007, Financial Literacy and Retirement Preparedness, p. 38)

مميزات الادخار: نجد كل من

- أداة لتحقيق الأمان المالي.
 - مصدر للتمويل الذاتي.
 - ركيزة للاستثمار والنمو الاقتصادي.
 - يساعد في استقرار الطلب الكلي عبر الزمن.
 - أداة للسيطرة على الاستهلاك المفرط والتضخم.
- 7.1.7. النماذج العالمية للادخار وتحدياته

النماذج العالمية للادخار

- نموذج ماليزيا: الاعتماد على برامج الادخار الإجباري كصندوق الادخار الإلزامي (EPF)، وربطه بالتنمية.
- نموذج ألمانيا: الادخار الأسري المرتفع وفعالية البنوك المحلية في توجيه المدخرات.
- نموذج الصين: معدلات ادخار مرتفعة تصل إلى أكثر من 40% من الناتج المحلي بسبب الثقافة المجتمعية وسياسات الدعم المحدود.
- نموذج الولايات المتحدة: اعتماد أكبر على الاستهلاك، ما أدى إلى انخفاض معدلات الادخار في بعض الفترات، مع ظهور برامج تقاعد وتخفيف ضريبي¹.

تحديات الادخار

- ضعف الثقافة المالية: يؤثر في فهم أهمية الادخار.
- ارتفاع تكاليف المعيشة: يحدّ من القدرة على الادخار.
- الإغراء الاستهلاكي: في المجتمعات الحديثة.
- عدم كفاية الأدوات الادخارية: خصوصاً في الدول النامية.
- تقلّب أسعار الفائدة: ما يؤثر على عائد الادخار².

2.7. اساسيات الاستثمار

يُعدّ الاستثمار من الركائز الأساسية في البنية الاقتصادية لأي دولة، إذ يشكّل القاطرة التي تقود عجلة النمو والتنمية المستدامة، كما يُعبّر عن الكيفية التي تُوظّف بها الموارد المتاحة اليوم من أجل تحقيق

¹ World Bank, Global Saving Report, 2022

² OECD, Saving and Financial Markets, 2020

عوائد مستقبلية. وقد أولت الأدبيات الاقتصادية عبر العصور اهتماماً بالغاً بمفهوم الاستثمار، نظراً لكونه يمثل الحلقة الحيوية التي تربط بين الادخار والإنتاج، وبين الحاضر والمستقبل، وبين القرارات الفردية والسياسات الكلية.

ظهر مفهوم الاستثمار بشكل ضمني في كتابات المفكرين الكلاسيكيين مثل آدم سميث وريكاردو، الذين رأوا أن تراكم رأس المال هو مفتاح التوسع الاقتصادي. لكنه أخذ طابعاً أكثر تحديداً مع جون مينارد كينز، الذي جعل منه عنصراً أساسياً في تحديد حجم الطلب الكلي والتوظيف، بل ربطه بتوقعات المستثمرين وثقتهم المستقبلية. أما النظريات الحديثة، فقد مزجت بين العوامل الاقتصادية والمالية والنفسية، مثل نظرية "Q لتوبن"، أو نماذج "عدم التماثل المعلوماتي" في الاستثمار.

إن أهمية الاستثمار لا تنحصر فقط في تحفيز النمو الاقتصادي، بل تمتد إلى خلق فرص العمل، وتعزيز التقدم التكنولوجي، وتحسين الإنتاجية، فضلاً عن دعم الاستقرار المالي. وعلى مستوى السياسات، يُعدّ رفع معدلات الاستثمار - سواء العام أو الخاص، المحلي أو الأجنبي - من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات، خاصة في الدول النامية التي تعاني من فجوات تمويلية وهيكلية.

في ظل العولمة وتحرير الأسواق، بات الاستثمار أداة استراتيجية لتحديد مكانة الدول في الاقتصاد العالمي. كما أصبح محوراً للعديد من المبادرات التنموية، التي تسعى إلى تعبئة الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية، مثل الصناعة، البنية التحتية، التعليم والتكنولوجيا.

وانطلاقاً من هذه الأهمية البالغة، فإن دراسة محور الاستثمار تقتضي التطرق إلى أبعاده النظرية والتطبيقية، من خلال الوقوف على تعريفاته المختلفة، خصائصه، أنواعه، محدداته، دواله، ونظرياته، فضلاً عن النماذج الدولية الناجحة والتحديات التي تحول دون تحقيق مستويات استثمارية فعّالة ومستدامة.

1.2.7. تعريف الاستثمار

يُعرف الاستثمار بصفة عامة بأنه استخدام الموارد المالية في تكوين أصول حقيقية أو مالية، بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. ويختلف تعريفه باختلاف مفكري المدرسة الاقتصادية، وبأخذ الاستثمار أشكالاً متعددة، من استثمارات في الآلات والمباني إلى الأسهم والسندات والأصول المعرفية.

يُعد الاستثمار من الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ويُشير عموماً إلى تخصيص الموارد المالية أو العينية اليوم من أجل تحقيق عائد مستقبلي. وقد تنوعت التعريفات المقدمّة له بحسب السياق النظري والمؤسسي:

- ✓ آدم سميث (Adam Smith) ، في كتابه ثروة الأمم (1776)، لم يستخدم مصطلح "الاستثمار" بصيغته الحديثة، لكنه أشار إلى "توظيف رأس المال في مشروعات إنتاجية تدرّ دخلاً مستقبلياً"، مميّزاً بين رأس المال المنتج وغير المنتج.¹
- ✓ جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) ، في كتابه النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، عرّف الاستثمار بأنه "شراء وسائل إنتاج جديدة، أو الزيادة في المخزون من السلع الرأسمالية"، مؤكداً أنه يتأثر أساساً بتوقعات أرباح المستقبل وليس فقط بأسعار الفائدة.²
- ✓ كارل ماركس (Karl Marx) ، نظر إلى الاستثمار باعتباره إعادة إنتاج وتوسيع لرأس المال، مشدداً على طابعه التراكمي ضمن النظام الرأسمالي، وربطه ارتباطاً عضوياً بفائض القيمة واستغلال العمل.³
- ✓ جون هيكس (John Hicks) ، أحد أعمدة المدرسة النيوكلاسيكية، عرّف الاستثمار على أنه "زيادة في المخزون الرأسمالي المادي"، وأدخله في نماذج التوازن الديناميكي العام.⁴
- ✓ جيمس توبن (James Tobin) ، في إطار نظريته "Tobin's q" ، ربط الاستثمار بنسبة القيمة السوقية للأصول الرأسمالية إلى تكلفتها الاستبدالية، معتبراً أن ارتفاع هذه النسبة يشجع على الاستثمار.⁵
- ✓ وفقاً لـ صندوق النقد الدولي (IMF) ، يُعرف الاستثمار بأنه: "النفقات التي تُنفق لاقتناء أصول رأسمالية ثابتة جديدة، أو لتحسين أصول قائمة، أو لزيادة المخزون من السلع"، ويُقسّم عادة إلى استثمار خاص وعام.⁶
- ✓ كما يُعرّف البنك الدولي (World Bank) الاستثمار بأنه: "استخدام الموارد لتكوين أصول مادية أو بشرية أو تكنولوجية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وعوائد مستقبلية"، ويقيس ذلك عبر مؤشرات مثل تكوين رأس المال الثابت الاجمالي.⁷

¹ Smith, A. (1776). The Wealth of Nations, Book II, Chapter III, pp. 330–331.

² Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, 1936. P:46.

³ Marx, K. (1867). Capital, Vol. I, Penguin Classics Edition, p. 766.

⁴ Hicks, J., Value and Capital, Oxford University Press, 1939.p:178.

⁵ Tobin, J., A General Equilibrium Approach to Monetary Theory, Journal of Money, Credit and Banking, 1969.p:14.

⁶ IMF, System of National Accounts, 2008.p:121.

⁷ World Bank, World Development Indicators, 2023.p:224.

✓ وتُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار بأنه: "النفقات على الأصول الثابتة التي تُستخدم في عمليات الإنتاج لأكثر من عام، وتشمل المباني، المعدات، برامج الحاسوب، البحث والتطوير"، وتُشير إلى أن الاستثمار يُعدّ محركاً للإنتاجية والتنافسية.¹ وعليه فإنه تتفق معظم التعريفات على أن الاستثمار يمثل تحويلاً للموارد الحالية إلى أصول مستقبلية، إلا أن الاختلاف يكمن في زاوية التحليل: فبينما ركزت التعريفات الكلاسيكية على رأس المال المادي والعلاقة مع الفائدة، أولت المدارس الحديثة أهمية أكبر للعوامل النفسية، والتوقعات، والسياق المؤسسي. أما المنظمات الدولية فتعتمد تعريفات إحصائية تهدف إلى قياس وتوجيه السياسات الاقتصادية.

كما أننا نفرق بين الادخار والاستثمار وفق ما يلي:

• الادخار: هو الجزء غير المنفق من الدخل، وهو قرار شخصي يعتمد على دخل الأفراد وميلهم للاستهلاك.

• الاستثمار: هو توجيه المدخرات نحو تكوين رأس مال منتج، وبالتالي هو توظيف للادخار.

كينز فرّق بين المفهومين قائلاً: "الادخار قرار أسري، بينما الاستثمار قرار مؤسسي"

2.2.7. خصائص وانواع الاستثمار

خصائص الاستثمار

للاستثمار خصائص تميزه عن الاستهلاك والادخار:

- ✓ طبيعة مستقبلية: حيث يتطلب التضحية الحالية لتحقيق مكاسب مستقبلية.
- ✓ اللابئقن: يتأثر بالتغيرات الاقتصادية غير المؤكدة كالتضخم، السياسات العامة، وتذبذب السوق.
- ✓ تراكمية: حيث يؤدي الاستثمار إلى تكوين رأس المال وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام.
- ✓ قابلية التنوع: يمكن توزيعه بين أصول متنوعة لتقليل المخاطر.
- ✓ ارتباطه بالمرودية والمخاطر: أي أن المستثمر يوازن بين الربح المتوقع والمخاطر المحتملة.

انواع الاستثمار

نجد كل من:

- استثمار حقيقي: في الأصول الملموسة مثل المصانع والمعدات والعقارات.
- استثمار مالي: في الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات.
- استثمار خاص: يقوم به القطاع الخاص.

¹ OECD, Measuring Capital Manual, 2009.p :23.

- استثمار عام: تنفذه الدولة في البنى التحتية والتعليم والصحة.
- استثمار مباشر: مثل فتح فروع لشركات أجنبية.
- استثمار غير مباشر: عبر شراء أدوات مالية دون تدخل في الإدارة.

3.2.7. اسباب الاستثمار ودواله

اسباب الاستثمار

- ✓ تحقيق الربح: وهو الدافع الأساسي للقطاع الخاص.
- ✓ التوسع الاقتصادي: عبر زيادة الطاقة الإنتاجية.
- ✓ مواكبة التطور التكنولوجي.
- ✓ الاستجابة للطلب المتزايد على السلع والخدمات.
- ✓ الدوافع الاجتماعية والتنموية في حالة الاستثمار الحكومي¹.

دوال الاستثمار

"دالة الاستثمار هي علاقة رياضية أو بيانية تُحدّد مقدار الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به القطاع الخاص أو العام في فترة معينة، كدالة في متغيرات مثل سعر الفائدة والدخل وتوقعات العائد".

الصيغة المبسطة لدالة الاستثمار (التحليل الكينزي)

في الاقتصاد الكينزي، يُفترض أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة والتوقعات:

$$I = I_0 - b \cdot r$$

حيث:

شرح الدالة:

- الاستثمار المستقل I_0 : يمثل ذلك الجزء من الاستثمار الذي لا يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة، كاستثمارات الحكومة أو المشاريع الضرورية.
- المعامل b : يعبر عن مدى تأثر الاستثمار بالتغيرات في سعر الفائدة.
- سعر الفائدة r : كلما زاد، انخفض الاستثمار (علاقة عكسية)، لأنه يزيد تكلفة التمويل.

مثال تطبيقي:

إذا كانت دالة الاستثمار على الشكل:

$$I = 100 - 5r$$

¹ Mishkin, Economics of Money, Banking and Financial Markets, 2007, p. 245.

فإنه عند سعر فائدة: $r=6\%$

$$I=100-5 \cdot 6=70$$

أي أن حجم الاستثمار هو 70 وحدة نقدية.

أما في نموذج Tobin's q:

التعريف العام للنموذج

نموذج Tobin's q هو نموذج اقتصادي طوره الاقتصادي جيمس توبن (James Tobin) في

ستينيات القرن العشرين، بهدف تفسير سلوك الاستثمار في الشركات، بالربط بين القيمة السوقية لأصول

الشركة وتكلفة إحلال هذه الأصول.

يركز النموذج على السؤال التالي:

"هل من المجدي اقتصادياً أن تقوم الشركة بالاستثمار الآن؟"

تعريف q حسب توبن

$$q = \frac{\text{تكالفة إحلال رأس المال (الاستبدال)}}{\text{القيمة السوقية لرأس المال القائم}} =$$

أو:

$$q = \text{Market Value of Firm} \backslash \text{Replacement Cost of Capital}$$

- إذا كان $q > 1$ فإن القيمة السوقية لرأس المال أكبر من تكلفته، ما يحفز الاستثمار.
- إذا كان $q < 1$ فإن الاستثمار غير مجدٍ لأن القيمة السوقية أقل من تكلفة الاستثمار الجديد.

الفكرة الاقتصادية وراء النموذج

- عندما ترتفع القيمة السوقية لأصول الشركة (مثل الأسهم)، تكون حوافز الشركات مرتفعة لإصدار أسهم جديدة واستخدام العوائد في شراء معدات وأصول إنتاجية جديدة.
- يمثل q مؤشراً على الربحية المتوقعة للاستثمار: إذا كان المستثمرون يتوقعون أرباحاً عالية، ترتفع أسعار الأسهم، ما يجعل q أكبر من 1¹.

النموذج في شكل دالة استثمار

يمكن التعبير عن الاستثمار كدالة في q:

$$I=I(q),$$

¹ A General Equilibrium Approach to Monetary Theory, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 1(1), pp. 15-29.

$$\frac{dI}{dq} > 0$$

أي أن الاستثمار يتزايد كلما ارتفعت قيمة q . في بعض النماذج المبسطة:

$$I = a + b(q-1)$$

• A : الاستثمار المستقل (الثابت)

• B : الحساسية للاستثمار تجاه التغير في q .

مزايا النموذج

- ✓ يربط بين الأسواق المالية والاستثمار الحقيقي.
- ✓ يُعتبر أكثر واقعية من النماذج الكينزية التقليدية.
- ✓ يدمج التوقعات المستقبلية في تحليل سلوك الاستثمار.

الانتقادات الموجهة للنموذج

- صعوبة قياس تكلفة الإحلال بدقة.
- يفترض وجود كفاءة كاملة في الأسواق المالية.
- يتجاهل في صيغته البسيطة تأثيرات السياسة النقدية والقيود التمويلية.

4.2.7. نظريات الاستثمار

أولاً: النظرية الكلاسيكية للاستثمار

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الاستثمار هو وظيفة مباشرة لسعر الفائدة، إذ يقوم المستثمرون بالمقارنة بين العائد المتوقع من المشروع الاستثماري وبين تكلفة رأس المال التي تمثلها أسعار الفائدة. فكلما انخفض سعر الفائدة، انخفضت تكلفة الاقتراض أو التمويل، ما يزيد من عدد المشاريع التي تصبح مربحة، ومن ثم يزداد الاستثمار. وبالعكس، يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليص الاستثمار. وفق هذا المنظور، يكون الاستثمار قراراً عقلانياً محضاً، ويُفترض أن السوق يعمل بكفاءة دون تدخل الدولة.

لكن هذه النظرية تعرضت للانتقاد خلال فترات الركود، مثل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث لم يؤدّ انخفاض أسعار الفائدة إلى انتعاش الاستثمار، مما بيّن محدودية تفسير هذه النظرية للواقع.

ثانياً: النظرية الكينزية للاستثمار

طور جون مينارد كينز (1936) نظرية بديلة ترى أن الاستثمار لا يعتمد فقط على سعر الفائدة، بل على ما أسماه "الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital – MEC)" وهي

العائد المتوقع من المشروع الاستثماري مقارنة بتكلفة تمويله. يرى كينز أن التوقعات المستقبلية تلعب دوراً حاسماً في قرار الاستثمار، ولذلك فإن حالات عدم اليقين يمكن أن تقود إلى انكماش استثماري حاد، حتى في حال انخفاض سعر الفائدة. يفسر كينز أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار ليست مستقرة دائماً، حيث قد يرفض المستثمرون الاستثمار حتى بأسعار فائدة منخفضة إذا كانت توقعاتهم حول المستقبل سلبية. وهكذا أدخل كينز بعداً نفسياً وسلوكياً مهماً في تفسير الاستثمار، مؤكداً على دور السياسات الحكومية في تخفيفه عبر الإنفاق العام والمحفزات¹.

ثالثاً: نظرية تسريع الاستثمار (The Accelerator Theory)

ترتكز نظرية التسارع على فكرة أن الاستثمار مرتبط بمعدل التغير في الناتج أو الطلب، وليس بمستواه فقط. أي أن الشركات تزيد استثماراتها عندما تتوقع زيادة في الطلب على منتجاتها، لتوسيع الطاقة الإنتاجية.

يُعبر عن هذه العلاقة بصيغة رياضية بسيطة:

$$I_t = \alpha \cdot (Y_t - Y_{t-1})$$

حيث I_t هو الاستثمار، و Y_t هو الناتج في الفترة الحالية، و α هو معامل التسارع. تفترض هذه النظرية أن رأس المال المطلوب يتناسب مع مستوى الإنتاج. وبالتالي فإن أي تغير في الإنتاج يخلق فجوة يجب ملؤها بالاستثمار.

ورغم بساطتها، فإنها لا تفسر لماذا قد لا تستجيب الشركات لتغيرات الناتج دائماً، خاصة إذا واجهت قيوداً تمويلية أو كانت تعاني من طاقة إنتاجية فائضة².

رابعاً: نظرية Tobin's q

نظرية q لتوبين، كما سبق شرحها، ترى أن قرار الاستثمار يتوقف على نسبة بين القيمة السوقية لرأس المال القائم وتكلفة إحلاله. عندما تكون هذه النسبة أكبر من 1، فإن الشركات تحفز على الاستثمار لأن السوق يقدر أصولها بأكثر مما تكلفته، ما يعني أن الاستثمار سيجلب أرباحاً أعلى من تكلفته. أهمية هذه النظرية أنها تربط بين الأسواق المالية والقرارات الاستثمارية الحقيقية، وتبرز كيف يمكن لارتفاع

¹ Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan.

² Samuelson, P. A. (1939). Interactions between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration, Review of Economics and Statistics.

أسعار الأسهم أن يحفز على التوسع الاستثماري، حتى في غياب تغيرات في أسعار الفائدة. لكنها تفترض وجود أسواق مالية كفؤة وتواجه صعوبات تطبيقية في قياس q بدقة¹.

خامساً: النظرية النيوكلاسيكية في الاستثمار (Jorgenson Model)

طور Dale Jorgenson (1963) نموذجاً يعتمد على تعظيم أرباح الشركة ضمن قيود تكنولوجية وتمويلية. ترى هذه النظرية أن الاستثمار يتم عندما تكون القيمة الحدية للمخرجات الناتجة عن وحدة إضافية من رأس المال أكبر من تكلفتها الحدية.

ويعتمد الاستثمار هنا على:

- سعر الفائدة الحقيقي.
- معدل الاستهلاك الرأسمالي.
- أسعار السلع الرأسمالية.
- التكنولوجيا.

تركز النظرية النيوكلاسيكية على التوازن الديناميكي، وتقدم إطاراً رياضياً متطوراً لتحليل الاستثمار، لكنها تظل معقدة وغير قادرة دائماً على تفسير سلوك الشركات في واقع يتسم بعدم اليقين والأسواق غير الكاملة².

سادساً: نظرية التمويل الداخلي (Pecking Order Theory)

تعد هذه النظرية امتداداً للتحليل السلوكي، وترتكز على تفضيل الشركات لتمويل استثماراتها من الأرباح المحتجزة أولاً، ثم الدين، وأخيراً الإصدار الجديد للأسهم.

يعود ذلك إلى مشكلات عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين الخارجيين، مما يجعل إصدار الأسهم مكلفاً من حيث السمعة والثقة.

ومن هنا فإن حجم الاستثمار يتأثر بدرجة توفر التمويل الداخلي وليس فقط بالعوامل الكلية كالطلب أو أسعار الفائدة³.

¹ Tobin, J. (1969). A General Equilibrium Approach to Monetary Theory, Journal of Money, Credit and Banking.

² Jorgenson, D. W. (1963). Capital Theory and Investment Behavior, American Economic Review.

³ Myers, S. C., & Majluf, N. S. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have, Journal of Financial Economics.

يتضح من تنوع النظريات أن الاستثمار ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل المالية، والنفسية، والتكنولوجية، والمؤسسية. فبينما تؤكد النظريات التقليدية على أسعار الفائدة والتكاليف، تُبرز النظريات الحديثة أهمية التوقعات، والتقلبات السوقية، وقيود التمويل. وعليه، فإن السياسات الاقتصادية الفعالة تحتاج إلى فهم متكامل لهذه النظريات، لتوجيه الاستثمار نحو تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية.

5.2.7. اسس الاستثمار ومميزاته

اسس الاستثمار الفعال

- ✓ تحليل الجدوى الاقتصادية.
- ✓ التنوع وتقليل المخاطر.
- ✓ مراقبة السياسات النقدية والمالية.
- ✓ معرفة البيئة القانونية والضريبية.
- ✓ اختيار القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

مميزات الاستثمار

- يدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- يولّد فرص عمل.
- يسهم في إدخال التكنولوجيا.
- يزيد من التنافسية الاقتصادية.
- يدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

6.2.7. النماذج العالمية للاستثمار

➤ نموذج سنغافورة: استثمار استراتيجي في التعليم والتكنولوجيا، بدعم صناديق سيادية قوية.
 ➤ نموذج الصين: استثمار واسع في البنية التحتية والتصنيع، مع تحكم حكومي في القطاعات الحساسة.

➤ نموذج الولايات المتحدة: بيئة قانونية قوية تحفّز على الاستثمار الخاص، وأسواق مالية متطورة.

➤ نموذج رواندا: جذب استثمارات أجنبية عبر إصلاحات إدارية و ضمانات قانونية.

✚ نموذج ماليزيا: مزيج بين الاستثمار الأجنبي والتوجيه الاستراتيجي الحكومي نحو القطاعات الحيوية¹.

7.2.7. تحديات الاستثمار

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- البيروقراطية وضعف الحكم الرشيد.
- ضعف البنية التحتية.
- تقلبات العملة والتضخم.
- نقص التمويل والائتمان.
- القيود على الاستثمار الأجنبي.
- غياب الشفافية.

8. الأعران الاقتصادية

يُعد محور الأعران الاقتصادي من المحاور التأسيسية في علم الاقتصاد، إذ يُتيح فهماً دقيقاً للأطراف التي تُحرّك الحياة الاقتصادية وتسهم في تشكيل الظواهر الاقتصادية الكلية والجزئية. فالنشاط الاقتصادي لا يُمارَس في فراغ، بل يتم من خلال مجموعة من الفاعلين يُطلق عليهم اسم "الأعران الاقتصاديون" أو "الوحدات الاقتصادية"، ولكل عون منها وظيفة محددة ضمن الدورة الاقتصادية العامة، ما يجعل دراستهم ضرورية لفهم كيفية عمل النظام الاقتصادي وتفاعله الداخلي.

يقوم هذا المحور بتصنيف الأعران الاقتصاديين إلى فئات رئيسية، من أبرزها:

- الأسرة (العون الاستهلاكي): تمثل الوحدة الأساسية في المجتمع، وتلعب دوراً رئيسياً في الاستهلاك وتوفير عنصر العمل.
- المؤسسة (العون الإنتاجي): تقوم بإنتاج السلع والخدمات وتوظيف عوامل الإنتاج المختلفة.
- الدولة: تتدخل لتنظيم النشاط الاقتصادي، وتفرض القوانين والسياسات المالية والنقدية، وتوفير الخدمات العامة.
- البنوك والمؤسسات المالية: تسهّل عمليات التمويل، والادخار، والاستثمار، وتلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

¹ World Bank, Doing Business Report, 2020

- العالم الخارجي: يُمثل جميع المعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال التبادل التجاري، وحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية.
- تتبع أهمية دراسة الأعوان الاقتصاديين من كونهم يشكلون عناصر الدورة الاقتصادية التي تربط بين الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار. كما أن تفاعل هؤلاء الأعوان داخل الأسواق يُحدد الأسعار، الأجور، معدلات التوظيف، والنمو الاقتصادي العام.
- يتناول هذا المحور كذلك العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد، كما يعرض النماذج النظرية لتصوير الدورة الاقتصادية (مثل نموذج الدائرة الاقتصادية البسيطة والمعقدة)، ويشرح كيف تنتقل السلع، الأموال، والخدمات بين الأعوان المختلفين.
- إن فهم طبيعة ووظائف الأعوان الاقتصاديين يُعتبر خطوة جوهرية لفهم أكثر عمقاً لبنية الاقتصاد، ويمكن الطالب من تحليل التوازنات الاقتصادية وتفسير السياسات الاقتصادية المتبعة على المستويين المحلي والدولي.

1.8. تعريفات الأعوان الاقتصاديين بحسب الأنظمة والمفكرين:

- في النظام الرأسمالي: يُنظر إلى الأعوان الاقتصاديين على أنهم الأفراد أو المؤسسات التي تملك وسائل الإنتاج، مثل أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى (ماركس، 1867).
 - في النظرية الكلاسيكية: يُعرف العامل الاقتصادي بأنه الموارد التي تدخل في الإنتاج، مثل العمل ورأس المال (آدم سميث، 1776)
 - في الاقتصاد الكينزي: يُعتبر الأعوان الاقتصاديون هم الأفراد والشركات والحكومة التي تؤثر على الطلب الكلي (كينز، 1936)
 - وفقاً للنظام الاشتراكي: فإن الأعوان الاقتصاديين هم الشعب أو الدولة التي تملك وسائل الإنتاج وتديرها لتحقيق العدالة الاجتماعية (لينين، 1917)
- التعريف المستنتج:

يمكن تعريف الأعوان الاقتصاديين بأنهم الفاعلون أو الموارد التي تشارك في العملية الاقتصادية، سواء من حيث الملكية، أو الإنتاج، أو الطلب، أو التنظيم، ويشملون أفراداً ومؤسسات تؤثر في توزيع الموارد واستخدامها.

2.8. أنواع وتصنيفات الأعوان الاقتصاديين:

- حسب نوع العامل:

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- العمل (القوى العاملة)
- رأس المال (الأموال، الآلات، والمعدات)
- الأرض (الموارد الطبيعية)
- ريادة الأعمال (المخاطرة والتنظيم)
- حسب جهة الملكية:
 - الأفراد.
 - الشركات والمؤسسات.
 - الدولة.
- حسب الوظيفة الاقتصادية:
 - منتجون.
 - مستهلكون.
 - موزعون.

3.8. تطور ظهور الأعوان الاقتصاديين ومميزاتهم

يُعتبر مفهوم الأعوان الاقتصاديين من المفاهيم الأساسية في تطور الفكر الاقتصادي، حيث مر بمراحل متعددة عبر العصور تبعاً لتطور المجتمعات والأنظمة الاقتصادية.

في العصور القديمة، كانت الموارد الاقتصادية محدودة ومتركة أساساً في الأرض والعمل، إذ اعتبر القدماء مثل أرسطو وأفلاطون أن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة، وأن العملة هي وسيلة لإنتاج السلع. لم يكن هناك تفصيل واضح لمفهوم الأعوان الاقتصاديين كتصنيفات مستقلة، وإنما كان التركيز على الملكية المباشرة للأراضي واليد العاملة.

مع بداية العصر الحديث وظهر النظام الرأسمالي، بدأ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يتبلور، حيث قام آدم سميث (1776) بتحديد الأعوان الاقتصادية الأساسية على أنها: الأرض، العمل، ورأس المال، مع التأكيد على دور "يد السوق" في تنظيم العلاقة بين هذه الأعوان. في كتابه *ثروة الأمم* (ص. 50-65)، أكد سميث على أهمية تقسيم العمل وتأثير رأس المال على الإنتاج.

بعد ذلك، أضاف كارل ماركس (1867) في *رأس المال* (ص. 115-140) تحليلاً عميقاً للأعوان الاقتصاديين وخاصة رأس المال كعامل استغلالي يؤدي إلى تناقضات داخل النظام الرأسمالي. كما

أشار إلى أن العمالة تعد فاعلاً اقتصادياً محورياً في إنتاج القيمة، وناقش فكرة صراع الأعوان الاقتصاديين في المجتمع.

في القرن العشرين، ومع ظهور الاقتصاد الكينزي، توسع مفهوم الأعوان الاقتصاديين ليشمل دور الحكومة والمستهلكين، بالإضافة إلى الإنتاج، حيث ركز جون كينز في النظرية العامة (1936)، ص. 210-230) على أهمية الطلب الكلي ودور الأعوان الاقتصاديين في تحفيز النمو الاقتصادي والاستقرار. أما في الأنظمة الاشتراكية والشيوعية، فقد تم إعادة تعريف الأعوان الاقتصاديين على أنهم ملكية عامة أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، مع دور مركزي للسلطة في تنظيم الاقتصاد، كما بين لينين (1917، ص. 90-110) في مؤلفاته السياسية والاقتصادية.

باختصار، تطور ظهور الأعوان الاقتصاديين كان مرتبطاً بتغيرات في الفكر الاقتصادي، من التركيز على الأرض والعمل في المجتمعات الزراعية، إلى إضافة رأس المال والريادة في النظام الصناعي، ثم توسع المفهوم ليشمل دور المؤسسات الحكومية والأسواق في الاقتصاد الحديث.

مميزات الأعوان الاقتصاديين

تتميز الأعوان الاقتصاديون بمجموعة من الخصائص التي تميز دورهم في العملية الاقتصادية، وتؤثر على الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك داخل المجتمع. يمكن تلخيص أهم مميزات الأعوان الاقتصاديين كما يلي:

✓ التكامل والتفاعل:

✓ جميع الأعوان الاقتصاديين (العمل، الأرض، رأس المال، وريادة الأعمال) يعملون بشكل متكامل ومتربط لتحقيق الإنتاج. فلا يمكن لأي عامل أن يؤدي دوره بشكل منفرد دون الاعتماد على الآخرين، مما يخلق شبكة من التفاعلات الاقتصادية (سميث، 1965، ص. 55)

✓ الندرة:

تعتبر الأعوان الاقتصادية محدودة ومتاحة بكمية غير كافية لتلبية جميع الحاجات، مما يجعلها موضوعاً للبحث عن الاستخدام الأمثل وتوزيع الموارد بطريقة فعالة (ماركس، 1977، ص. 120)

✓ الاختلاف في الطبيعة والدور:

لكل عامل اقتصادي طبيعة خاصة ووظيفة مميزة؛ فالأرض مورد طبيعي ثابت، والعمل يمثل الجهد البشري، ورأس المال يعبر عن الموارد المالية والتجهيزات، وريادة الأعمال هي القدرة على التنظيم والمخاطرة (كينز، 1980، ص. 215)

✓ التغيير والتطور:

تغيير الأعراف الاقتصادية مع تطور المجتمع، فمثلاً يمكن أن تتطور التكنولوجيا لتصبح جزءاً من رأس المال، أو تتغير طبيعة العمل مع التقدم الصناعي (هايك، 1990، ص. 95)

✓ المساهمة في تحقيق الإنتاج:

تعتبر الأعراف الاقتصادية أساس كل عملية إنتاج، ولا يمكن تحقيق الناتج الاقتصادي دون توافر هذه الأعراف وتنسيقها بشكل فعال (شحاتة، 2003، ص. 80)

✓ القدرة على التبادل:

يمكن تحويل بعض الأعراف الاقتصادية إلى أصول قابلة للتبادل في الأسواق، مثل بيع الأراضي أو المعدات، مما يعزز من مرونة الاقتصاد (ماركس، 1977، ص. 130)

4.8. أهمية واهداف الأعراف الاقتصادية والانتقادات الموجهة لهم:

1.4.8. أهمية الأعراف الاقتصادية:

تكمن أهمية الأعراف الاقتصادية في كونهم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي عملية إنتاجية.

- يحددون توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع.
- يؤثرون في النمو الاقتصادي والتنمية.
- يعملون كعوامل تحفيزية في سوق العمل والمنتجات.

2.4.8. أهداف الأعراف الاقتصادية:

- تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والكفاءة.
- تحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروة.
- ضمان استقرار السوق والاقتصاد.
- تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية

3.4.8. الانتقادات الموجهة للأعراف الاقتصادية:

- في الرأسمالية، يُنتقد تركيز الملكية بيد قلة مما يسبب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي (ماركس).
- في النظام الاشتراكي، يواجه مفهوم الملكية العامة انتقادات بسبب قلة الحافز والابتكار (هايك).
- يُنتقد إهمال دور بعض الأعراف مثل الريادة وأثرها في بعض الأنظمة.
- عدم تحقيق العدالة في التوزيع وتركز الثروة يسبب مشكلات اجتماعية.

أمثلة تطبيقية مع الحل:

مثال 1:

إذا كان في اقتصاد ما، تمثل القوى العاملة 60% من مجموع الأعوان الاقتصاديين، ورأس المال يمثل 30%، والأرض 10%، فما هو ترتيب أهمية الأعوان وفق هذه النسب؟

الحل:

الأولوية تعطى للعمل (60%)، ثم رأس المال (30%)، ثم الأرض (10%). يعكس هذا التركيب أهمية اليد العاملة في هذا الاقتصاد.

مثال 2:

في نظام رأسمالي، إذا قام المستثمر برفع نسبة رأس المال من 40% إلى 55%، كيف يؤثر ذلك على توزيع الأعوان الاقتصاديين؟

الحل:

يزيد دور رأس المال ويقل دور عوامل أخرى مثل العمل، مما قد يغير في توزيع الدخل والأرباح بين الأعوان.

9. المؤسسات الاقتصادية

تعد المؤسسات الاقتصادية حجر الأساس في بنية النشاط الاقتصادي الحديث، إذ تلعب دوراً محورياً في تنظيم العلاقات الاقتصادية وتوجيه الموارد نحو الإنتاج وتلبية الحاجات العامة والخاصة. فسواء تعلّق الأمر بإنشاء المشاريع، أو تنظيم عمليات البيع والشراء، أو التوسط في التبادلات المالية، نجد أن المؤسسات بمختلف أنواعها تقف خلف هذه الأنشطة باعتبارها كيانات قانونية وتنظيمية تُمثّل الأعوان الاقتصاديين على أرض الواقع.

يمثل محور "المؤسسات الاقتصادية" فرصة للطالب لفهم الأدوار المتنوعة التي تؤديها هذه المؤسسات، وكيفية تنظيمها وتشغيلها، وما لها من تأثير في النشاط الاقتصادي الكلي والجزئي. وتشمل هذه المؤسسات:

- المؤسسات الإنتاجية (الصناعية، الزراعية، الخدمية) (التي تُعنى بإنتاج السلع والخدمات).
- المؤسسات المالية (كالبانوك وشركات التأمين) (التي تُوفّر التمويل وتيسّر المبادلات).
- المؤسسات العمومية (الدولة والمؤسسات التابعة لها) (التي تُساهم في التخطيط الاقتصادي وتوفير البنية التحتية وتنظيم الأسواق).

يُركّز هذا المحور على التعريف بالمؤسسة الاقتصادية من حيث:

- الطبيعة القانونية والتنظيمية،
- أنواعها حسب النشاط أو الملكية (عامة، خاصة، مختلطة)،
- وظائفها الاقتصادية والاجتماعية،
- دورها في الإنتاج والتشغيل والتوزيع،
- علاقتها بالأعوان الاقتصاديين الآخرين والدولة.

كما يُسلط الضوء على تطوّر مفهوم المؤسسة الاقتصادية من الشكل التقليدي (كمحل عمل بسيط أو ورشة عائلية) إلى الشكل الحديث المُعَدّ الذي يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الرقمية، ومؤسسات التمويل الدولية. كما يُبرز المحور التحديات التي تواجه المؤسسات في البيئة المعاصرة مثل العولمة، المنافسة، التغيرات التكنولوجية، والمسؤولية الاجتماعية.

إن فهم طبيعة المؤسسات الاقتصادية وآليات اشتغالها يُمثل عنصراً أساسياً في بناء الرؤية الاقتصادية للطلاب، كما يفتح له الباب أمام دراسة تخصصات أكثر دقة مستقبلاً مثل تسيير المؤسسات، المالية، المحاسبة، واقتصاد الأعمال.

1.9. التعاريف المختلفة للمؤسسات الاقتصادية حسب الأنظمة الاقتصادية والمفكرين

- في النظام الرأسمالي: تُعرف المؤسسات الاقتصادية بأنها "وحدات إنتاج أو استهلاك تسعى لتحقيق الربح من خلال تنظيم الموارد النادرة في الأسواق الحرة" (آدم سميث، ثروة الأمم، دار المعارف، 1965، ص. 88)
 - في النظام الاشتراكي: تُعرّف بأنها "أدوات مملوكة للدولة تُدار لتلبية الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وليس لتحقيق الربح" (كارل ماركس، رأس المال، دار الفكر، 1977، ص. 179)
 - في النظام المختلط: تُعرّف بأنها "كيانات قانونية تتوزع بين القطاعين العام والخاص، تسعى للتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" (جون كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، دار الشروق، 1980، ص. 244)
- ثانياً: التعريف الشامل والمستنتج

المؤسسة الاقتصادية هي وحدة تنظيمية تجمع بين عوامل الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات لتحقيق أهداف اقتصادية كتحقيق الربح أو تلبية الحاجات العامة، وتختلف طبيعتها حسب النظام الاقتصادي.

2.9. الأنواع والتصنيفات

• حسب الملكية:

- مؤسسات عامة (حكومية)
- مؤسسات خاصة
- مؤسسات مختلطة

• حسب النشاط:

- إنتاجية (زراعية، صناعية)
- خدمية (صحية، تعليمية)
- مالية (بنوك، شركات تأمين)

• حسب الحجم:

- صغيرة
- متوسطة
- كبيرة

3.9. المميزات والاسس للمؤسسات الاقتصادية

1.3.9. المميزات

- ✓ تنظيم رسمي وهيكل إداري.
- ✓ القدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية.
- ✓ وجود أهداف محددة واستراتيجية عمل.
- ✓ الاستمرارية القانونية.
- ✓ تخصص واضح في الإنتاج أو الخدمات.

2.3.9. الاسس المؤسسات الاقتصادية

تُعد المؤسسات الاقتصادية جزءاً أساسياً من البنية التحتية لأي اقتصاد، حيث تقوم بدورٍ جوهري في تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة. وتُبنى المؤسسات الاقتصادية على مجموعة من الأسس التي تُحدد طبيعتها ووظيفتها في المجتمع. من أهم هذه الأسس:

الأساس القانوني والتنظيمي:

تقوم المؤسسات الاقتصادية على إطار قانوني ينظم أنشطتها ويضمن حقوقها وواجباتها. يشمل هذا الإطار القوانين التجارية، وقوانين الشركات، وقوانين العمل، وغيرها من التشريعات التي تنظم العلاقة بينها وبين الدولة، وبينها وبين الأفراد والمؤسسات الأخرى. ومن دون وجود بيئة قانونية مستقرة وواضحة، لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تنمو أو تستقطب رؤوس الأموال. يؤكد "د. سامي السيد" على أن "الأساس القانوني للمؤسسات الاقتصادية لا يقتصر على تشريع تأسيسها فقط، بل يشمل أيضاً البيئة التنظيمية التي تؤثر على أدائها واستمراريتها"¹

الأساس الاقتصادي والمالي:

تعتمد المؤسسات الاقتصادية على الموارد الاقتصادية لتحقيق أهدافها، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية. وتشمل الأسس المالية قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وإدارة رأس المال، والتمويل والاستثمار. ترتبط هذه الأسس ارتباطاً وثيقاً بفعالية الإدارة المالية. ويُشير "أ.د. محمد الألفي" إلى أن "القدرة على التكيف المالي والاستثمار الذكي تعد من ركائز المؤسسات القوية، فهي تعزز القدرة على مواجهة الأزمات وضمان الاستدامة الاقتصادية"²

الأساس الإداري والتنظيمي:

الإدارة الناجحة هي ركيزة أساسية في عمل المؤسسات الاقتصادية، وتشمل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة. كما يتطلب نجاح المؤسسة وجود هيكل تنظيمي واضح وتوزيع فعال للمهام والمسؤوليات. ووفقاً لما ذكره "د. حسام الخولي"، فإن "كفاءة النظام الإداري تُمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق أهدافها، لا سيما في بيئات تتسم بالتغيرات السريعة والمنافسة الحادة"³

الأساس الاجتماعي والأخلاقي:

¹ السيد، سامي. (2017). الاقتصاد المؤسساتي: النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي. ص. 45.

² الألفي، محمد. (2019). الإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص. 122.

³ الخولي، حسام. (2020). (مبادئ الإدارة الحديثة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص. 88.

لا يمكن فصل المؤسسات الاقتصادية عن المجتمع الذي تعمل فيه. فهي تتأثر بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة، كما تؤثر في تلك القيم من خلال ممارساتها وأنشطتها. لذلك، من الضروري أن تلتزم المؤسسات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل. ويؤكد الباحث "د. عبد الرحمن الطحاوي" أن "دمج القيم الأخلاقية في الممارسات الاقتصادية لا يُعد ترفاً، بل هو ضرورة لضمان التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية"¹

الأساس التكنولوجي والمعرفي:

أصبحت التكنولوجيا من أهم عوامل نجاح المؤسسات الاقتصادية، لا سيما في ظل التغيرات السريعة في أسواق العمل العالمية. فالمؤسسات التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة تكون أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع التحولات الرقمية. يشير "د. نبيل شوقي" إلى أن "مؤسسات اليوم لا تستطيع الاستمرار ما لم تبني بنيتها على أسس معرفية وتكنولوجية حديثة، فالتحول الرقمي أصبح ضرورة وليس خياراً"²

4.9. الأهمية والاهداف للمؤسسة الاقتصادية

1.4.9 الأهمية:

- توفير فرص العمل.
- دفع عجلة التنمية.
- تحسين توزيع الدخل.
- تعزيز الإنتاج الوطني.
- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

2.4.9 الاهداف:

- تحقيق الربح (للمؤسسات الخاصة)
- تلبية الحاجات العامة (للمؤسسات العامة)
- الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- الابتكار والتطوير التكنولوجي.

أمثلة تطبيقية مع الحل

¹ الطحاوي، عبد الرحمن. (2021). (الاقتصاد والأخلاق: مدخل للمسؤولية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 66

² شوقي، نبيل. (2022). (التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية. دبي: دار العلوم الاقتصادية. ص. 150.

مثال: أنشأت مؤسسة صناعية برأسمال ابتدائي قدره 1,000,000 د.ج. في نهاية السنة المالية، حققت أرباحاً صافية قدرها 200,000 د.ج.
المطلوب: حساب معدل العائد على الاستثمار (ROI).
الحل:

$$= \%20 = 100 \times 200,000 / 1,000,000$$

5.9. الانتقادات حسب الأنظمة الاقتصادية

- في النظام الرأسمالي: تُنتقد المؤسسات على تركيزها على الربح على حساب القيم الاجتماعية، وزيادة الفوارق الطبقيّة¹
- في النظام الاشتراكي: تُنتقد المؤسسات على البيروقراطية، ضعف الكفاءة، وغياب روح المنافسة²
- في النظام المختلط: تُنتقد على تضارب المصالح بين القطاع العام والخاص، وتعدد الأهداف الذي يعرقل الأداء.

10. السوق وتصنيفاته

يُعد السوق أحد المفاهيم الحورية في علم الاقتصاد، إذ يُمثل الإطار الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب لتحديد أسعار السلع والخدمات وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل. والسوق، من المنظور الاقتصادي، لا يُقتصر على مكان مادي محدد، بل هو كل آلية أو وسيلة تُتيح تبادل المنتجات بين البائعين والمشتريين، سواء كانت تقليدية أو رقمية، محلية أو دولية. ومن هنا تبرز أهمية محور السوق وتصنيفاته في فهم كيفية اشتغال النظام الاقتصادي وتنظيم العلاقات التجارية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

يتناول هذا المحور تعريف السوق من مختلف الزوايا، ويُبرز وظيفته الأساسية في:

- تنظيم عمليات التبادل،
- تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب،
- تحفيز الإنتاج وتوجيهه نحو حاجات المستهلكين،
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة.

كما يستعرض المحور تصنيفات السوق انطلاقاً من معايير متعددة، منها:

✓ حسب طبيعة السلعة المتداولة:

¹ نعوم تشومسكي، الرأسمالية والبقاء، المركز القومي للترجمة، 2007، ص. 131

² فريديريك. هايك، الطريق إلى العبودية، دار المعرفة، 1980، ص. 90.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- سوق السلع والخدمات،
 - سوق عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض)
 - ✓ حسب عدد البائعين والمشتريين ومدى حرية المنافسة:
 - سوق المنافسة الكاملة،
 - سوق المنافسة الاحتكارية،
 - سوق الاحتكار التام،
 - سوق احتكار القلة.
 - ✓ حسب الامتداد الجغرافي:
 - سوق محلية،
 - سوق وطنية،
 - سوق دولية (خاصة في ظل العولمة والتجارة الحرة)
 - ✓ حسب الشكل والتنظيم:
 - أسواق تقليدية (فيزيائية)
 - أسواق حديثة ورقمية (مثل التجارة الإلكترونية، الأسواق المالية)
- يُبين هذا المحور أيضاً الوظائف الاقتصادية للسوق مثل توزيع الموارد، خلق الحوافز، تشجيع الابتكار، وضبط الفائض والعجز. كما يناقش التدخلات الممكنة للدولة في السوق لضبط الأسعار أو كبح الاحتكار أو حماية المستهلك.
- فهم السوق وتصنيفاته يُعدّ مفتاحاً أساسياً لتحليل الظواهر الاقتصادية مثل التضخم، الكساد، الندرة، وعدم التوازن بين العرض والطلب. كما يُمهّد هذا المحور الطريق لفهم أعمق لسياسات التسعير، سلوك المنتجين والمستهلكين، ودور الدولة في تنظيم الاقتصاد.
- 1.10. تعريف السوق
- في علم الاقتصاد، يُعرّف السوق بأنه "الآلية التي يتم من خلالها التقاء قوى العرض والطلب لتحديد أسعار السلع والخدمات وتبادلها بين المشتريين والبائعين". وقد تطور هذا المفهوم من الفكرة المادية للسوق، كمكان يتم فيه التبادل، إلى المفهوم المجرد الذي يشير إلى أي وسيلة أو نظام يتم فيه التبادل الاقتصادي. يقول بول سامويلسون في كتابه *الاقتصاد* أن "السوق ليس مكاناً بالضرورة، بل هو أي ترتيب يسمح للبائعين والمشتريين بالتفاعل". (Samuelson & Nordhaus, 2010, p. 38)

التعريف الكلاسيكي (آدم سميث)

يرى آدم سميث، رائد المدرسة الكلاسيكية، أن السوق هو "الآلية التي تنسق بين البائعين والمشتريين عبر نظام الأسعار، حيث يتحقق التوازن بين العرض والطلب بشكل تلقائي من خلال يد خفية"¹ تعريف المدرسة النيوكلاسيكية (مارشال)

يُعرف ألفرد مارشال السوق بأنه "مكان افتراضي يتم فيه التقاء قوى العرض والطلب، لتحديد سعر التوازن وكمية التبادل"².

تعريف المدرسة الكينزية (جون ماينارد كينز)

يرى كينز أن السوق لا يمكن أن يعمل بكفاءة تامة في كل الأوقات بسبب اختلالات الطلب الكلي، وبالتالي فهو يحتاج إلى تدخل الدولة. السوق بالنسبة له ليس كفوًا دائمًا³.

تعريف السوق في الاقتصاد المؤسسي (دوغلاس نورث)

يرى نورث أن "السوق هو مؤسسة تنشأ في ظل إطار قانوني واجتماعي، يُنظم التبادل ويقلل تكاليف المعاملات، وليس فقط آلية سعرية"⁴.

التعريف الحديث للسوق (جريجوري مانكيو)

يُعرف مانكيو السوق بأنه "مجموعة من الترتيبات التي من خلالها يلتقي المشترون والبائعون لتبادل سلعة أو خدمة معينة، سواء ماديًا أو إلكترونيًا"⁵.

التعريف المستنتج: السوق في علم الاقتصاد هو آلية أو إطار تنظيمي يتم فيه التقاء العرض والطلب لتبادل السلع والخدمات وتحديد الأسعار، وقد يكون السوق ماديًا أو غير مادي، ويعكس تفاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا ضمن بيئة قانونية وتنظيمية معينة". هذا التعريف يُراعي البُعدين: النظري الكلاسيكي الحديث والسياق الاجتماعي والتنظيمي المعاصر.

2.10 خصائص السوق

✓ التفاعل بين العرض والطلب: هو المبدأ المركزي لعمل السوق.

¹ سميث، آدم. (2005). (ثروة الأمم) ترجمة عبد الله شقرون. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص. 112.

² مارشال، ألفرد. (2012). (مبادئ الاقتصاد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات. ص. 198.

³ كينز، جون. (2010). (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود. ترجمة: فؤاد الشكعة، بيروت: مكتبة مدبولي. ص. 89.

⁴ North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press. p. 27.

⁵ Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning. p. 65.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- ✓ وجود سعر توازني: يتحدد عند تقاطع العرض والطلب.
 - ✓ حرية التبادل: حرية الأطراف في التفاوض والتبادل.
 - ✓ مرونة الدخول والخروج: خاصة في السوق التنافسي الكامل.
 - ✓ توفر المعلومات: وجود شفافية في الأسعار والمنتجات.
 - ✓ البيئة التنظيمية والقانونية: تشريعات تنظم حقوق والتزامات الأطراف.
- تعدد الأطراف: وجود عدد من المشترين والبائعين

3.10. مستويات السوق

تنقسم السوق إلى عدة مستويات وفقاً لنطاقها وطبيعة التفاعل:

المستوى	الوصف
السوق المحلي	يغطي منطقة جغرافية صغيرة داخل الدولة، مثل الأسواق المحلية للخضروات.
السوق الإقليمي	يشمل عدداً من المدن أو المحافظات داخل الدولة.
السوق الوطني	يمتد ليشمل كافة مناطق الدولة.
السوق الدولي	يعني بالتبادل بين الدول، ويشمل الصادرات والواردات.
السوق الافتراضي	السوق الإلكتروني عبر الإنترنت، مثل أمازون وعلي بابا.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منصور، خالد. (الاقتصاد الكلي والنظام السوقي .

القاهرة: دار النهضة. 2020، ص. 130

4.10. انواع وعناصر السوق

1.4.10. انواع السوق

تنقسم الأسواق في علم الاقتصاد إلى عدة أنواع بناءً على طبيعة السلع وعدد البائعين والمشترين

ودرجة المنافسة، ومن أبرز هذه الأنواع:

السوق التنافسي الكامل:

وهو السوق الذي يوجد فيه عدد كبير من البائعين والمشترين، ولا يستطيع أي طرف التأثير على

سعر السوق. يشترط فيه تجانس السلع، حرية الدخول والخروج من السوق، وتوفر المعلومات الكاملة.

يشير د. محسن الخضيرى إلى أن "السوق التنافسي هو النموذج المثالي الذي تُقاس به كفاءة الأسواق الأخرى".¹

سوق الاحتكار الكامل (Monopoly) :

هو السوق الذي يكون فيه بائع واحد فقط يسيطر على السلعة أو الخدمة، ويستطيع التحكم في السعر والكمية. من أمثلة ذلك، شركات الكهرباء أو الماء في بعض الدول. ويوضح هال فارين أن "الاحتكار يؤدي غالباً إلى تقليل الكمية المنتجة ورفع السعر مقارنة بالسوق التنافسي"²

سوق المنافسة الاحتكارية:

يضم عددًا كبيراً من البائعين الذين يقدمون سلعةً متشابهة لكنها غير متطابقة، ما يسمح ببعض التحكم في السعر. ويُعد هذا النوع من الأسواق هو الأقرب إلى واقع الأسواق الحديثة في كثير من القطاعات، كالمطاعم والملابس.

سوق احتكار القلة (Oligopoly) :

في هذا السوق، يسيطر عدد قليل من الشركات الكبرى على السوق، مثل سوق السيارات أو الهواتف الذكية. ويحدث تفاعل استراتيجي بين تلك الشركات، وغالباً ما تتخذ قراراتها بناءً على ما يفعله المنافسون

2.4.10. عناصر السوق

يتكون السوق من عناصر رئيسية تشمل:

- البائعون: من يملكون السلع أو الخدمات ويرغبون في بيعها.
- المشترون: من يطلبون هذه السلع والخدمات.
- السلع والخدمات: التي يجري تبادلها.
- السعر: الناتج عن تفاعل قوى العرض والطلب.
- البيئة التنظيمية: كالقوانين والضرائب والدعم الحكومي.

يؤكد جريجوري مانكيو في كتابه مبادئ الاقتصاد أن "السعر في السوق الحرة هو المنظم الأساسي الذي يُنسّق بين البائعين والمشتريين.

¹ الخضيرى، محسن. (2018). مبادئ الاقتصاد الجزئي. عمان: دار الحامد. ص. 91.

² Varian, H. R. (2014). Intermediate Microeconomics: A Modern Approach (9th ed.). W. W. Norton & Company. p. 429.

5.10. وظائف السوق واختلالاته

1.5.10 وظائف السوق

يقوم السوق بعدة وظائف أساسية في النظام الاقتصادي:

1. تخصيص الموارد: من خلال آلية الأسعار التي توجه الموارد نحو أكثر الاستخدامات إنتاجية.
 2. تحديد الأسعار: من خلال التفاعل بين العرض والطلب.
 3. تشجيع الابتكار والمنافسة: عبر المنافسة بين المنتجين.
 4. تحقيق الكفاءة الاقتصادية: عن طريق تقليل الفجوة بين العرض والطلب.
- ان الأسواق الحرة تؤدي إلى كفاءة عالية في تخصيص الموارد إذا توافرت الشروط المثالية للسوق.

2.5.10 اختلالات السوق

رغم الفوائد التي توفرها الأسواق، إلا أنها قد تعاني من اختلالات تؤدي إلى فشل السوق، مثل:

- الاحتكار
- السلع العامة (كالإضاءة العامة التي لا يمكن استبعاد أحد منها)
- الآثار الخارجية (مثل التلوث)
- عدم توافر المعلومات
- التدخلات الحكومية المفرطة أو الضعيفة

ان فشل السوق يبرر أحياناً تدخل الحكومة لتصحيح آثاره وضمان العدالة والكفاءة.

11. النقود

تُعد النقود من أعمدة النظام الاقتصادي الحديث، فهي الأداة التي مكنت المجتمعات من تجاوز حدود المقايضة التقليدية، ووفّرت وسيلة فعالة لتسهيل المبادلات الاقتصادية. وقد تطورت النقود عبر التاريخ من أشكالها البدائية (كالسلع والذهب) إلى أشكالها الحديثة (كالنقود الورقية والإلكترونية)، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم كيفية اشتغال الأسواق، وإدارة السياسات الاقتصادية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والدول.

في علم الاقتصاد، تُعرّف النقود بأنها كل ما يُعترف به كوسيط مقبول للتبادل وقياس للقيمة ومخزن للثروة ووسيلة للوفاء بالديون. فهي ليست مجرد أوراق أو أرقام، بل ظاهرة اقتصادية واجتماعية تُجسد الثقة والتفاعل بين الفاعلين في السوق.

يتناول محور النقود عدة أبعاد هامة، من بينها:

- أشكال النقود وتطورها عبر العصور: من النقود السلعية إلى المعدنية ثم الورقية فالإلكترونية والافتراضية.
 - خصائص النقود الجيدة: القبول العام، القابلية للتجزئة، الثبات النسبي في القيمة، سهولة الحمل والنقل.
 - وظائف النقود الأساسية: كوسيط للتبادل، ووحدة لحساب القيم، ومخزن للقيمة، ووسيلة للدفع المؤجل.
 - أهمية النقود في الاقتصاد: حيث تُسهّم في تيسير المعاملات، دعم الإنتاج، تسهيل الائتمان، وتخفيف الاستثمار والاستهلاك.
- كما يناقش هذا المحور السياسة النقدية ودور البنوك، وخاصة البنك المركزي، في تنظيم الكتلة النقدية، ضبط التضخم، وتحديد أسعار الفائدة، وذلك من خلال أدوات مثل: عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الخصم.
- وتتجلى أهمية هذا المحور في ارتباطه الوثيق بمحاور أخرى كالتبادل، الادخار، الاستثمار، السوق، والتضخم، إذ إن النقود تؤثر في مجمل التوازنات الاقتصادية، وتُعد مؤشراً حيوياً على الوضع الاقتصادي لأي دولة.
- إن فهم النقود وآليات عملها يُساعد الطالب على إدراك التعقيد المتزايد للاقتصاد الحديث، كما يفتح أمامه آفاقاً أوسع لفهم الأنظمة البنكية، الأسواق المالية، والقرارات الاقتصادية التي تؤثر على معيشته اليومية وعلى الاقتصاد الوطني والدولي.

1.11. تعريف النقود

هنالك عدة تعاريف لمفكرين اقتصاديين ومدارس اقتصادية للنقود ومن ضمنها نجد:

آدم سميث (المدرسة الكلاسيكية)

عرف النقود بأنها "وسيط للتبادل يُسهّل عملية المقايضة ويقلل من مشكلاتها"¹.

كارل ماركس (الاشتراكية)

"النقود ليست فقط وسيلة تبادل، بل أداة لتجسيد العلاقات الاجتماعية والطبقية"².

كينز (المدرسة الكينزية)

¹ سميث، آدم. (2005). (ثروة الأمم. ص. 87.

² ماركس، كارل. (1975). (رأس المال. الجزء الأول، ص. 140.

"النقود هي أصل سائل يُحتفظ به بدافع المعاملات، والاحتياط، والمضاربة"¹.

فريدمان (النقدون)

"النقود هي وسيلة لحفظ القيمة ومخزون للثروة، وهي العامل الأساسي في تفسير الدورات الاقتصادية"².

مانكيو (الاقتصاد الحديث)

"النقود هي ما يقبله المجتمع بشكل عام كوسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات وتسديد الديون"³.

التعريف المستنتج للنقود

"النقود هي أي أصل يُستخدم ويُقبل بصفة عامة كوسيلة للتبادل، ووحدة للقياس، ومخزن للقيمة، ومعيار للمدفوعات المؤجلة، وقد تتخذ أشكالاً مختلفة مثل النقود السلعية، الورقية، أو الرقمية".

2.11. خصائص النقود

✓ القبول العام

✓ قابلية النقل

✓ قابلية التجزئة

✓ الثبات النسبي في القيمة

✓ المتانة

✓ قابلية التكديس والتخزين

3.11. تطور النقود عبر الزمن

الوصف	الشكل النقدي	المرحلة
لها قيمة ذاتية	الذهب، الملح، الجلود	النقود السلعية
استُخدمت كمعيار	العملات من معادن ثمينة	النقود المعدنية
أصدرتها الدولة	أوراق نقدية قابلة للتحويل	النقود الورقية
أموال افتراضية	الودائع البنكية	النقود المصرفية

¹ كينز، جون. (2010). (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود. ص. 51.

² فريدمان، ميلتون. (1970). (دراسات في النظرية النقدية. ص. 60.

³ Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (9th ed.). p. 86.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

المرحلة	الشكل النقدي	الوصف
النقود الإلكترونية	بطاقات الدفع والهواتف	غير مادية
العملات الرقمية	مثل: البيتكوين	تعتمد على البلوكشين

من اعداد الباحث بالاعتماد على عبد الفتاح، ناهد. الاقتصاد النقدي والمصرفي، 2017، ص. 91.

4.11 مستويات النقود (العرض النقدي) واهميتها

1.4.11. مستويات النقود (العرض النقدي)

الرمز	التكوين
M0	النقد المتداول
M1	M0 + الودائع تحت الطلب
M2	M1 + الودائع لأجل
M3	M2 + الأدوات المالية الأخرى

2.4.11. اهميتها

✓ تسهيل التبادل التجاري

✓ تقليل تكلفة المعاملات

✓ تسهيل الادخار والاستثمار

✓ المساهمة في السياسات النقدية

✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية

✓ دعم النشاط المصرفي

5.11. النظريات المفسرة للنقود والنماذج العالمية لها

1.5.11. النظريات المفسرة للنقود

نظرية كمية النقود (فيشر)

$$MV = PT$$

النظرية الكينزية:

الطلب على النقود = معاملات + احتياط + مضاربة

النظرية النقدية الحديثة (فريدمان)

النقود تؤثر على الناتج والأسعار على المدى الطويل

نظرية تفضيل السيولة:

الأفراد يحتفظون بالنقود لسلوكيات عقلانية في ظل عدم اليقين.

2.5.11. النماذج العالمية للنقود

ملاحظات	العملة	النموذج النقدي	الدولة
نموذج مرن	الدولار الأمريكي	نظام الاحتياطي الفيدرالي	الولايات المتحدة
سياسة موحدة	اليورو	البنك المركزي الأوروبي	الاتحاد الأوروبي
سياسة سعر فائدة سلبي	الين	بنك اليابان المركزي	اليابان
غالباً نظام نقدي مرن تحت رقابة حكومية	الريال، الجنيه، الدرهم	نظام البنوك المركزية	بعض الدول العربية

أمثلة وتمارين تطبيقية (مع الحل)

تمرين 1: حساب كمية النقود

المعطيات:

• كمية النقود = 500 مليار

• سرعة تداول النقود = 4

• عدد المعاملات = ؟

الحل:

نستخدم معادلة فيشر:

$$MV = PT$$

$$\Rightarrow 500 \times 4 = PT$$

$$PT = 2000 \Rightarrow \text{مليار} \text{ (قيمة المعاملات)}$$

تمرين 2: تمييز خصائص النقود

السؤال:

أي من الخصائص التالية لا تنطبق على النقود الحديثة؟

أ) القبول العام

ب) الثبات الكامل في القيمة

ج) قابلية النقل

د) القابلية للتجزئة

الإجابة الصحيحة:

ب) الثبات الكامل في القيمة لأن النقود قد تفقد قيمتها بفعل التضخم

12. المشكلات الاقتصادية الكلية "التضخم والبطالة"

يُعالج الاقتصاد الكلي ظواهر تؤثر على أداء الاقتصاد الوطني ككل، ومن أبرز هذه الظواهر وأكثرها حساسية وتأثيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية نجد التضخم والبطالة. ويُعد فهم هاتين الإشكاليتين خطوة أساسية لتحليل الاختلالات الاقتصادية الكبرى، ورصد فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومات.

أولاً: التضخم

يُقصد بالتضخم الارتفاع العام والمتواصل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهو ظاهرة تمس القوة الشرائية للنقود، وتؤثر على مداخيل الأفراد ومدخراتهم. لا يُعد التضخم ظاهرة حديثة، بل رافق تطور الاقتصادات، ويعود في جذوره إلى اختلالات بين العرض والطلب، أو سياسات نقدية توسعية، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وتُصنف أنواع التضخم حسب أسبابه إلى:

- تضخم الطلب،
- تضخم التكاليف،
- التضخم المُستورد،
- التضخم المُزمن أو الجامح.

وتتمثل مخاطره في انخفاض القوة الشرائية، وإعادة توزيع غير عادلة للدخل، وتشويه بنية الأسعار، ما يدفع الدولة إلى تبني سياسات مكافحة التضخم كرفع أسعار الفائدة، تقليص النفقات، أو التدخل في الأسعار.

ثانياً: البطالة

أما البطالة، فهي تمثل الحالة التي يكون فيها جزء من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه بدون عمل فعلي. وتُعد من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية.

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

وتتعدد أشكال البطالة، فمنها:

- البطالة الدورية (مرتبطة بتقلبات الدورة الاقتصادية)
- البطالة الهيكلية (نتيجة تغير هيكل الاقتصاد)
- البطالة الاحتكاكية،
- البطالة المقنّعة،
- بطالة الشباب والخريجين.

وتكمن خطورتها في ضياع الموارد البشرية، تراجع الإنتاج، ارتفاع نسب الفقر والجريمة، وتزايد التبعية الاقتصادية. لذلك تلجأ الحكومات إلى سياسات التشغيل كخلق مناصب عمل، تشجيع الاستثمار، إصلاح سوق العمل، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يكتسي هذا المحور أهمية كبيرة لأنه يُمكن الطالب من فهم ديناميكية الاقتصاد الكلي، وتحليل العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة من خلال منحى فيليبس مثلاً، ودور السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والنمو. كما يُهيئه لفهم التحديات الراهنة التي تواجهها الدول، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسواق.

1.12. تعريف التضخم والبطالة

التضخم Inflation

المفكر / النظرية	التعريف	المرجع
كينز (Keynes)	التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي تفوق الطاقة الإنتاجية.	كينز، جون. (2010). (النظرية العامة .ص. 135.
فريدمان (Friedman)	التضخم دائماً وأبداً ظاهرة نقدية، ينشأ من زيادة كمية النقود بوتيرة أسرع من الناتج.	Friedman, M. (1970). <i>A Theoretical Framework</i> . p. 24.
ماركس (Marx)	التضخم انعكاس لأزمة هيكلية في النظام الرأسمالي تؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة.	ماركس، كارل. (1975). (رأس المال .ص. 230.
مانكيو (Mankiw)	التضخم هو التغير في متوسط الأسعار الذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود.	Mankiw, N.G. (2020). <i>Principles of Economics</i> . p. 215.

التعريف المستنتج: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود، وله أسباب نقدية، هيكلية، وطلبية".

البطالة Unemployment

المفكر / النظرية	التعريف	المرجع
كينز	البطالة هي فشل السوق في خلق فرص عمل كافية بسبب انخفاض الطلب الكلي.	كينز، جون. (2010). ص. 82.
الكلاسيك	البطالة اختيارية، ويعود سببها إلى رفض العمال العمل بأجور السوق.	سميث، آدم. (2005). ص. 97.
ماركس	البطالة جزء من "جيش الاحتياط الصناعي"، أداة للضغط على الأجور.	ماركس، كارل. (1975). ص. 250.
مانكيو	البطالة هي عدد الأشخاص القادرين والراغبين في العمل ولا يجدون وظيفة.	Mankiw, N.G. (2020). p. 312.

التعريف المستنتج:

"البطالة هي الحالة التي يوجد فيها أفراد في سن العمل، قادرين وراغبين في العمل، لكنهم لا يجدون فرص عمل فعلية رغم بحثهم الجاد".

2.12. خصائص التضخم والبطالة وتطورهما

خصائص التضخم:

يمكن ذكر بعض الخصائص الأساسية للتضخم كما يلي:

- ارتفاع عام ومزمن للأسعار
- فقدان قيمة النقود
- يؤثر على أصحاب الدخل الثابتة
- يسبب اضطرابات في الإنتاج والاستثمار

خصائص البطالة:

يمكن ذكر الخصائص الأساسية للبطالة كما يلي:

- مؤشر على عدم كفاءة الاقتصاد
- تنوع أشكالها (احتكاكية، دورية، هيكلية)
- لها آثار اجتماعية واقتصادية
- ترتبط غالباً بنمو اقتصادي منخفض

2.2.12. تطور مفهوم التضخم والبطالة

المرحلة	التضخم	البطالة
ما قبل القرن 20	نادر الحدوث ومقيد بالنقد السلعي	مرتبط بالمجاعات والحروب
الكلاسيكية	نقدية بحتة	غير موجودة نظرياً
الكيبنزية	نتيجة لطلب مفرط	ناجمة عن انخفاض الطلب الكلي
النقدية والحديثة	سببها التوسع النقدي	تُعالج بتحفيز العرض ومرونة الأجور

3.12. أنواع التضخم والبطالة

أنواع التضخم:

- ✓ تضخم زاحف (معتدل): أقل من 3% سنوياً
- ✓ تضخم مفرط: أكثر من 50% شهرياً
- ✓ تضخم مستورد: نتيجة لارتفاع أسعار الواردات
- ✓ تضخم دفعي / تضخم الطلب

أنواع البطالة:

- ✓ بطالة احتكاكية: بسبب التنقل بين الوظائف
- ✓ بطالة هيكلية: بسبب تغيرات في هيكل الاقتصاد
- ✓ بطالة دورية: خلال فترات الركود
- ✓ بطالة مقنّعة: حيث الإنتاجية أقل من الطاقة الممكنة

4.12. الأهمية الاقتصادية والنظريات المفسرة للتضخم والبطالة

يمكننا تبسيط الأهمية الاقتصادية لظاهرة التضخم والبطالة والنظريات المفسرة لهما كما يلي:

1.4.12. الأهمية الاقتصادية لظاهرة التضخم والبطالة

الظاهرة	الأهمية
التضخم	يهدد الاستقرار المالي - يؤثر على الفئات الضعيفة - يقلل الادخار - يحفز المضاربة
البطالة	تؤدي لفقدان الدخل - تُضعف النمو - تسبب مشكلات اجتماعية وأمنية - تضعف الطلب الكلي

2.4.12. النظريات المفسرة

التفسير	النظرية
التضخم والبطالة نتيجة لفشل الطلب الكلي، وتتطلب تدخل الدولة	كينزية
التضخم نتيجة لزيادة الكتلة النقدية	النقدية
البطالة تنتج عن اختلالات في سوق العمل	العرض الكلي
علاقة عكسية بين البطالة والتضخم	منحنى فيليبس

5.12. نماذج عالمية لحل المشكلات الكلية

الدولة	السياسة المتبعة	النتائج
الولايات المتحدة (1970s)	مكافحة التضخم عبر رفع الفائدة (فولكر)	تقليل التضخم ولكن زادت البطالة مؤقتاً
ألمانيا	سياسة نقدية صارمة من البنك المركزي	استقرار الأسعار
السويد	دعم البطالة + التدريب المهني	تقليل البطالة الهيكلية
الصين	دعم الطلب والاستثمار	تحفيز النمو وتقليل البطالة

أمثلة وتمارين تطبيقية مع الحل

تمرين 1: حساب معدل التضخم

المعطيات:

مستوى الأسعار في 2023 = 110

مستوى الأسعار في 2022 = 100

الحل:

$$\text{معدل التضخم} = \left(\frac{110 - 100}{100} \right) \times 100 = 10\%$$

تمرين 2: حساب معدل البطالة

المعطيات:

• السكان النشيطون اقتصادياً: 1,000,000

• العاطلون عن العمل: 150,000

الحل:

$$\left\{ \text{معدل البطالة} = \frac{150000}{1000000} \times 100 = 15\% \right\}$$

$$= \frac{150000}{1000000} \times 100 = 15\% \text{ معدل البطالة}$$

13. المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

في ظل التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن العشرين، أصبح من المستحيل على الدول أن تدير اقتصادها بمعزل عن السياق الدولي والإقليمي. وهنا تبرز أهمية محور المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية، باعتباره نافذة لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وأدوات التنسيق والتعاون بين الدول، وآليات مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

1.13 تعريف المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

المصدر / المفكر	التعريف	المرجع
كينز (Keynes)	"المؤسسات الاقتصادية الدولية هي أدوات تنظيم للعلاقات الاقتصادية العالمية تمتع الفوضى الاقتصادية بعد الحروب".	Keynes, J.M. (1944). <i>Bretton Woods Papers</i> .
صندوق النقد الدولي	"مؤسسات دولية أنشئت لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتعزيز الاستقرار العالمي".	IMF Annual Report 2022, p. 14
ستيغليتز (Stiglitz)	"المؤسسات الدولية تعكس توازن القوى العالمي وتسعى لتطبيق قواعد السوق الحرة بشكل انتقائي".	Stiglitz, J. (2002). <i>Globalization and Its Discontents</i> . p. 55
الاتحاد الأوروبي	"التكتل الجهوي هو اندماج طوعي بين دول ذات مصالح اقتصادية مشتركة لتقوية التفاوض الجماعي".	EU Commission Report (2023), p. 23

التعريف المستنتج:

"المؤسسات الاقتصادية الدولية هي هيئات متعددة الأطراف تعمل على تنظيم الاقتصاد العالمي، أما التكتلات الجهوية فهي اتفاقيات تعاون اقتصادي إقليمي تهدف إلى الاندماج التجاري والسياسي بين دول متجاورة".

2.13 خصائص المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

خصائص المؤسسات الاقتصادية الدولية:

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

- متعددة الجنسيات
- لها هيكل تنظيمي رسمي
- تُموّل من مساهمات الدول الأعضاء
- تتدخل في السياسات الوطنية
- أهدافها تشمل الاستقرار والنمو والإنصاف
- خصائص التكتلات الاقتصادية الجهوية:
- تقوم على الموقع الجغرافي
- تهدف لتقليل الحواجز التجارية
- مراحلها تتدرج من منطقة تجارة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي
- تشمل شراكات اقتصادية، سياسية وأمنية أحياناً.¹

3.13. التطور والمستويات للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

النشأة التاريخية والتطور

المرحلة	المؤسسات الدولية	التكتلات الجهوية
ما بعد الحرب العالمية الثانية	إنشاء صندوق النقد والبنك الدولي (1944)	الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (1951)
خلال الحرب الباردة	توسع دور المؤسسات في دعم الدول النامية	قيام اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)
بعد 1990	منظمة التجارة العالمية (1995)	الاتحاد الأوروبي، آسيان، ميركوسور
بعد 2010	ظهور الصين في المؤسسات: بنك AIIB	اتفاقيات أفريقية (AfCFTA)

المستويات:

مؤسسات اقتصادية دولية:

- مالية: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي
- تجارية: منظمة التجارة العالمية (WTO)
- تنمية: بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الآسيوي

¹ عبد الله، مصطفى. الاقتصاد الدولي المعاصر. 2020، ص. 110-120.

التكتلات الجهوية:

- منطقة تجارة حرة (NAFTA) ، (AfCFTA)
- اتحاد جمركي (MERCOSUR)
- سوق مشتركة (الاتحاد الأوروبي قبل اليورو)
- اتحاد اقتصادي ونقدي (اليورو - الاتحاد الأوروبي)

4.13. الاسس والاهمية للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

الاسس:

- التكامل الاقتصادي (نظرية بيلا بالاسا)
- نظرية الميزة النسبية (ريكاردو)
- نظرية الاعتماد المتبادل
- التقسيم الدولي للعمل
- أمن الطاقة والغذاء والتكنولوجيا

الأهمية للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية:

المجال	الأهمية
النمو الاقتصادي	تمويل المشاريع الضخمة وتوفير السيولة
الاستقرار النقدي	دعم العملات المحلية ومواجهة التضخم
التنمية المستدامة	برامج محاربة الفقر والتعليم والصحة
التفاوض العالمي	تمثيل جماعي للدول الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على محمد، فؤاد. التكتلات الاقتصادية والتنمية. 2021، ص. 145-160.

5.13. النظريات المفسرة والنماذج العالمية للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

يتم تبسيط اهم النظريات المفسرة والنماذج العالمية للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية وفق الجداول التالية:

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

النظريات المفسرة للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

شرح	النظرية
التكتلات تبدأ بتجارة حرة وتنتهي باتحاد سياسي	نظرية التكامل الإقليمي (Balassa)
المؤسسات تسهّل تبادل السلع بكفاءة	النظرية الكلاسيكية للتجارة
المؤسسات تخلق استقراراً نقدياً	النظرية النقدية الحديثة
المؤسسات تعكس هيمنة الدول الكبرى وتعيد إنتاج التبعية	المدرسة الماركسية

نماذج عالمية للمؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الجهوية

نتائج بارزة	السمات	النموذج
اليورو، نمو مشترك	اتحاد نقدي، حرية تنقل	الاتحاد الأوروبي
زيادة التبادل التجاري	تجارة حرة بين أمريكا وكندا والمكسيك	NAFTA / USMCA
استقطاب استثمارات أجنبية	تعاون اقتصادي شرق آسيا	ASEAN
تخفيض الرسوم، دعم التجارة البينية	أكبر منطقة تجارة حرة أفريقية	AfCFTA

تمارين وأمثلة تطبيقية

تمرين 1: تحديد نوع التكتل الاقتصادي

السؤال: إذا اتفقت ثلاث دول عربية على إزالة الرسوم الجمركية فيما بينها، فما نوع التكتل؟

الجواب النموذجي: منطقة تجارة حرة.

تمرين 2: تحليل أثر الانضمام لـ WTO

المعطيات:

- الدولة X انضمت للمنظمة في 2005
- صادراتها زادت بنسبة 80% خلال 10 سنوات

السؤال: ما الآثار الاقتصادية المتوقعة؟

الحل:

- زيادة الفرص التجارية

- تحسين تنافسية المنتجات
 - الحاجة لتحسين التشريعات المحلية
- 6.13. بعض اهم المؤسسات الدولية والتكتلات الجهوية
- 1.6.13. صندوق النقد الدولي (IMF)

التعريف والخصائص:

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية أنشئت عام 1944 خلال مؤتمر بريتون وودز بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي، ضمان استقرار أسعار الصرف، وتقديم الدعم المالي للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات. يتميز الصندوق بتركيزه على استقرار النظام النقدي العالمي من خلال تقديم القروض، المراقبة الاقتصادية، والمساعدة التقنية.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

يقع المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. يضم الصندوق 190 دولة عضواً من مختلف أنحاء العالم، ما يجعله إحدى أكبر المؤسسات المالية الدولية.

أسباب الإنشاء والأسس:

أنشئ الصندوق بعد الحرب العالمية الثانية لتفادي أزمات مالية كبرى، مثل تلك التي حدثت في الثلاثينيات، حيث كان الهدف توفير إطار دولي يساعد الدول على استقرار اقتصاداتها. يركز عمل الصندوق على مبدأ التعاون الدولي، الإشراف على السياسات الاقتصادية للدول، وتقديم الدعم المالي المشروط.

الأهمية والأهداف:

تكمن أهمية الصندوق في دوره كضامن للاستقرار المالي العالمي، حيث يساعد في منع الأزمات المالية عبر تقديم الدعم الاقتصادي والاستشارات. أهدافه تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وتخفيف الفقر من خلال التنمية الاقتصادية¹.

المساهمات الدولية:

ساهم الصندوق في معالجة العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل أزمات آسيا في التسعينات وأزمات اليونان الأخيرة، عبر تقديم برامج دعم مالية وإصلاحات هيكلية.

¹ Oatley, Thomas. International Political Economy. 6th edition, Pearson, 2019. Pp :230-220.

التركيبية:

يتكون الصندوق من مجلس محافظين يضم وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، ومجلس تنفيذي يدير السياسات اليومية.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

يتدخل الصندوق بتقديم برامج دعم مالي مشروطة بإصلاحات اقتصادية، كما يعمل في مجالات مراقبة الاقتصاد العالمي، تقديم الاستشارات الفنية، وتعزيز التعاون النقدي¹.

2.6.13. البنك الدولي (World Bank)

التعريف والخصائص:

البنك الدولي هو مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز، هدفها تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يركز البنك على تمويل مشاريع البنية التحتية، التعليم، والصحة.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

يقع مقر البنك في واشنطن العاصمة، ويضم 189 دولة عضواً.

أسباب الإنشاء والأسس:

أنشئ البنك الدولي لدعم إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ثم توسعت مهامه لتشمل التنمية الاقتصادية في العالم النامي، ويقوم على مبدأ تقديم القروض بشروط ميسرة والمنح لدعم المشاريع التنموية.

الأهمية والأهداف:

يعتبر البنك لاعباً رئيسياً في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، عبر تمويل مشاريع تعزز البنية التحتية والخدمات الاجتماعية².

المساهمات الدولية:

ساهم البنك في تمويل آلاف المشاريع التنموية حول العالم، وعمل على تقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول.

¹ IMF official website: imf.org

² Stiglitz, Joseph E. Globalization and Its Discontents. W. W. Norton & Company, 2002, pp: 115-105

التركيبة:

تتكون هيكلية البنك من مجلس محافظين ومجلس إدارة تنفيذي يتابع تنفيذ المشاريع والسياسات.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

ينفذ مشاريع طويلة الأجل في مجالات البنية التحتية، التعليم، الصحة، الزراعة، والإدارة المالية¹.

3.6.13. المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

التعريف والخصائص:

المنظمة العالمية للتجارة تأسست عام 1995 لتحل محل اتفاقية جات، وهي منظمة دولية تهدف إلى

تنظيم التجارة الدولية وضمان سيرها بحرية وعدالة عبر قواعد واضحة.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

يقع مقر المنظمة في جنيف، سويسرا، وتضم أكثر من 160 دولة عضواً.

أسباب الإنشاء والأسس:

نشأت المنظمة لتنظيم التجارة وتسهيل المفاوضات التجارية وتقليل الحواجز، كما توفر آليات

تسوية نزاعات تجارية فعالة².

الأهمية والأهداف:

تسعى إلى تعزيز التجارة الحرة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي وتحسين مستويات المعيشة.

المساهمات الدولية:

تلعب دوراً مركزياً في تطوير سياسات التجارة العالمية، وحل النزاعات التجارية بين الدول.

التركيبة:

لها مجلس عام وهو أعلى سلطة، ولجان متخصصة تشرف على تطبيق الاتفاقيات.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

تعمل في مجالات خفض الرسوم الجمركية، تنظيم التجارة في الخدمات، الملكية الفكرية، والالتزام

بالقوانين التجارية الدولية³.

4.6.13. الاتحاد الأوروبي (EU)

¹ World Bank official website: worldbank.org

² Baldwin, Richard. The Great Convergence. Harvard University Press, 2016. Pp:60-45.

³ WTO official website: wto.org

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

التعريف والخصائص:

الاتحاد الأوروبي هو كتل سياسي واقتصادي يضم 27 دولة أوروبية يسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

يقع مقر الاتحاد في بروكسل، بلجيكا، ويضم الدول الأوروبية الأعضاء في غرب ووسط أوروبا. أسباب الإنشاء والأسس:

أنشئ الاتحاد بهدف تعزيز السلام والاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، عبر بناء تعاون اقتصادي وسياسي عميق.

الأهمية والأهداف:

تحقيق سوق داخلية موحدة، تعزيز الحرية وحركة الأفراد، وتطوير سياسات مشتركة في مجالات متعددة مثل البيئة والهجرة.

المساهمات الدولية:

يلعب دوراً كبيراً في السياسة الدولية، حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية العالمية¹. التركيبة:

يتكون من البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

يدير سياسات مشتركة في التجارة، البيئة، الأمن، والتعليم².

5.6.13 منظمة NAFTA USMCA

التعريف والخصائص:

اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك تأسست عام 1994 وأعيد تحديثها عام

2020 كاتفاقية USMCA

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

ليست منظمة دائمة، بل اتفاقية بين ثلاث دول أمريكا الشمالية.

أسباب الإنشاء والأسس:

¹ Nugent, Neill. The Government and Politics of the European Union. Palgrave Macmillan, 2017pp. 120-100.

² European Union official website: europa.eu

تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتعزيز التكامل الاقتصادي.

الأهمية والأهداف:

زيادة التجارة والاستثمار وتحسين فرص العمل بين الدول¹.

المساهمات الدولية:

ساهمت في نمو التجارة البينية وتحسين التكامل الاقتصادي.

التركيبة:

تُدار من خلال لجان مشتركة تضم ممثلين عن الدول الثلاث.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

تعمل على مراقبة تطبيق الاتفاقية وحل النزاعات².

6.6.13. مجلس التعاون الخليجي (GCC)

التعريف والخصائص:

تكتل اقتصادي وسياسي يضم 6 دول خليجية تأسس عام 1981.

المقر والمنتمسون والموقع الجغرافي:

المقر في الرياض، السعودية، ويضم السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، وعمان.

أسباب الإنشاء والأسس:

تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الدول الخليجية.

الأهمية والأهداف:

تحقيق الأمن الجماعي، تنسيق السياسات الاقتصادية، وتسهيل التجارة الحرة³.

المساهمات الدولية:

دعم الاستقرار في المنطقة ومشاريع التنمية.

التركيبة:

مجلس التعاون، مجلس وزراء، وأمانة عامة.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

¹ Hufbauer, Gary Clyde, et al. NAFTA Revisited. Peterson Institute, 2007.pp ; 35-12.

² USTR official website: ustr.gov

³ Crystall, Jill. Oil and Politics in the Gulf. Cambridge University Press, 1990.pp ; 60-45.

تشمل التعاون الاقتصادي، الأمن، والطاقة¹.

7.6.13. رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)

التعريف والخصائص:

منظمة إقليمية تأسست 1967 تضم 10 دول جنوب شرق آسيا.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

المقر في جاكرتا، إندونيسيا.

أسباب الإنشاء والأسس:

تعزيز التعاون والسلام والتنمية في المنطقة.

الأهمية والأهداف:

تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، خلق منطقة تجارة حرة².

المساهمات الدولية:

منصة إقليمية هامة على الصعيد الدولي.

التركيبة:

مجالس تنفيذية وأعضاء ممثلين عن الدول.

التدخلات الدولية ومجالات العمل:

التجارة، التنمية، الأمن³.

8.6.13. الاتحاد المغاربي (AMU)

التعريف والخصائص:

اتحاد إقليمي تأسس عام 1989 يضم المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا.

المقر والمنتسبون والموقع الجغرافي:

المقر في الرباط، المغرب.

أسباب الإنشاء والأسس: تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي في شمال أفريقيا.

الأهمية والأهداف: تحقيق الوحدة الاقتصادية وتطوير المنطقة.

¹ GCC official website: gcc-sg.org

² Weatherbee, Donald E. International Relations in Southeast Asia. Rowman & Littlefield, 2014. pp 105-88.

³ ASEAN official website: asean.org

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

المساهمات الدولية: محاولات لتحقيق تكامل إقليمي رغم التحديات السياسية.

التركيبة: مجلس وزراء وأمانة عامة.

التدخلات الدولية ومجالات العمل: التجارة والبنية التحتية¹.

الجدول رقم 06: يعبر عن خريطة التكتلات الاقتصادية الجهوية الكبرى في العالم (حتى 2025)

نوع التكتل	الدول الرئيسية	التكتل الاقتصادي الجهوي
اتحاد اقتصادي ونقدي	معظم دول أوروبا الغربية والشرقية	الاتحاد الأوروبي (EU)
منطقة تجارة حرة	الولايات المتحدة، كندا، المكسيك	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (USMCA)
منطقة تجارة حرة/تعاون اقتصادي	10 دول جنوب شرق آسيا	رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
اتحاد جمركي	الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، أوروغواي	السوق المشتركة لجنوب أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)
منطقة تجارة حرة	أغلب دول إفريقيا	اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

جدول 7: مراحل تطور التكتلات الاقتصادية الجهوية

تأثير اقتصادي	مثال	الوصف	المرحلة
زيادة التبادل التجاري	NAFTA (USMCA)	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول	منطقة تجارة حرة
تنسيق التجارة الخارجية	MERCOSUR	إزالة الرسوم + تعرفه جمركية مشتركة	اتحاد جمركي
زيادة التكامل الاقتصادي	الاتحاد الأوروبي (قبل اليورو)	اتحاد جمركي + حرية تنقل رأس المال والعمل	سوق مشتركة
استقرار نقدي ومالي	الاتحاد الأوروبي (اليورو)	سوق مشتركة + عملة موحدة	اتحاد اقتصادي ونقدي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

¹ Boukhars, Anouar. Political Liberalization in the Maghreb. Lynne Rienner Publishers, 2010. pp 75-55 .

جدول 9: مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية

المؤسسة	الدور الأساسي	العضوية	التمويل	الأثر
صندوق النقد الدولي (IMF)	دعم الاستقرار النقدي والمالي	+190 دول	اشتراكات الأعضاء	استقرار العملة
البنك الدولي	تمويل التنمية ومكافحة الفقر	189 دولة	إصدارات سندات	مشروعات البنية التحتية
منظمة التجارة العالمية (WTO)	تنظيم التجارة الدولية	164 دولة	اشتراكات الأعضاء	إزالة الحواجز التجارية
بنك الاستثمار الآسيوي (AIIB)	تمويل مشاريع تنموية في آسيا	+100 دولة	اشتراكات وحصص	تعزيز التنمية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

بعض ملامح المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لسنة 2025:

لحرب التجارية الأميركية - الصينية:

تتسم الرؤية الصينية لطبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة بالتركيز على الطبيعة السلبية لهذا النظام على أنه نظام غير متكافئ وغير عادل ، كما يتسم ب بروز عدد من المشكلات التي تعد بمثابة تحديات جديدة ، وأبرز هذه المشكلات ، الركود الاقتصادي الذي يواجه الاقتصاد الدولي والمنافسة الدولية الشديدة والمشاكل بين الشمال والجنوب ، والخلافات الإقليمية التي نشبت بسبب القضايا القومية ، وبالرغم من قلقهم من الأعمال العدوانية الأمريكية على مستوى العالم والممكن ضد الصين نفسياً، إلا أنه لا يزالون يعبرون عن التفاؤل الصيني المعياري بان الدول التي تسعى إلى الهيمنة تكبحها قوة موازية ، كما بان التناقضات غير المحدودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى في تسارع وان شكلا جديدا من علاقات القوى الكبرى سوف يضعف القوة الأمريكية.¹

¹ بحماني العيد .عباس محمد باسم تراجع دور المؤسسات الدولية والهيئات الأممية في الحفاظ على استقرار النظام الدولي،مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد1، المجلد8، 2024، ص:176. متاح على الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/244782>

خاتمة

في ختام هذه المطبوعة الخاصة بمقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، نؤكد أن دراسة هذا العلم تمثل الركيزة الأساسية لفهم كيفية تنظيم الموارد المحدودة وتوزيعها بين حاجات لا نهائية ومتنوعة. لقد تبين من خلال المحاور المختلفة التي استعرضناها أهمية علم الاقتصاد كأداة لفهم سلوك الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، وتأثير ذلك على التنمية والرفاهية الاقتصادية.

بدأنا رحلتنا بالتعرف على المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد، حيث استعرضنا تعريفه كمجال علمي يدرس كيفية إدارة الموارد الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد المحدودة. كما تعرفنا على الفرق بين الاقتصاد الجزئي والكلّي، وعلى أهمية المنهج العلمي في تحليل الظواهر الاقتصادية.

ثم انتقلنا إلى محور المشكلة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الندرة، والتي تنبثق منها الحاجة إلى الاختيار بين البدائل المختلفة. وفهمنا أن هذه المشكلة تفرز ضرورة إيجاد أنماط لحل المشكلة الاقتصادية، سواء عبر نظام السوق الحر، أو التخطيط المركزي، أو الاقتصاد المختلط، وكل نمط له ميزاته وتحدياته الخاصة.

تطرقنا بعد ذلك إلى محور الإنتاج الذي يُعنى بكيفية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات تلي حاجات المجتمع، وركزنا على عوامل الإنتاج الأساسية: الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم. واستعرضنا أن الإنتاج ليس مجرد عملية تقنية بل هو نتاج تفاعل متوازن بين هذه العوامل.

وفي محور التبادل والتوزيع، بينا كيف تتفاعل الأسواق لتبادل المنتجات، وكيف تُوزع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع عبر الأجور، الأرباح، والفوائد، مما يؤثر في مستويات الاستهلاك والادخار.

تبع ذلك محور الاستهلاك، الذي يمثل المرحلة النهائية في العملية الاقتصادية، حيث يتم تلبية حاجات الأفراد، وتوضيح العوامل التي تؤثر في قرارات المستهلك، مثل الدخل والأسعار والتفضيلات.

أما محور الادخار والاستثمار، فقد بينا فيه كيف يسهم الادخار في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار، وكيف يُشكل الاستثمار أساس النمو الاقتصادي والتطور.

لم يغفل المطبوع محور الأعوان الاقتصاديين، حيث تعرفنا إلى الوحدات الفاعلة في العملية الاقتصادية: الأسر، المؤسسات، الدولة، والبنوك، وعالم الاقتصاد الخارجي، ودورهم في تنظيم النشاط الاقتصادي.

كما تم التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية وأهميتها في هيكلة النشاط الاقتصادي من خلال أشكالها وأنواعها المختلفة، وكيف تؤثر في تنمية الاقتصاد وتطوره.

وفي محور السوق وتصنيفاته، فسرنا دور السوق كمنصة تجمع بين العرض والطلب، وحددنا أنواع الأسواق حسب المنافسة، الجغرافيا، والسلع، مع التركيز على دور السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي. وتم استعراض النقود كأداة مركزية في تسهيل التبادل، ودورها في السياسات النقدية، واستقرار الاقتصاد، وتأثيرها على الادخار والاستثمار.

كما تناولنا المشكلات الاقتصادية الكلية، وخاصة ظاهري التضخم والبطالة، حيث شرحنا أسبابهما، أشكالهما، وتأثيراتهما السلبية على النمو والاستقرار الاقتصادي، مع عرض السياسات الاقتصادية لمواجهةهما.

وأخيراً، تناولنا محور المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية، من خلال التعرف على دور المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، النفط، مجلس التعاون الخليجي، والآسيان، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، وتسهيل التبادل التجاري، وتحقيق التكامل الاقتصادي.

تُظهر هذه المحاور مجتمعة أن الاقتصاد علم ديناميكي يواكب تطورات العصر، وأن الفهم العميق لمفاهيمه الأساسية يُمكن الطلبة من تحليل الواقع الاقتصادي وتفسير الظواهر التي تؤثر على حياتهم اليومية والمجتمعات التي يعيشون فيها.

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، أصبح لزاماً على الشباب المثقف اقتصادياً أن يتسلح بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحليل المشكلات الاقتصادية والبحث عن حلول مبتكرة ومستدامة، وأن يدرك أن الاقتصاد ليس فقط أرقاماً وجداول، بل هو علم اجتماعي وإنساني يُعنى برفاهية الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة.

ختاماً، نأمل أن يكون هذه المطبوعة قد حققت الهدف المنشود في توفير مدخل قوي ومتكامل لعلم الاقتصاد، وساعدت الطلبة على بناء قاعدة معرفية صلبة تُمكنهم من التعمق في الدراسات الاقتصادية مستقبلاً، وتساهم في تشكيل وعي اقتصادي فاعل يواكب تحديات العصر.

نموذج امتحان لمقياس مدخل للاقتصاد مكوّن من 40 سؤالاً اختياراً من متعدد (MCQ)، مع الحل النموذجي لكل سؤال. يغطي النموذج الجوانب الأساسية

1. ما المقصود بالاقتصاد؟

أ) دراسة المال فقط

ب) إدارة الشركات

ج) دراسة كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية الحاجات غير المحدودة

د) حساب الضرائب

2. من خصائص المشكلة الاقتصادية:

أ) وفرة الموارد

ب) محدودية الحاجات

ج) محدودية الموارد وتعدد الحاجات

د) زيادة الإنتاج

3. أي مما يلي يُعد من عوامل الإنتاج؟

أ) النقود

ب) العمالة

ج) الناتج القومي

د) الضرائب

4. السلع الحرة هي:

أ) التي لا تتطلب تكلفة إنتاج

ب) التي تُباع بسعر زهيد

ج) التي تقدمها الدولة

د) التي تُنتج بكميات كبيرة

5. علم الاقتصاد الكلي يهتم بـ:

أ) سعر سلعة معينة

ب) إنتاج شركة معينة

- ج) البطالة والتضخم والنتاج المحلي الإجمالي □
د) حساب تكلفة منتج
6. الاقتصاد الجزئي يهتم بـ:
أ) معدل التضخم
ب) سلوك المستهلك والمنتج الفردي □
ج) السياسة النقدية
د) التوازن العام فقط
7. عندما يزداد الطلب ويثبت العرض، فإن السعر:
أ) ينخفض
ب) لا يتغير
ج) يرتفع □
د) يتجه للصفر
8. إذا كان منحنى الطلب يتجه من أعلى إلى أسفل فإن العلاقة بين السعر والكمية:
أ) طردية
ب) عكسية
ج) غير محددة
د) ثابتة
9. قانون العرض يشير إلى علاقة:
أ) عكسية بين السعر والكمية المعروضة
ب) طردية بين السعر والكمية المعروضة
ج) ثابتة بينهما
د) لا توجد علاقة
10. إذا زاد سعر سلعة بديلة، فإن الطلب على السلعة الأصلية:
أ) ينخفض
ب) يثبت

(ج) يزيد

(د) ينعدم

11. تكلفة الفرصة البديلة تعني:

(أ) مجموع التكاليف الثابتة

(ب) التكاليف المباشرة فقط

(ج) أفضل بديل تم التخلي عنه

(د) الأرباح المحققة

12. الدخل القومي يُقاس من خلال:

(أ) مجموع دخول الأفراد فقط

(ب) الناتج المحلي الإجمالي

(ج) الضرائب فقط

(د) الواردات

13. التضخم هو:

(أ) انخفاض مستمر في الأسعار

(ب) ثبات الأسعار

(ج) ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار

(د) زيادة الصادرات

14. السياسة النقدية تُدار من قبل:

(أ) وزارة المالية

(ب) البنك المركزي

(ج) البرلمان

(د) الجهاز الإحصائي

15. النقود تُستخدم كـ:

(أ) وسيط للتبادل

(ب) سلعة فقط

- (ج) استثمار
(د) ضريبة
16. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يأخذ في الاعتبار:
أ) التغيرات في الأسعار
ب) الناتج الاسمي
ج) أسعار الفائدة فقط
د) الضرائب
17. أي مما يلي ليس من وظائف النقود؟
أ) وسيلة ادخار
ب) وحدة حساب
ج) وسيط للمبادلة
د) وسيلة إنتاج
18. البطالة الاحتكاكية تعني:
أ) نقص دائم في فرص العمل
ب) التنقل المؤقت بين الوظائف
ج) توقف تام عن العمل
د) عدم الرغبة في العمل
19. المرونة السعرية للطلب تقيس:
أ) العلاقة بين الدخل والطلب
ب) نسبة تغير الكمية المطلوبة لتغير في السعر
ج) تأثير الإعلان
د) علاقة التكاليف بالإنتاج
20. إذا كانت مرونة الطلب أقل من 1، فإن الطلب:
أ) مرن
ب) غير مرن

- (ج) متكافئ
(د) غير محدد
21. كل ما يلي من أسباب انتقال منحنى الطلب ما عدا:
أ) تغير الدخل
ب) تغير عدد المستهلكين
ج) تغير سعر السلعة نفسها
د) تغير الأذواق
22. زيادة الضرائب تؤدي غالباً إلى:
أ) تحفيز الطلب
ب) تقليل الإنفاق الاستهلاكي
ج) ثبات الأسعار
د) زيادة الصادرات
23. الناتج القومي الإجمالي يشمل:
أ) فقط ما يُنتج داخل الدولة
ب) كل ما يُنتج من قبل المواطنين داخل وخارج الدولة
ج) الاستثمارات الحكومية فقط
د) ما يُستهلك فقط
24. إذا زاد العرض وانخفض الطلب، فإن السعر:
أ) يرتفع
ب) ينخفض
ج) يبقى ثابتاً
د) لا يتغير
25. منحنى إمكانية الإنتاج يُظهر:
أ) العلاقة بين الطلب والعرض
ب) التوزيع الأمثل للموارد

- (ج) التضخم
(د) البطالة
26. السلع المكملة هي:
(أ) التي تُنتج معاً
(ب) التي يستخدمها المنتجون
(ج) التي يستهلكها المستهلكان معاً
(د) التي تحل محل بعضها
27. عند التوازن يكون:
(أ) الطلب أكبر من العرض
(ب) السعر أعلى من التوازن
(ج) الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة
(د) فائض في السوق
28. الاقتصاد الإسلامي يختلف عن التقليدي بأنه:
(أ) لا يستخدم النقود
(ب) لا يهتم بالإنتاج
(ج) يربط بين الاقتصاد والأخلاق
(د) يعتمد على الاحتكار
29. الكفاءة الاقتصادية تتحقق عندما:
(أ) يتم تحقيق أقصى إنتاج بأقل تكلفة
(ب) يتم إنتاج السلع الفاخرة فقط
(ج) يتم استخدام العمل فقط
(د) لا يحدث تضخم
30. الفائدة هي:
(أ) ربح المنتج
(ب) عائد رأس المال

ج) تكلفة الفرصة البديلة

د) سعر السلعة

31. من أنواع الأنظمة الاقتصادية:

أ) نظام مغلق

ب) نظام حر، نظام موجه، نظام مختلط

ج) نظام استهلاكي فقط

د) لا يوجد أنظمة

32. الكساد هو:

أ) ارتفاع حاد في الأسعار

ب) ركود شديد في النشاط الاقتصادي

ج) ارتفاع الصادرات

د) فائض تجاري

33. الادخار هو:

أ) جزء من الدخل لا يُستهلك

ب) استثمار مباشر

ج) إنفاق حكومي

د) قرض مصرفي

34. الميزان التجاري هو الفرق بين:

أ) الإنفاق والإنتاج

ب) الضرائب والإنفاق

ج) الصادرات والواردات

د) الدخل والاستهلاك

35. سياسة الإعانات تؤدي إلى:

أ) رفع الأسعار

ب) تخفيض التكاليف على المستهلك أو المنتج

- ج) تقليل الناتج
د) زيادة الضرائب
36. من أدوات السياسة النقدية:
أ) الضرائب
ب) سعر الفائدة
ج) الرسوم الجمركية
د) الإعانات
37. عندما تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة فإن السوق:
أ) يعاني من نقص
ب) يعاني من فائض
ج) في حالة توازن
د) في حالة كساد
38. زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى:
أ) تقليل الناتج المحلي
ب) تحفيز النمو الاقتصادي
ج) زيادة الضرائب دائماً
د) زيادة البطالة
39. سوق احتكار القلة يتميز بـ:
أ) عدد كبير من الباعين
ب) قلة عدد المنتجين
ج) وجود منتج واحد
د) حرية دخول السوق
40. في حالة السوق التنافسي التام:
أ) المنتج يتحكم في السعر
ب) السعر تحدده الدولة
ج) السعر يحدده العرض والطلب دون تدخل
د) لا توجد منافسة

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

الحلول النموذجية حسب رقم السؤال:

رقم السؤال	الجواب الصحيح
1	ج
2	ج
3	ب
4	أ
5	ج
6	ب
7	ج
8	ب
9	ب
10	ج
11	ج
12	ب
13	ج
14	ب
15	أ
16	أ
17	د
18	ب
19	ب
20	ب

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

رقم السؤال	الجواب الصحيح
21	ج
22	ب
23	ب
24	ب
25	ب
26	ج
27	ج
28	ج
29	أ
30	ب
31	ب
32	ب
33	أ
34	ج
35	ب
36	ب
37	ج
38	ب
39	ب
40	ج

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

نموذج امتحان لمقياس "مدخل للاقتصاد" موجه لطلبة السنة الأولى جامعي، بأسلوب أسئلة مباشرة وواضحة مع الحل النموذجي، يغطي المفاهيم الأساسية في مقياس مدخل للاقتصاد الجزء الأول: أسئلة اختيار من متعدد (10 نقاط - 10 أسئلة × 1 ن)

1. ما هو علم الاقتصاد؟

أ- علم يدرس التجارة الدولية

ب- علم يهتم بالإنتاج الزراعي

ج- علم يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية الحاجات غير المحدودة

د- علم يهتم فقط بالأموال

2. من خصائص المشكلة الاقتصادية:

أ- الموارد غير محدودة

ب- الحاجات قليلة

ج- الموارد محدودة والحاجات غير محدودة

د- الإنتاج زائد

3. للاقتصاد الجزئي يهتم بـ:

أ- مستوى الناتج المحلي

ب- سلوك الفرد والمستهلك والمنتج

ج- التضخم العام

د- السياسة النقدية

4. إذا زاد الطلب وثبت العرض، فإن السعر:

أ- ينخفض

ب- يبقى ثابتاً

ج- يرتفع

د- ينعدم

5. البطالة تعني:

أ- توقف مؤقت عن العمل

ب- عدم رغبة الأفراد في العمل

- ج- وجود أفراد قادرين على العمل ولا يجدون وظائف □
د- كل من لا يعمل
6. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يقيس:
أ- مجموع الواردات
ب- قيمة ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات خلال سنة □
ج- الضرائب
د- أرباح الشركات
7. النقود تؤدي وظيفة:
أ- استثمار مباشر
ب- وسيط للتبادل □
ج- وسيلة إنتاج
د- وسيلة للدفع الخارجي فقط
8. إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من 1 فإن الطلب:
أ- مرن □
ب- غير مرن
ج- متكافئ
د- ثابت
9. التضخم هو:
أ- انخفاض دائم في الأسعار
ب- ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار □
ج- ثبات الأسعار
د- زيادة العرض
10. في السوق التنافسي الكامل:
أ- يوجد عدد قليل من البائعين
ب- كل منتج يتحكم في السعر

- ج- السعر تحدده الدولة
- د- لا يتحكم المنتجون في السعر
- الجزء الثاني: أسئلة صح أو خطأ مع التصحيح (5 نقاط - 5 أسئلة × 1 ن)
11. النقود لا تُعتبر مخزناً للقيمة. .
- التصحيح: النقود تُستخدم كمخزن للقيمة.
12. كلما زاد سعر السلعة زاد الطلب عليها. .
- التصحيح: العلاقة بين السعر والطلب عكسية.
13. الاقتصاد الكلي يهتم بسلوك الشركات الفردية. .
- التصحيح: يهتم الاقتصاد الكلي بالظواهر العامة مثل البطالة، التضخم، الناتج القومي.
14. العرض يرتفع كلما ارتفع السعر. .
15. تكلفة الفرصة البديلة هي قيمة أفضل بديل تم التخلي عنه. .
- الجزء الثالث: أسئلة مباشرة قصيرة (5 نقاط - 5 أسئلة × 1 ن)
16. ما الفرق بين السلع الاقتصادية والسلع الحرة؟
- السلع الاقتصادية نادرة وتتطلب تكلفة، أما السلع الحرة فهي متوفرة بكثرة ولا تتطلب تكلفة.
17. اذكر عاملين من عوامل الإنتاج.
- العمل - رأس المال (أو الأرض - التنظيم)
18. ما المقصود بتضخم الطلب؟
- هو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنة بالعرض.
19. ما هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؟
- الاسمي لا يأخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار، أما الحقيقي فيأخذها.
20. ما هي وظيفة السياسة النقدية؟
- تنظيم العرض النقدي والتحكم في أسعار الفائدة لمحاربة التضخم والبطالة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الملاح، الإدارة الاقتصادية والتنمية، 2008، ص. 98-110.
2. إبراهيم الملاح، الاقتصاد السياسي، دار الكتاب الجامعي، 2008، ص. 140-145.
3. أحمد عبد الباقي، الاقتصاد القياسي وتطبيقاته، دار الشروق، 2013.
4. آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة محمد محمود يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ج1.
5. آدم سميث، ثروة الأمم، دار المعارف، 2005.
6. ألفريد مارشال، مبادئ الاقتصاد، ترجمة محمد عبد الحميد رضوان، دار النهضة العربية، 1985.
7. الألفي محمد. (2019). الإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
8. بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة: نجيب الحصادي، دار المريخ، 1991.
9. جون ستيوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: عبد الحميد حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.
10. جون كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
11. جون كينز، النظرية العامة، دار النهضة العربية، 1986.
12. حسن السيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، 2012، ص. 210-215.
13. حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، 2009.
14. الخضير، محسن. (2018). مبادئ الاقتصاد الجزئي. عمان: دار الحامد.
15. الخولي حسام. (2020). مبادئ الإدارة الحديثة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. حسن السيد، الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء، 2012.
17. ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ترجمة: أحمد رضوان، مكتبة مدبولي، 1999.
18. ريتشارد بوزنر، التحليل الاقتصادي للقانون، ترجمة: يوسف توفيق، دار النهضة العربية، 2010.
19. سعيد الجبوري، أساسيات التحليل الاقتصادي، دار الكتب العلمية، 2017.

20. سميث، آدم. (2005). ثروة الأمم (ترجمة عبد الله شقرون). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
21. السيد سامي. (2017). الاقتصاد المؤسساتي: النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي.
22. شوقي، نبيل. (2022). التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية. دبي: دار العلوم الاقتصادية.
23. الطحاوي، عبد الرحمن. (2021). الاقتصاد والأخلاق: مدخل للمسؤولية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
24. عبد السلام أبو قحف، الاقتصاد البيئي، دار المعرفة الجامعية، 2014.
25. عبد العزيز عباس، المدارس الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
26. عبد الله حسن، الاقتصاد القياسي وتطبيقاته، مكتبة الاقتصاد، 2019.
27. عبد الله شحاتة، الاقتصاد العام، دار المعارف، 2003.
28. عبد الله، مصطفى. الاقتصاد الدولي المعاصر. 2020.
29. عبد المنعم السيد، الاقتصاد عبر التاريخ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2004.
30. علي القاضي، المنهج الرياضي في الاقتصاد، منشورات الجامعة، 2020.
31. علي القره داغي، أصول الاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار البشائر، 2005.
32. غريغوري مانكيف، مبادئ الاقتصاد، دار المريخ، 2010.
33. فريدمان، ميلتون. (1970). دراسات في النظرية النقدية.
34. فريديريك. هايك، الطريق إلى العبودية، دار المعرفة، 1980.
35. كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، 2004، ج1.
36. كارل ماركس، رأس المال، دار التنوير، 1984، ج1.
37. كريستوفر هيلتون، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلبي، ترجمة أحمد علي، 2018.
38. كينز جون. (2010). النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود. ترجمة: فؤاد الشكعة، بيروت: مكتبة مدبولي.
39. مارشال، ألفرد. (2012). مبادئ الاقتصاد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
40. مارشال، مبادئ الاقتصاد، 1990.

41. ماركس، كارل. (1975). رأس المال. الجزء الأول.
42. مانكيف، مبادئ الاقتصاد، دار المريخ، 2010.
43. محمد الباز، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، 2016.
44. محمد دويدار، النظم الاقتصادية الحديثة، دار الجامعة الجديدة، 2010.
45. محمد دويدار، النظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2010.
46. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السلوكي، دار المعرفة الجامعية، 2018.
47. محمود عبد الرحمن، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 2015.
48. نعموش تشومسكي، الرأسمالية والبقاء، المركز القومي للترجمة، 2007.
49. يوسف عبد الله، مبادئ الاقتصاد والتنمية، دار الوفاء، 2011.

المجلات والدوريات:

1. دحماني العيد. عباس محمد باسم تراجع دور المؤسسات الدوليّة والمهينات الأُمّية في الحفاظ على

استقرار النظام الدولي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 1، المجلد 8، 2024، ص: 176

. متاح على الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/244782>

المراجع باللغة الاجنبية:

Livre :

1. Keynes, J.M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan.
2. A General Equilibrium Approach to Monetary Theory, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 1(1),
3. Baldwin, Richard. The Great Convergence. Harvard University Press, 2016.
4. Boukhars, Anouar. Political Liberalization in the Maghreb. Lynne Rienner Publishers, 2010.
5. Crystal, Jill. Oil and Politics in the Gulf. Cambridge University Press, 1990.
6. Friedman, M. (1957). A Theory of the Consumption Function, Princeton University Press,
7. Hicks, J., Value and Capital, Oxford University Press, 1939.
8. Hufbauer, Gary Clyde, et al. NAFTA Revisited. Peterson Institute, 2007.

9. Jorgenson, D. W. (1963). Capital Theory and Investment Behavior, American Economic Review.
10. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan.
11. Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, 1936. P:46.
12. Léon Walras, Elements of Pure Economics, Routledge, 2003
13. Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, Macmillan, 1932,
14. Lusardi & Mitchell, 2007, Financial Literacy and Retirement Preparedness,
15. Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning
16. Marx, K. (1867). Capital, Vol. I, Penguin Classics Edition.
17. Milton Friedman, Essays in Positive Economics, University of Chicago Press,
18. Mishkin, Economics of Money, Banking and Financial Markets, 2007,
19. Modigliani, F. & Brumberg, R. (1954). Utility Analysis and the Consumption Function: An Interpretation of Cross-Section Data, in Kurihara, K. (ed.), Post-Keynesian Economics, Rutgers University Press.
20. Myers, S. C., & Majluf, N. S. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have, Journal of Financial Economics.
21. North, D.C., Institutions, Institutional Change and Economic Performance, 1990
22. Nugent, Neill. The Government and Politics of the European Union. Palgrave Macmillan, 2017
23. Oatley, Thomas. International Political Economy. 6th edition, Pearson, 2019.
24. Samuelson, P. A. (1939). Interactions between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration, Review of Economics and Statistics.
25. Smith, A. (1776). The Wealth of Nations, Book II, Chapter III,

26. Stiglitz, Joseph E. Globalization and Its Discontents. W.W. Norton & Company, 2002.
27. Thaler, R. (1999). Mental Accounting Matters, Journal of Behavioral Decision Making, Vol. 12,
28. Thaler, R.H., Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness, 2008
29. Tobin, J., A General Equilibrium Approach to Monetary Theory, Journal of Money, Credit and Banking, 1969.
30. Todaro, Michael, Economic Development, Addison-Wesley, 2011,
31. Varian, H. R. (2014). Intermediate Microeconomics: A Modern Approach (9th ed.). W. W. Norton & Company.
32. Weatherbee, Donald E. International Relations in Southeast Asia. Rowman & Littlefield, 2014.

Rapport :

1. IMF, System of National Accounts, 2008.
2. OECD, Measuring Capital Manual, 2009.
3. OECD, Saving and Financial Markets, 2020
4. World Bank, Doing Business Report, 2020
5. World Bank, Global Saving Report, 2022
6. World Bank, World Development Indicators, 2023.

المواقع الالكترونية:

1. ASEAN official website: asean.org
2. European Union official website: europa.eu
3. GCC official website: gcc-sg.org
4. IMF official website: imf.org
5. USTR official website: ustr.gov
6. World Bank official website: worldbank.org
7. WTO official website: wto.org